

فهرس

صفحة

مسائل الطهارات ٤

الحج ٨

النكاح ٩

اليمين ١٨

الطلاق ٢٥

البيع ٣٩

الاجارة ٧٢

القضاء ٨٥

الدعوى ٨٧

اليمين ١٠١

الشهادات ١١٧

الوكالة ١٣٣

الكفالة ١٤٢

الصالح مع العمال ١٤٦

صحيفة	
الحيطان	١٤٩
الاقرار	١٥٤
القسمه	١٥٩
المضاربة	١٦٤
المزارعة	١٦٦
المعاملة اي المناصبه عندنا	١٧٣
الشرب	١٧٥
احياء الموات	١٨٢
الاشربة	١٨٥
الغصب	١٩١
الهبة	٢٠١
الوقف	٢١٢
الضحية	٢٥٥
الصيد	٢٥٨
الوديعة	٢٦٥

فهرس

صحيفة	
٢٧٢	العارية
٢٧٨	اللقطة
٢٨٣	اللقيط
٢٨٣	المحظر والاباحة
٢٩٨	الجنايات
٣٠٨	القسامة
٣١٠	جناية البهائم
٣١٧	المحائط المائل
٣١٨	المحدود
٣٢٠	القذف
٣٢١	التعزير
٣٢٣	الأكراه
٣٢٨	التجئة
٣٢٩	الوصايا
٣٤٠	الشفعة

فهرس

صحيفة	
السير	٢٤٥
الرهن	٢٤٩
الشركة	٢٥٤
المأذون	٢٥٧
الحجر	٢٥٩
الفرائض	٢٦٤

كتاب

الفرائد البهية في
القواعد الفقهية

تأليف مولانا سيادة السيد الامجد السند

الواحد قدوة السادات الاشرف

سلالة آل عبد مناف فرع الشجر

الذكية طراز العصابة الهاشمية

عمدة الافاضل ونخبة اولي

الفضل والفضائل السيد

محمود افندي حمزة

مفتي دمشق الشام

ادام الله فضله

على الانام

طبع ببنقة سليم افندي نقولا المدور بمطبعة حبيب

افندي خالد بدمشق الشام سنة ١٢٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا
محمد خاتم النبيين . وعلى آله وصحبه اجمعين . اما بعد
فيقول الفقير محمود بن حمز الحسيني مفتي دمشق الشام .
غفر الله تعالى له الذنوب والآثام . ان الزمان قد تغيرت
احواله . والعلم فيما شاهد في سائر الاقطار قلَّت رجا له .
خصوصاً علم الفقه فانه درس او كاد في كل اقليم .
ولعمري ان ذاك لبلاء عظيم . وحيث قلَّت الرواية .
وفقدت الدراية . وصعب الوصول الى المسائل الشرعية .
وركب اكثر الناس متن عمياء في حوادث الرعية .
فوجب تقريب الطريق للوصول الى اجوبة النوازل
برعاية الضوابط والقواعد . وتسهيل المسالك . على
السالك . بتحرير الفوائد . وحذف الزوائد . فاستخرت
الله تعالى في جمع كتاب يحتوي على ما ذكر آخذاً ذلك
من الكتب المعتمدة . كالجوامع الصغيرة . والخانية
والنخصاف . وشرح السير الكبير . والهندية . وانفع الوسائل

K

M2158 F

1880

والبرزازية . والمخالصة . والدر المختار . والاشباه .
والحواشي وغيرها . مصرحاً في كل مسألة بما أخذ
والباب . ليرجع اليه الناظر عند الاحتياج الى الجواب .
خدمة لشريعة سيد الانام . عليه افضل الصلاة واتم
السلام . وليكون اثراً من آثار عصر سلطاننا الاعظم .
زينة ملوك آل عثمان . السلطان ابن السلطان .
السلطان الغازي عبد الحميد خان . ادام الله تعالى
سير سلطنته الى نهاية الدوران .
وهذا دعاء للبرية شامل وبالحير والاحسان المكل كافل
وسميته الفرائد البهية . في القواعد والفوائد
الفقهية . راجياً من كرم ذي الانعام .
الاحسان بالاتمام . وهو

حسي ونعم الوكيل

في البدء

والختم

مطلب
لا ثواب الا بالنية

﴿قاعدة﴾ لا ثواب الا بالنية (كذا في الاشياء)
بيانه ان المقصود منها تمييز العبادة عن العادة وتمييز
بعض العبادات عن بعض كالدخج مثلاً فانه قد
يكون الاكل فيكون مباحاً او مندوباً وقد يكون
الاصحية فيكون عبادة وقد يكون لغدوم امير فيكون
حراماً او كفراً على قول (افاده في الاشياء)

مطلب
تعريف النية

﴿فائدة﴾ النية قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
في ايجاد الفعل (كذا في الاشياء)

مطلب

﴿قاعدة﴾ ما لا يكون الا عبادة لا يحتاج الى النية
(كذا في الاشياء) بيانه

ما لا يكون الا عبادة
لا يحتاج الى النية

ان ما لا يكون عادة ولا يلتبس بنيره لا تشترط فيه النية
كالايان بالله تعالى والمعرفة والخوف والرجاء والنية
وقراء القرآن والاذكار فانها لا تحتاج للنية لتميزها بعدم
التباسها بنيرها (كذا افاده في المحل المزبور بتصرف)
﴿فائدة﴾ النية لا تحتاج الى نية كما علمته في القاعدة
المارة (وصرح بذلك في الاشياء)

مطلب
النية لا تحتاج الى نية

﴿قاعدة﴾ اليقين لا يزول بالشك (كذا في الاشياء)
ويتفرع عليها قواعد كثيرة منها ان الاصل بقاء ما كان

اليقين لا يزول
بالشك

على ما كان وبيانه من تيقن الطهارة وشك في الحدث
فهو متطهر ومن تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو
محدث (كذا افاده)

مطلب
المشقة تجلب التيسير

﴿قاعدة﴾ المشقة تجلب التيسير (كذا في الاشباه)
ويخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته
كترك الجمعة والعيدين والجماعة والتنفل على الدابة
وجواز التيمم واستحباب القرعة بين الزوجات والقصر
بسبب السفر وكالتيمم عند الخوف على نفسه او عضوه او
من زيادة المرض او بطئه والقعود في صلاة الفرض
والاضطجاع فيها والاياء وغير ذلك بسبب المرض
وكا لصلاة مع النجاسة المعنوية كما دون ربع الثوب
من مخففة وقدر الدرهم في المغلظة ونجاسة المعذور التي
تصيب ثيابه وكان كلما غساها خرجت ودم البراغيث
والبق في الثوب بسبب العسر وعموم البلوى
واشباه ذلك (كذا في الاشباه بتصرف)

مطلب
ما جاز بعذر بطل
بزواله

﴿قاعدة﴾ ما جاز لعذر بطل بزواله (كذا في الاشباه)
بيانه ان القدرة على استعمال الماء تبطل التيمم فان كان
لفقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل

مطلب

اذا تعارضت مفسدتان

ببرئها وان كان لبرد بطل بزواله (كذا افاده)

﴿ قاعدة ﴾ اذا تعارضت مفسدتان روعي اعظمها

ضرراً بارتكاب اخفها (كذا في الاشباه) ثم قال

والاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلي ببليتين

وهما متساويتان ياخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار اهوئها

لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في

حق الزيادة . مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه

وان لم يسجد لم يسل فانه يصلي قاعداً يوسى للركوع

والسجود لان ترك السجود اهوئ من الصلاة مع الحدث .

انتهى . ثم قال وكذا شيخ لا يقدر على القراءة قائماً ويقدر

عليها قاعداً يصلي قاعداً لانه يجوز حالة الاختيار في

النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو كان معه ثوبان

فباسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم بتخير ما لم

يبلغ احدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع . انتهى

مطلب

الاجتهاد لا ينقض

بالاجتهاد

﴿ قاعدة ﴾ الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد

(كذا في الاشباه) قال ومن فروع ذلك لو تغير

اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات

لا ربيع جهات بالاجتهاد فلا قضاء . انتهى . ثم قال ومنها

لو كان لرجل ثوبان أحدهما نجس فتحرّى وصلى بأحدهما
ثم وقع تحرّيه على طهارة الآخر لم يعتبر الثاني اه وعد فروعا
لهذه القاعدة قلت هذان الفرعان انما يكونان من فروع
هذه القاعدة اذا اريد بالاجتهاد مطلقه كما افاده ابو
السعود في حاشيته عليه

مطلب
اذا اجتمع امران من
جنس واحد

﴿قاعدة﴾ اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم
يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً
(كذا في الاشباه) ويتفرع على ذلك لو اجتمع حدث
وجنابة او حدث وحيض كفى الغسل الواحد
(كذا افاده)

مطلب
مرارة كل شيء كبوله

﴿قاعدة﴾ مرارة كل شيء كبوله وجرة البعير
كسرفينه (كذا في الاشباه والدر المختار) يعني ان كان
بوله نجساً مغلظاً او مخففاً فهي كذلك خلافاً ووفقاً ومن
فروعه لو ادخل في اصبعه مرارة ما كول اللحم يكن عنده
لانه لا يبيح التداوي ببوله لا عند ابي يوسف لانه يبيح
وبالثاني اخذ الفقيه ابوالليث للحاجة كما في الذخيرة والخانية
وعليه الفتوى كما في الخلاصة قلت وقياس قول محمد
لا يكره مطلقاً لطهارة بوله عنده (كذا افاده في رد المختار)

مطلب
كل الدماء نجسة الا
عشرة

* فائدة * الدماء كلها نجسة (كذا في الاشباه)
ويستثنى عشرة دماء وهي دم الشهيد والدم الباقي في
العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم
يسل عن بدن الانسان على المختار ودم البق ودم
البراغيث ودم القمل ودم السمك (كذا افاده)

مطلب
الجزء المنفصل من
الحى كميته

* فائدة * الجزء المنفصل من الحى كميته (كذا في
الدر المختار) وذلك كالاذن المقطوعة والسن الساقطة
الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر (كذا افاده)

مطلب
يرفع الحدث بماء مطاق

* قاعدة * يرفع الحدث بماء مطلق (كذا في متن
التنوير)

مطلب
حكم سائر المائعات
كالماء

* قاعدة * حكم سائر المائعات كالماء في الاصح
(كذا في الدر المختار) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد
غير الماء

مطلب

الطاعة اذا صارت
سبباً للمعصية

* مسائل الحج *

* قاعدة * الطاعة اذا صارت سبباً للمعصية ترتفع
الطاعة (كذا في الخانية اول كتاب الحج) ومراده ان طاعة
الحج صارت سبباً لاعطاء الرشوة الى القرامطة في ذلك
الوقت وهي معصية فارتفعت طاعة الحج عن ابني بذلك

من المسلمين فيما مضى

﴿ مسائل النكاح ﴾

﴿ قاعدة ﴾ النكاح لا يحتمل التعليق (كذا في الخانية)
اعني اذا قال رجل لامرأة بحضرة شاهدين تزوجتك
على كذا ان اذن ابي او رضي فقالت قبلت لا يصح لان
النكاح لا يحتمل التعليق بخلاف التعليق بشرط كائن
فانه عندهم تنجيز

﴿ فائدة ﴾ فرقان بين تعليق النكاح بالشرط
والنكاح على شرط فالاول لا يصح كما مر والثاني يصح كما
لو تزوجها على ان امرها بيدها فانه صحيح والشرط باطل
(كذا في الجامع الصغير) . وفصل الفقيه ابو الليث
فقال هذا ان بدأ الزوج وان بدأت المرأة فكلاهما صحيح
(كذا في الخانية) وقد خفي هذا الفرق على كثير من
اهل العلم

﴿ فائدة ﴾ الدخول في النكاح الاول دخول في
النكاح الثاني (كذا في انفع الوسائل) بيانه اذا طلق
الرجل امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول او وقعت الفرة

مطلب

النكاح لا يحتمل
التعليق

مطلب

فرقان بين تعليق
النكاح بالشرط وعلى
شرط

مطلب

الدخول في النكاح
الاول دخول في النكاح
الثاني

بينهما ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول بها فعليه
مهر كامل وعليها عدة مستقبلة هذا على مذهب ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد نصف المهر وتام
العدة الاولى وعند زفر لا عدة ولا مهر

﴿قاعدة﴾ شهادة الانسان فيما باشر مردودة
بالاجماع (كذا في نكاح الخانية) كما اذا شهد الوكيل
بالنكاح فان شهادته لا تصح ويستوي في ذلك من
باشر لنفسه او لغيره ومن خاصم او لم يخاصم

﴿قاعدة﴾ الحبل الثابت اذا طرأ على الحبل الموقوف
يبطله (كذا في شرائط نكاح الخانية) ومن امثلة ذلك
امة تزوجت بغير اذن المولى ثم باعها المولى واجاز
المشتري نكاحها لا تصح اجازة المشتري ذلك لان حل
فرجها للمشتري ثابت بالملك وقد طرأ على حل موقوف
فابطاله

﴿فائدة﴾ موجب الدخول في النكاح الفاسد
الاقل من المسمى ومن مهر المثل (كذا في الخانية)

﴿قاعدة﴾ التخلف يتوقف على صحة الدعوى
(كذا في حاشية ابي السعود على الاشباه في كتاب

مطلب

شهادة الانسان فيما
باشره مردودة

مطلب

الحبل الثابت اذا طرأ
على الحبل الموقوف
يبطله

مطلب

يجب الاقل من المسمى
بالدخول في النكاح
الفاسد

مطلب

التخلف يتوقف على
صحة الدعوى

القضاء) كما لو باع رجل ارضاً ثم ادعى انها وقف واراد
تحليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان
التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم تصح للتناقض
❖ قاعدة ❖ من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه
مردود عليه (كذا في الاشباه من القضاء) الا في
مسائل عدداً منها الحرية وفروعها كالاستيلاء فلو باع
امة ثم ادعى انها معتقة قبل البيع تسمع وكذا لو ادعى انها
كانت ام ولد ومن اراد الوقوف على تنهية المسائل
فليرجع الى المحل المذكور فانه مهم وفي مدعى فساد البيع
تفصيل نقله ابو السعود في مقولته في حاشيته فانظر ان
اردت

❖ قاعدة ❖ الحر لا يدخل تحت اليد (كذا في الاشباه)
والمراد انه لو غصب انسان حرّاً ولو صبيّاً فمات في يده
فلا ضمان على الغاصب لان الحر لا يدخل تحت اليد .
ولا يرد عليك انه لو مات باّفة فانه يضمن . لان
الغاصب يضمن بالآفة ضمان اتلاف لا ضمان غصب
❖ قاعدة ❖ لا ينسب الى ساكت قول (فلورأى
المالك رجلاً يبيع متاعه فسكت لا يكون ذلك منه

مطلب

من سعى في نقض ما تم
من جهته فسعيه مردود
عليه

مطلب

الحر لا يدخل تحت
اليد

مطلب

لا ينسب الى ساكت
قول

رضى) في سوى مسائل اخرجوها من هذه القاعدة قد
اوصلها في الاشباه تحت القاعدة المذكورة الى سبع
وثلاثين يُعدُّ السكوت فيها رضى ، وزدت على ذلك
مسألتين (الاولى) لو قال الراعي لا ارضى الا بكذا
اجرة فسكت المالك يلزمه بعد ذلك ما قال الراعي
(والثانية) لو قال مالك الدار لمستأجرها عند حلول
الاجارة سلم الدار او ان سكنت فأجرة داري كذا
فسكت المستأجر وبقي ساكناً يلزمه ما قال المالك
(ذكرها في اجارة الاشباه) وان اردت الوقوف على
المسائل المخرجة المذكورة فارجع الى الاشباه

مطلب
الملك يمنع النكاح

﴿قاعدة﴾ ملك اليمين يمنع انعقاد النكاح (كذا في الخانية)
فلو عقد نكاحه على امة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد او
جارية يملك بعضها فليس بصحيح ومثله اذا طرأ النكاح
الملك بان تزوج امة الغير ثم ملكها او ملك بعضها فانه
يبطل النكاح (الكل في الخانية)

مطلب
الدعوى بها لا يثبت السقوط

﴿قاعدة﴾ كل دعوى بحق لا يثبت السقوط يستخلف
منكرها على السبب وكل دعوى بحق يثبت السقوط
اي يصلح وابراء يستخلف منكرها على الحاصل (كذا في

الخانية في باب اليمين) ومثل للاولى بان ادعى بانه بنى
في ارضه او غرس او وضع خشباً على حائطه او فتح
فيه طاقاً او القى تراباً او ميتة ومثل لما يحتمل السقوط
بان ادعى انه حفر في ارضه حفيرة

﴿قاعدة﴾ المدعى به ان كان وصل لذي اليد
بسبب غير الارث فاليمين فيه على البتات وان كان
بسبب الارث فاليمين فيه على العلم (كذا في او اخر باب
اليمين من الخانية)

﴿قاعدة﴾ الدعوى بالمجهول فاسدة (كذا في الخانية
في اول دعوى المنقول) كما لو قال ان هذا استهلك
مالي او قال كان شريكى وخان في الرج ولا ادري
قدره فانه لا يلتفت اليه ولا يستخلف الخصم . ثم قال
وذكر الخصاف رحمه الله تعالى ان القاضي اذا اتهم وصي
الميت او قيم الوقف فعلى قول اكثر المشايخ رحمهم الله
تعالى انه يستخلفه وان لم يكن هناك شيء معلوم نظراً
للصغير والوقف .

﴿قاعدة﴾ كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا
بسبب الزوج فهي فسخ كخيار العتق والبلوغ وكل فرقة

مطلب
فيما يكون اليمين فيه
على البتات

مطلب
دعوى المجهول فاسدة

مطلب
الفرقة من قبل المرأة
فسخ ومن قبل الزوج
طلاق

جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالإيلاء والحب
والعنة (كذا في الهندية)

مطلب

إذا دار الأمر بين
التأسيس والتأكيد

﴿ قاعدة ﴾ إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد
تعين الحمل على التأسيس (كذا في الأشباه) فلو قال
لامرأته طالق طالق طالق وادعى أن نيته التأكيد يصدق
في ذلك ديانة مع اليمين وإما قضاء فلا يقبل منه ذلك
ويحكم عليه بالثلاث تطبيقاً على القاعدة المذكورة (كذا
في التنقيح)

مطلب

أعمال الكلام أولى من
أعماله

﴿ قاعدة ﴾ أعمال الكلام أولى من أعماله متى أمكن فإن
لم يمكن أعمل (كذا في الأشباه) ومما فرعه على هذه
القاعدة أن الرجل لو جمع بين امرأته وإحصائط وقال
طلقت أحداً كما طلقت امرأته حيث أمكن الأعمال وكما لو
جمع بين امرأته وبهيمة مثلاً وقال أحداً كما طالق فإن
امراته تطلق بخلاف ما لو جمع بين امرأته وامرأة أجنبية
وقال ذلك فإن امرأته لا تطلق لعدم إمكان أعمال الكلام
فتأمل

مطلب

الرضاع الطاري على
النكاح

﴿ فائدة ﴾ الرضاع الطاري على النكاح في حكم
السابق عليه (كذا في رضاع الخانية) وبيانه إذا تزوج

صبية فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت الصبية
المطلقة حرمت الكبيرة عليه لأنها صارت من أمهات
نسائه

مطلب

الفرقة من قبل الزوج
بمباح أو محظور تستحق
المرأة النفقة

﴿ قاعدة ﴾ الفرقة اذا وقعت من قبل الزوج بمباح
أو محظور تستحق المرأة النفقة والسكنى واذا وقعت من
قبل المرأة بفعل مباح كخيار البلوغ والعتق وعدم الكفاءة
كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة
ومطالبة ابن الزوج فليس لها نفقة ولها سكنى (كذا في
مجمع الفتاوى عن نفقة عدة الخانية)

مطلب

من تجب عليه نفقته في
حياته يجب عليه كفنه
في مماته

﴿ فائدة ﴾ كل من تجب عليه نفقته في حياته يجب
عليه كفنه في مماته (كذا في نفقات الخانية) قال وهذا
الأصل قول الثاني وعليه الفتوى

مطلب

قضاء القاضي فيما ارتشى
به

﴿ قاعدة ﴾ قضاء القاضي باطل فيما ارتشى به عند
الكل (كذا في نفقات الخانية)

مطلب

نفقة الأدمي اذا وجبت
على انسان يجبره الحاكم
عليها

﴿ فائدة ﴾ نفقة الأدمي اذا وجبت على انسان يجبر
الحاكم عليها بخلاف نفقة الحيوان فانها واجبة ديانة ولا
جبر من الحاكم على ذلك (كذا في فصل المرأة التي لا
تدري انها منكوحه او مطلقة من الخانية)

مطلب

الإشارة تسقط اعتبار التسمية والصفة

مطلب

كل شهادة ردت للفسق إذا قبلها المحاكم وحكم بها

﴿قاعدة﴾ الإشارة تسقط اعتبار الصفة والتسمية (كذا في طلاق الخانية) فلو كان له امرأتان واحدة منهما عمياء فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار إلى البصيرة تطلق البصيرة وكذلك لو كان له امرأتان واحدة اسمها زينب والآخرى آمنه فناده يا آمنه فاجابته زينب فقال انت طالق ثلاثاً طلقت التي اجابته فلا تعتبر التسمية لكن اذا كانت التي اجابته ليست بامرأته بطل
 ﴿قاعدة﴾ كل شهادة يكون سبب ردها الفسق اذا قبلها القاضي وحكم بها يصح كالمخنت والناثخة والمغني ومن يلعب بالطيور والطنبور ومن يظهر سب السلف ومن ارتكب ما لا يحمد لاجله ويجوز قبول شهادة الاعمى لقول مالك بقبولها مطلقاً وكل شهادة يكون سبب ردها التهمة او لم ينقل في قبولها خلاف مجتهد فلا يصح قبولها كشهادة المملوك والعدو بسبب الدنيا والسيد لعهده والاجير الخاص وكذا من يبول على الطريق او ياكل فيه وهو وان لم يكن للتهمة الا انه لم ينقل فيه خلاف حتى يكون مجتهداً فيه وليس بفسق حتى يدخل في حكمه (كذا في حاشية الخطاوي على الدر اهل باب القبول

(وعده)

* قاعدة * لا عبرة بالخط عندنا الا في مسائل . منها
 كتاب الامان كما في سير الامام محمد . وخط الصراف .
 والسمسار (وهما في دعوى الخانية) وما يوجد في دواوين
 القضاة من شروط الاوقاف التي مات شهودها ولا تعامل
 بين القوام فانه يسلك بها على ما في الدواوين المذكورة
 (وهو في اوقاف الخصاف وقال انه استحسن) ومنها
 البرآت السلطانية (على احتمال صاحب الاشباه كما في
 دعاوي الاشباه) ومنها الدفتر الخاقاني المعنون بالطغراء
 (على ما في اوائل دعوى التنقيح نقلاً عن هبة الله البعلي
 في شرحه على الاشباه) . ونقل ايضاً ان الشيخ علاء الدين
 الحصكفي شارح التنوير رسالة في العمل به وإطال في
 ذلك . وقال فاذا وجد في الدفتر الخاقاني ان المحل
 الفلاني وقف فلان الفلاني فانه يعمل به بدون بينة .
 وخالف في ذلك الخير الرملي في فتاويه وقال لا يعمل
 بذلك لان حجج الشرع ثلاث . البينة والاقرار والنكول .
 فلا يعمل بالدفتر الخاقاني . ثم افتى بعد ذلك بورقة بانه
 يعمل في الموقف الذي تقدم عهده بما يوجد في دواوين

مطلب

لا عبرة بالخط الا في

مسائل

القضاة استحساناً . ونقل ذلك عن الخصاف كما قلنا .
 فناقض نفسه واعلم بان العمل بالبراءة والدفع بالخافائي
 انما يكون اذا طلبت البينة ممن كانا في يده فانها يقومان
 مقام البينة . واياك ان تفهم ان العمل بهما مطلقاً على قول
 من يقول بالعمل بهما وانهما متى وجدا كانا حجة قاطعة
 فليس كذلك بل هما مقام البينة

✽ مسائل اليمين ✽

✽ قاعدة ✽ لا تحليف الا بطلب الخصم ويستثنى من
 ذلك مسائل . قال في الهندية قال ابو يوسف رحمه الله
 تعالى اربعة اشياء يستحلف القاضي الخصم قبل ان يسأل
 المدعي ذلك احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان
 يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت
 بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند ابي حنيفة
 ومحمد لا يستحلفه . الثانية البكر اذا بلغت وطابت التفريق
 من القاضي يحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت
 وان لم يطلب الزوج . الثالثة المشتري اذا اراد الرد
 بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته

مطلب

لا تحليف الا بطلب
 الخصم الا في مسائل

على البيع منذ رأيتنه . الرابعة المرأة اذا سالت من القاضي
ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله تعالى
ما اعطاك نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسالة
النفقة اتفاقية . الخامسة في الاستحقاق يحلف المستحق بالله
ما وهبت ولا بعث ولا تصدقت وهذا عند ابي يوسف
وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم . والسادسة اجمعوا
على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي
والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون المبت ولا
من احد اذاه اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرك ولا
ابرائته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشيء منه
على احد ولا عندك به ولا بشيء منه رهن . (كذا في
الباب الثالث في اليمين من دعوى الهندية)

مطلب

لا تحلف مع البرهان
الا في مسائل

❖ قاعدة ❖ لا تحلف مع البرهان . الا في مسائل .
الاولى يحلف مدعي الدين على المبت اذا برهن ولا
خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً
في التركة واثبته فانه يحلف . الثانية المستحق للبيع بالبينة
للمستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به
ولا خرجت العين من ملكه . الثالثة يحلف مدعي الا بق

مع البينة بالله تعالى انه باق على ملكه الى الآن لم يخرج
ببيع ولا هبة (كذا في الباب الثالث في اليمين من دعوى
الهندية) . قلت ويزاد رابعة . وهي مديون الميت اذا
اثبت الدفع له بالبينة فانه يخلف ايضاً احتياطاً . (كذا
في حاشية ابي السعود على الاشباه من كتاب القضاء
والدعوى)

﴿قاعدة﴾ الدوام على الفعل بمنزلة الانشاء . (كذا
في اول تعليق الخانية) . بيانه لو حلف بطلاق امرأته انه
كلما قعد عند فلان فقعد ساعة مستطيلة طلقت امرأته
ثلاثاً لان الدوام على القعود بمنزلة انشاءه فكانه قعد وقام
ثم قعد وقام ثم قعد . قال وكذا على كل فعل مستدام
اى وكذلك الحكم اذا كان الخلف على فعل قابل
للدوام

﴿قاعدة﴾ جواب الامر بالواو كجواب الشرط
بالفاء . (كذا في تعليق الخانية) بيانه انه يكون للتعليق
فلو قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فدخلت
طلقت وكذا لو قال لعبدك

﴿فائدة﴾ لفظ كل اذا وقع في الايمان فلا يكون على

مطلب

الدوام على الفعل بمنزلة
الانشاء

مطلب

جواب الامر بالواو
كجواب الشرط بالفاء

مطلب

لفظ كل اذا وقع في
الايمان

استقصاء الافراد في المحلوف عليه بل يكفي اتيانه بثلاثة
 انواع منه (كذا في تعليق الخانية) . بيانه حلف لياأتين
 كل قبيح في الدنيا فخدع وسرق وزنى مثلاً فانه يكون
 باراً في يمينه ولا يلزم استقصاءه القبايح التي في الدنيا
 بل يكفي منه بثلاثة انواع منها . وكذلك لو حلف
 لياأتين كل خير فاتي النصح لمسلم والصدقة وقام الليل
 فانه يكون باراً بيمينه . ومثله لو قال لامرأته ان لم اقل
 لاختيك عنك بكل قبيح في الدنيا فانت طالق فقال
 لاختيها عنها انها خادعة سارقة ذات حق قد يكون باراً
 بيمينه (كذا افاده في المحل المزبور)

مطلب

الفعل النهائي لا يحكم
 بوجوده الا اذا ظهر
 على الجوارح

﴿ قاعدة ﴾ الفعل القلبي لا يحكم بوجوده الا اذا ظهر
 على الجوارح (كذا في تعليق الخانية) . بيانه اذا حلف
 بالاطلاق انه لا يعادي عمراً فعاداه واصر على ذلك في
 قلبه ولم يظهر على لسانه منه شيء ولا على جوارحه بل
 كان كل منها محفوظاً فانه لا يحنت بيمينه . وكذلك لو
 تسرى بجارية وكان قد قال لزوجته ان دخلت عليك
 من ذلك غيرة فانت طالق فدخل عليها غيرة في قلبها
 ولم تتكلم ولم تلج ولم تخبر بانها حصل لها غيرة فانها لا تطلق

لان ما في القلب لا يمكن التحرز عنه (كذا افاده في
الخانية من المحل المذكور)

مطلب

التعليق بشرط واقع
غير ممتد يصرف الى
المستقبل

﴿ قاعدة ﴾ التعليق بشرط واقع غير ممتد يصرف الى
المستقبل (كذا في تعليق الخانية) بيانه اذا قال رجل
لامرأته ان دخلت دار عمرو فانت طالق وكان ذلك
الكلام حال كونها في دار عمرو مثلاً فانه يكون على
دخول مستقبل غير هذا بخلاف ما كان ممتداً فانه لا
يصرف الى الاستقبال بل يقع في الحال كما لو قال
لامرأته ان صححت فانت طالق وكانت صحيحة غير مريضة
فانه يقع للحال لا لو قال ان مرضت او ان حضت وهي
مريضة او حائض فانه يصرف للاستقبال وهما وان كانا
ما يمتد لكنه لا يعتبر هنا (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

اذا تعذر البر في البمين
فلا حنت

﴿ قاعدة ﴾ اذا تعذر البر في البمين فلا حنت . بيانه
حلف بطلاق امرأته ان لم يشرب ما في الكوز من الماء اليوم
فمراقه انسان قبل مضي اليوم فانه لا يحنت في الطلاق
لتعذر البر ومثله لو حلف بطلاق امرأته على جماعة ان
لم يذهب بهم الليلة الى منزله فذهبوا وخرجت عليهم
الصوص في بعض الطريق فحبسوا عن التوجه فانه ايضاً

لا يحنث (كذا في تعليق الخانية)

مطلب

من له شرب معلوم هل
له ان يسوقه لارض
له اخرى

﴿قاعدة﴾ كل من له شرب معلوم من ماء نهر
مشارك كالسدس او العشر او اكثر او اقل له ان يسوق
شربه الى اي ارض ارادها كان لها شرب او لا بخلاف ما
لو كان ليس له نصيب من الماء معلوم بل له سقي اراضيه
لا غير فانه ليس له ان يسوق نصيبه الى ارض اخرى
ليس لها شرب من اصل النهر لانه اذا قدم العهد ربما انه
يدعي حق الشرب فيتموقف سوقه الماء اليها على اذن
الشركاء الباقين (كذا في الباب الثالث من شرب
الهندية) وخرج عن ذلك ايضاً المستأجر فانه اذا
استأجر رجل ارضاً وحاجته الى شربها ليسوقه الى ارض
له اخرى جاز (كذا في الاجارة الفاسدة من الخانية)

مطلب

السر مالاً يطالع عليه
احد والجهر بخلافه

﴿قاعدة﴾ السر مالاً لا يطالع عليه احد والجهر بخلافه
لكن هذا فيما لم يكن مشروطاً فيه الشهادة اما اذا كان
مشروطاً فيه الشهادة فاطلاع الشهود عليه لا يعد من
الجهر كمن حاف لا يتزوج جهراً فتزوج بحضور شاهدين
او رجل وامرأتين فانه لا يحنث لان ذلك معدود من
السر حيث النكاح لا ينعقد بدور الشهادة فلا يعد

نصابها جهراً ولا جرم لو تزوج بشهادة ثلاثة من الرجال
يكون حاشاً في يمينه (كذا في اواخر تعليق طلاق
الخانية)

مطلب

التفويض يقتصر على
المجلس بخلاف الوكالة

﴿قاعدة﴾ التفويض يقتصر على المجلس بخلاف
الوكالة فانها لا تقتصر عليه (كذا في الطلاق الذي
يكون من الوكيل من الخانية) قال رحمه الله تعالى فلو
قال رجل لامرأته انت وكيلى في طلاق نفسك فقامت
عن المجلس ولم تطلق ثم طلقت بعد ذلك نفسها لا يقع
الطلاق لان توكيل الزوج اياها تفويض وهو يقتصر
على المجلس

مطلب

الوكيل لا يملك الاضافة
والتعليق

﴿قاعدة﴾ الوكيل لا يملك الاضافة والتعليق (كذا
في طلاق الوكيل من الخانية) بيانه لو قال رجل لغيره
طلق امرأتى غداً فقال الوكيل لامرأة الرجل انت طالق
غداً كانت باطلاً وكذا لو قال طلق امرأتى فقال لها
الوكيل انت طالق اذا دخلت الدار فدخلت لا يقع
شيء

مطلب

تصرفات السكران

﴿قاعدة﴾ تصرفات السكران كلها جائنة الا ثلاث
مسائل الردة والعياذ بالله تعالى والافرار بالحدود

والاشهاد على شهادته (كذا في خلع الخانية)

مطلب
خطأ القاضي في رجم
او قطع

﴿ قاعدة ﴾ خطأ القاضي في رجم او قطع سرقة او
غيرها يكون في بيت المال (كذا في شرح السير الكبير
للسرخسي)

مطلب
العادة محكمة ما لم يصرح
بخلافها

﴿ قاعدة ﴾ العادة محكمة ما لم يوجد التصريح بخلافها
(كذا في شرح السير للامام السرخسي) ايضاح ذلك لو
قدمت المائدة بين يدي ضيف فان ذلك يكون رخصة
واذنا في الاكل من صاحبها بتحكيم العادة لكن اذا منعه
صاحبها عن الاكل لسانا فيكون قد وجد التصريح
بخلافها فيبطل حكمها

﴿ مسائل الطلاق ﴾

مطلب
اذا وقع طلاق المريض
باختيار زوجته لا ترث

﴿ فائدة ﴾ امرأة المريض متى وقع الطلاق عليها
باختيارها ورضاها لا ترث ومتى وقع بغير اختيارها ورثت
(كذا في شرح الجامع الكبير للهاشمي وهذا الاصل من
عبارة الجامع) بيانه مريض قال لامرأته المدخولتين
طلقا انفسكما ثلاثا فقالت احداها في مجلسها ذلك طلقت
نفسى وصاحبتي طلقتا لانها مالكة في حق نفسها وكيلة

في حق صاحبتهما فصح تطليقها نفسها لما لكتبتها وصح تطليقها
صاحبتهما ايضاً لان الطلاق بغير عوض اسقاط محض
لا يفتقر الى الراي والتدبير فجاز انفرادها به ولو قالت
الاخرى بعد ذلك في مجلسها ايضاً طلقت نفسي وصاحبتي
كان ذلك باطلاً لان كل واحدة منهما مطلقة ثلاثاً فلا
يقع عليها طلاق فلو مات الزوج وهما في العدة ورثت
الثانية ولا ترث الاولى لان الاولى بانته بسبب تطليقها
نفسها فكانت راضية ببطلان حقها المعلق بمال الزوج في
مرضه وسببية النكاح للميراث في حقها والثانية بانته
بتطليق غيرها ولم يوجد منها دلالة الرضا ببطلان حقها
فتقرر حقها في ميراثه فبعد وان طلقت نفسها ورضيت
ببطلانه لا يبطل لان تطليقها نفسها باطل لا يتعلق به
حكم بقي مجرد رضاها والحق الثابت شرعاً لا يبطل بمجرد
الرضا وان صرحت به الا ترى لو طلقتها الزوج في مرضه
ثم قالت رضيت لا يبطل حقها من الارث (وكذا هذا
من الشرح المذكور)

﴿قاعدة﴾ كل شيء يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه
جائزة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه

مطلب

يجوز البراءة فيما يجوز فيه
الجعل

الجعل فالبراءة جائزة والشرط باطل والهبة والصدقة
 مثل البراءة (كذا في آخر خلع الخائية) بيانه امرأة
 ابرأت زوجها عما لها عليه على ان يطلقها فطلقها جازت
 البراءة والا فلا ولو ابرأتها عما لها عليه على ان لا يتزوج
 عليها امرأة ثانية فالبراءة جائزة والشرط باطل وذلك
 لان الجعل على الخلع جائز وكذا الطلاق والجعل على
 ان لا يتزوج عليها لا يجوز ولا جل ذلك في الصورة الاولى
 تتوقف صحة البراءة على الوفاء بالشرط وهو الطلاق
 بخلاف الثانية فان البراءة صحت والشرط بطل

مطلب
 الاستدلال بمفهوم
 النصوص

﴿قاعدة﴾ الاستدلال بمفهوم النصوص عندنا من
 الادلة الفاسدة (كذا في التوضيح ومراة الاصول) لكن
 مفهوم الكتب عندنا حجة سواء كان مفهوم موافقة او
 مخالفة ومفهوم الموافقة ان تثبت شيء مسكوت عنه حكماً
 موافقاً لما اثبت المنطوق به ومفهوم المخالفة ان تثبت شيء
 مسكوت عنه حكماً مخالفاً للمنطوق به وتحت ذلك مفهوم
 الشرط والصفة وغيرها من القيود (كذا في حاشية ابي
 السعود على الاشباه اول كتاب الوقف وفي حاشية ابن
 عابدين على الدر آخر كتاب الوقف مع تصرف فيها

وزيادة على ما ذكرناه

مطلب

الإشارة من المقتدر على
النطق

﴿قاعدة﴾ الإشارة من المقتدر على النطق لا تعتبر
عندنا إلا في مسائل الأولى الإسلام الثانية الكفر الثالثة
النسب الرابعة الافتاء الخامسة إشارة الشيخ في رواية
الحديث السادسة امان المسلم للكافر السابعة الطلاق
إذا كان تفسيراً لما اجهل كقوله أنت طالق هكذا وأشار
باصابعه الثامنة إشارة المحرم إلى صيد فإنه يلزمه الجزاء
(كذا إفاده في نور العين)

مطلب

إذا ثبت نسب ولد
المملوكة من مالها أو
بعضها فهي أم ولد له

﴿فائدة﴾ كل مملوكة ثبت نسب ولدها عن يملكها
أو يملك بعضها كانت أم ولد لمن ثبت نسب ولدها منه
(كذا في الخانية أول الاستيلاء)

مطلب

أم الولد تعتق بموت
مولاها من جميع المال

﴿فائدة﴾ أم الولد تعتق بموت مولاها من جميع المال
(كذا في الخانية من المحل المذكور)

مطلب

الإقرار الباطل لا يجب
فيه البيان

﴿قاعدة﴾ الإقرار الباطل لا يجب فيه البيان (كذا
في العتق المبهم من الخانية) بيانه قال لأحد هذين
الرجلين عليّ ألف فلا يجب عليه البيان لأنه إقرار
لمجهول بخلاف ما إذا قال أحد هذين العبدتين حر
فقبل له هذا فقال لا اعتق الآخر لأنه يطلب منه البيان

فلما قال لا تعين الاخر لارت الاقرار بالعتق صحيح
كالطلاق

مطلب
الطلاق اذا علق بشرط

* فائدة * كل طلاق علق بشرط باداة من ادواته
مثل ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما ففي جميعها
اذا وجد الشرط انتهت اليمين الا في كلما فانها تنتهي
فيها بعد الثلاث ما لم تدخل كلما على الزوج كقوله كلما
تزوجت امرأة فهي طالق فانها تطلق ولو بعد زوج آخر
ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق فانها لا تطلق
بعد الثلاث وزوج آخر (كذا في الملتقى)

مطلب
الحلف على شيء ما لا
يفعله يكون على الابد

* فائدة * الحلف على شيء ما لا يفعله يكون على
الابد واختلفوا في تعليله ف قيل لان الفعل يقتضي
مصدراً منكراً والنكرة في سياق النفي تعم وقيل لانه نفي
فعلاً مطلقاً غير مقيد فيعم (وعليه اقتصر في البحر) ثم لو فعله
مرة حنث وانحلت اليمين وما في شرح المجمع من ان
اليمين لا تنحل سهو (كذا في الدر المختار) ومثله لو
حلف على فعل شيء ما ففعله مرة بر وانحلت اليمين
(كذا في المحل المذكور من باب اليمين في الضرب
والقتل وغير ذلك) ثم اذا حلف على عدم فعل شيء

كما لو حلف ان لا يدخل دار فلان مثلاً فحمله انسان
بالكن بغير امره وادخله دار فلان فانه لا يحنت ولا نحل
اليمين على الصحيح وقيل تشمل اليمين ايضاً فلو دخل بعد
ذلك لا يحنت قالوا ويفتى به وفقاً بالناس (كذا في
طلاق الخيرية)

مطلب

اذا بطل المتضمن بطل
المتضمن

﴿قاعدة﴾ اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن
بالفتح (كذا في فرائد الاشباه) واعلم ان المراد بذلك
سواء كان متضمناً له حقيقة كما لو قال بعثك دمي
بالف فقتله وجب القصاص ولا يعتبر ما في ضمنه من
الاذن بقتله فانه لو قال اقتاني ابتداء فقتله لا قصاص
عليه لكن هنا لما كان ضمن قوله بعثك دمي وكان هذا
البيع باطلاً وهو متضمن للاذن بطل ما في ضمنه او كان
غير متضمن حقيقة بل مرتباً عليه او مسبباً له كما لو
آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظراً واذن بالعبارة
للمستأجر فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعاً قالوا
لان الاجارة لم تصح فلم يصح ما في ضمنها كما في الاشباه مع
ان الاذن الصادر بالعبارة للمستأجر ليس هو ضمن عقد
الاجارة حقيقة لكن لما كان مرتباً عليه صار كأنه في

ضمنه وكذلك قالوا لو ابراه واقراً له في ضمن صلح فاسد
فسد الابرأء كما في الاشباه عن البرازية قال ابو السعود
في حاشيته بخلاف الابرأء الحاصل بعد الصلح ولو كان
الصلح فاسداً فإنه يمنع الدعوى ونقل عن المحموي عن
القنية أنه يفتي بان الاقرار وان لم يكن في صلب عقد
الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى فانظر
الى قوله لكنه بناء على الصلح يظهر لك ما قلناه فالحاصل
ان الابرأء او الاقرار متى كان كل منهما عاماً مستقلاً
كقوله هو بري ثمالي قبله او لاحق لي قبله فإنه يدخل
فيه كل عين ودين ولا تسمع بعده دعوى (كذا في البحر
بتصرف) ويقرب منه ما في الخيرية من الوقف الا أنه
عبر بالاستئناف فقال ولدفع هذا اختار ائمة خوارجهم ان
يرسم الابرأء العام في وثيقة الصلح بانظ يدل على
الاستئناف وإما اذا كان ضمن عقد فاسد فإنه لا يمنع
الدعوى قولاً واحداً . وإذا كان بعد عقد فاسد فهل يمنع
الدعوى او لا خلاف نقله في القنية رامزاً الى فتاوي
النسفي أنه يمنع ولا يشترط فيه صحة العقد السابق وذكر
رامزاً لبكر خواهر زاده أنه لا يمنع وهو الذي قدمناه

عن حاشية ابي السعود ولكن يشترط اذا كان بعد
العقد كونه مبنياً عليه اما اذا كان غير مبني عليه بل
كان مستقلاً مستأنفاً فهذا لا خلاف في انه مانع من
سماع الدعوى فتنبه

مطلب

الزيادة المنفصلة تمنع
الاقالة

﴿قاعدة﴾ الزيادة المنفصلة في المبيع تمنع الاقالة
(كذا في الانقروهي) بيانه ان الزيادة في المبيع اما ان
تكون متصلة كالسمن وهي لا تمنع او منفصلة كالولادة
وثمر الشجرة وهي تمنع الاقالة كما تمنع الفسخ في سائر
انواع الفسوخ (كذا في اقالة الخيرية)

مطلب

من ادّعى دين غيره
بغير اذنه فهو متبرّع

﴿قاعدة﴾ كل من ادّعى دين غيره بدون اذنه فهو
متبرّع لا رجوع له كذا في متن التنوير) ويستثنى من
ذلك من اعار انساناً شيئاً ليرهنه ثم ان ذلك المعير افتكه
من المرتهن فانه يرجع على المستعير الراهن بما ادّاه
وذلك لانه ادّعى دين غيره وهو مضطر لاجل تخليص
ملكه فلا يقال فيه انه متبرّع (كذا في رهن متن
التنوير)

مطلب

يحرم الخلف في الوعد

﴿قاعدة﴾ الوعد يحرم الخلف فيه (كذا في حظر
الاشباه) وهل يجب الوفاء بالوعد ام لا في ذلك

تفصيل فان وعد ونيته الوفاء لكن عدل بعد ذلك او منع منه مانع قالوا لا يجب الا في مسألتين . الاولى اذا كان الوعد بصيغة التعليق . والثانية في بيع الوفاء فيجب الوفاء في ذلك (كذا في حاشية ابي السعود على الاشباه) وهناك زيادة فوائد فارجع اليها

مطلب

يحرم الكذب الا في ثلاث

﴿ قاعدة ﴾ يحرم الكذب الا في ثلاث مسائل في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امرأته (كذا في نور العين) وفي خيار البلوغ اذا رأت الدم ايلاً واشهدت نهارة تقول الآن رأيتُه قالوا يسعها اذا قالت اخترت نفسي حين رأت (كذا في قاضيهان)

مطلب

طالب التولية لا يولى

﴿ قاعدة ﴾ طالب التولية لا يولى (كذا في الاسعاف وخرج عن هذه القاعدة مسألتان . الاولى في الجروهي اذا عزل القاضي ناظر وقف بدون خيانة ثم طلب من قاض اخر ان يوليه . الثانية في فروع الدر المختار عن النهروهي طالب التولية بمقتضى الارشدية بشرط الواقف

مطلب

الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث

﴿ قاعدة ﴾ الغرور لا يوجب الرجوع على من غرر الا في ثلاث . الاولى اذا غرر المشتري او الدلال البائع او غرر البائع او الدلال المشتري وضابط ذلك ان يكون

الغرور في عقد يرجع نفعه الى الدافع كسوديعة واجارة
فلو هلكا ثم استحقا رجوع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع
في عارية وهبة لكون القبض لنفسه اي نفس المغرور.
الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدي
او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حرّاً او ابن الغير رجعوا
عليه للغرور ان كان الاب حرّاً والا فبعد العتق وهذا
ان اضافة اليه وامر بمبايعته ومنه لو بني المشتري او
استولد ثم استحقا رجوع على البايع بقيمة البناء والولد.
الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كما لو زوجه امرأة على
انها حرة ثم استحق رجوع على المخبر بقيمة الولد المستحق
وهل ينقل الرد بالتقرير الى الوارث خلاف قال
التمرتاشي لا يورث لانه من الحقوق المجردة ونقل عنه
ايضاً انه يورث واستظهره الشيخ الطحطاوي في حاشية
الدر آخر المراجعة والتولية (كذا ذكره وتفصيل مسألة
الغرور في الدر من المراجعة فارجع اليه)

مطالب

لاجبر في عمارة المشترك

﴿ فائدة ﴾ لاجبر على احد الشريكين في عمارة المشترك
بينهما اذا ابي احدهما عن العمارة الا في مسألتين . الاولى
جدار مشترك بين يتيمين لهما وصيان خشي سقوطه فاي

احد الوصيين العمارة . الثانية جدار بين وقفين خشبي
سقوطه واي احد الناظرين العمارة فان القاضي يجبر
الآبي فيها (كذا في دعاوي الاشباه)

مطلب
دعوى المناقض لا تسع

* فائدة * المناقض في غير محل الخفا لا يقبل منه الا
اذا قال تركت الكلام الاول واستقر على الثاني ففي
البرازية والذخيرة ادعاه مطلقاً فدفعه المدعى عليه بانك
كنت ادعيته قبل هذا مقيداً وبرهن عليه فقال
المدعي ادعيه الآن مطلقاً ورجعت عن المقيد يقبل
ويبطل الدفع (كذا في مجموعة العمادي عن البحر
والمنح) وسياتي الكلام على ذلك في الدعوى

مطلب
اليمين على نية
المستخلف

* قاعدة * اليمين على نية المستخلف الا اذا كانت
اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك تعتبر نية الخالف
اذا لم ينو خلاف الظاهر ظالماً كان الخالف او مظلوماً .
الثانية اذا كانت اليمين بالله تعالى وكان الخالف مظلوماً
فانه تعتبر نية الخالف ايضاً (كذا في قاضيجان من فصل
في تحليف الظلمة) وفسر الظالم بان يريد بيمينه ابطال
حق الغير

مطلب
ان الشرطية لا توجب
تكرار الفعل

* قاعدة * ان الشرطية لا توجب تكرار الفعل

(كذا في اليمين الموقته من الخانية) بيانه رجل قال
لا بويه ان تزوجت امرأة ما دمتا حيين فهي طالق
فتزوج امرأة في حياتها طلقت فان تزوج امرأة اخرى
بعدها في حياتها ايضا لا تطلق لما قلنا

مطلب

الغاية لا تدخل في
الغبي

﴿ قاعدة ﴾ الغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية
الا ان تكون غاية اخراج (كذا في اليمين الموقته من
الخانية) بيانه مديون قال لصاحب الدين والله لا قضين
دينك الى يوم الخميس فلم يقضه حتى طلع الفجر من
يوم الخميس حنث في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية
والغاية لا تدخل الا ان تكون غاية اخراج كما في قوله
تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فالمرافق
داخلة في النسل لانه الغاية لاخراج ما بعد المرافق

مطلب

اليمين تنتهي باول جزء
من الغاية

﴿ فائدة ﴾ اليمين تنتهي باول جزء من الغاية (كذا
في المحل المذكور من الخانية) بيانه حلف لا يفعل كذا
الى قدوم الحجاج او الى الحصاد ولم ينو شيئا فهو على اول
واحد من الحجاج يقدم وعلى اول واحد يحصد او
يدوس لان انتهاء اليمين باول جزء من ذلك

مطلب

كل شيء يأكله الرجل
في مجلس واحد أو يشربه
شربة واحدة إذا حلف
أن لا يأكله

مطلب

تبطل اليمين بابانة
الزوجة وبيع العبد

مطلب

الفاعل إذا كان مكرهاً
في الفعل لا يضاف
إليه الفعل

﴿قاعدة﴾ كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد
أو يشربه شربة واحدة إذا حلف أن لا يأكله أو لا يشربه
فالحلف على جميعه ولا يحنت باكل بعضه أو شربه كذا
في اليمين على الأكل من الخانية (بيانه حلف لا ياكل
هذه البيضة لا يحنت حتى ياكلها كلها

﴿قاعدة﴾ اليمين تبطل بابانة الزوجة وبيع العبد .
(كذا في خروج الخانية) بيانه حلف على زوجته أن لا
تخرج إلا بأذنه ثم ابانها بعد ذلك وتزوجها ثانياً فخرجت
بغير أذنه لا تطلق وكذا لو قال لعبده أن فعلت كذا
فانت حر ثم باعه واشتراه أخرى ففعل العبد ذلك بعد
الشراء لا يعتق لأن اليمين تبطل بالابانة في المسالة
الاولى وبالبيع هنا

﴿قاعدة﴾ الفاعل إذا كان مكرهاً في الفعل لا
يضاف الفعل إليه (كذا في مساكنة الخانية) بيانه رجل
حلف أنه لا يسكن هذه الدار فقيد ومنع عن الخروج
فانه لا يحنت في يمينه لأن الفعل الذي هو السكنى
صدر منه مكرهاً فلا ينسب ولا يضاف إليه وهذا
بخلاف ما لو قال ان لم يخرج من هذه الدار اليوم فامراته

طالق فقيّد ومنع عن الخروج اياماً فانه يحنت والفرق
ان شرط الحنت في المسالة الاولى وجودي وقد حصل
فعلة مكرهاً فلا يضاف لفاعله وشرط الحنت في المسالة
الثانية عدي وقد تحقق

مطلب

الافعال والنكرات
تنصرف الى الكمال

﴿ قاعدة ﴾ الافعال والنكرات تنصرف الى الكمال .
بيانه حلف ان لا يتزوج فتزوج نكاحاً فاسداً لا يحنت
لانه ذكر الفعل وهو التزوج فانصرف الى الكمال
الذي هو النكاح او التزوج الصحيح دون الفاسد
والباطل (كذا في الحلف على التزويج من الخانية)
وبيان النكرات قال لعبد ان صليت ركعة فانت حر
وقام فصلى ركعة واحدة ثم تكلم لا يعتق العبد لانه لم
يصل ركعة حيث الركعة نكرة وهي تنصرف الى الكاملة
والكاملة الركعة الصحيحة فلذلك لا يعتق فان صلى
ركعتين ثم تكلم عتق العبد بالاولى (كذا في مسائل
الصلاة من الخانية) لكن في ادب القضاء للامام الخصاص
في باب الحجر بسبب الدين ما يفيد ان النكر لا تنصرف
الى الكمال عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث قال والله
تعالى شرط نوع رشد ليدفع المال اليه بقوله فان انستم

منهم رشدًا ذكر الرشد منكراً افتناول نوع رشد . انتهى .
وهو صريح فيما قلناه فتأمل ويستثنى من هذه القاعدة
ما لا يتصور إلا فاسداً كقوله لامرأة لا يصح نكاحها ان
تزوجتك فعبدى حر فتزوجها عتق العبد لان يمينه
تنصرف الى ما يتصور فيها وهو البطلان او الفساد (كذا
في تزويج الخانية) ثم ذكر فرعاً يستثنى ايضاً من الفعل
وهو لو حلف لا يصلي صلاة فصلى ركعة لا يحنت فهذا
على القاعدة ولو حلف لا يصلي فصلى ركعة وقطع قال
يحنت مع انه ذكر الفعل ومقتضى القاعدة ان ينصرف
الى الكمال والركعة ليست بصلاة كاملة فليمرر . قلت
وكذلك الامر عند الاطلاق ينصرف الى الكمال . قال
في التوضيح في بحث الحسن والقبح تحت قوله والامر المطلق
يتناول الضرب الاول لان كمال الامر يقتضي كمال
المأمور به لما علم ان المطلق ينصرف الى الكمال . انتهى .

﴿ مسائل البيع ﴾

﴿ قاعدة ﴾ المكيلات والموزونات والعدديات
المتقاربة يجوز فيها السلم بخلاف المثليات (كذا في اول

مط...لب

ما يجوز فيه السلم

بيع الخانية (

﴿فائدة﴾ الاقالة انما تصح فيما له حصة من راس
(كذا في سلم الخانية) بيانه لو كان السلم في ثوب جيد
فجاءه بثوب ردي فقال خذ هذا وارده عليك درهما او
جاءه بثوب انقص منه ذرعاً ورد عليه درهما ففعل لا
يجوز لان ذلك اقالة في الصفة وهي الجودة والذرع وليس
لها حصة من المال ولو اعطاه الردي ولم يقل وارده عليك
درهما جاز لانه ان قبل رب السلم فيكون ذلك ابراء
منه عن الصفة وهو جائز

﴿قاعدة﴾ كل قرض فاسد يضمن بالقيمة (كذا في
الخانية من السلم) كما لو استقرض حيواناً لقضاء دينه ووفى
به دينه بان باعه فانه يضمن قيمته لا غير

﴿قاعدة﴾ كل بيع سكت فيه عن ذكر الثمن فهو
فاسد (كذا في اول البيع الباطل من الخانية) وقال
ان باع على ان لا ثمن له كان البيع باطلاً

﴿فائدة﴾ اختلاف الجنس مبطل المبيع (كذا في
الخانية من المحل المذكور) بيانه باعه فصاً على انه ياقوت
فظهر انه زجاج او عبد افبان انه جارية كان البيع باطلاً

مطالب

الاقالة تصح فيما له حصة
من المال

مطالب

القرض الفاسد يضمن
بالقيمة

مطالب

اذا سكت عن ذكر الثمن
في البيع

مطالب

اختلاف الجنس بطل
البيع

لاختلاف الجنس واما اذا باعه ثوباً على انه هروي فاذا هو هروي قيل البيع باطل وقيل فاسد لان الجنس متحد والاختلاف في الصفة

مطلب
البيع بجهالة احد البديلين

﴿فائدة﴾ البيع بجهالة احد البديلين مفسد للعقد (كذا اول البيع الفاسد من الخانية) بيانه رجل قال بعثك ما في داري من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم ما فيها كان فاسداً لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع ما في المدينة او ما في القرية ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا اما لو قال بعثك مالي في هذا البيت جميعه بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والحوالي (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
بيع المعدوم باطل

﴿فائدة﴾ بيع المعدوم باطل (كذا في اول الفاسد من الخانية) مثاله رجل باع من آخر كذا من الخنطة ولم يكن ما باعه في ملكه بطل البيع

مطلب
الجمع بين الموجود والمعدوم مفسد

﴿فائدة﴾ الجمع بين الموجود والمعدوم في البيع يفسده (كذا في اول الفاسد منها) بيانه رجل باع من

آخر عشرين مداً من الخنطة وعنده منها عشرة فسد
البيع في العشرة الموجودة وبطل في المعدومة كما
تقدم .

مطلب

بيع الاحمال والمحزم
والجزز فاسد

﴿فائدة﴾ بيع الاحمال والمحزم والجزز فاسد (كذا
في المحل المذكور منها) بيانه رجل عنده حطب كثير او
ارض فيها فصفصة فباع آخر عشرين حملاً او عشرين
حزمة او عشرين جرزة من ذلك فالبيع فاسد الا ان
يكون الحطب مربوطاً والفصفصة وما شابهها مجزاً
مشاهداً فانه حينئذ يجوز

مطلب

المجمع بين المال وغير
المال فسد للبيع

﴿فائدة﴾ المجمع بين المال وغير المال فسد للبيع
(كذا في المحل المذكور منها) بيانه رجل جمع بين عبد
وحر فقال بعتك هذين العبدين بكذا او جمع بين شاتين
ذبيحة وميتة او جمع بين دينين احدهما الخل والاخر الخمر
هذا اذا جمع بينهما في الثمن ايضاً ولم يفرق لكل واحد منها
ثمناً على حدة فان البيع يفسد عند الكل اما اذا فرق لكل
واحد ثمناً فكذلك الجواب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند الصاحبين صح في العبد والذبيحة والخل عند
تفرقة الثمن

مطلب
الإشارة إلى الدراهم في
في العقود تنصرف إلى
الجباد

﴿قاعدة﴾ الإشارة إلى الدراهم في العقود تنصرف إلى
الجباد (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل جاء إلى قصاب
وأراه ثلاثة دراهم فقال اعطني بها ثياباً فاعطاه اللحم فوجد
الدراهم زيوفاً أو نبهجة فانه يردّها لأن الإشارة تنصرف
إلى الجباد

مطلب
خيار الرؤية لا يثبت
في العقود

﴿قاعدة﴾ خيار الرؤية لا يثبت في العقود (كذا في
المحل المذكور) بيانه رجل باع آخر عبداً بما في يده وكان
في يده صرة من الدراهم فلما فتحها أراد الرد بخيار الرؤية
ليس له ذلك وهذا إذا كانت فضة أما إذا كانت رصاصاً
أو ستروقة فالبيع فاسد

مطلب
العقود لا تتعين بالتعيين

﴿قاعدة﴾ العقود عندنا لا تتعين بالتعيين (كذا في
أثناء البيع الفاسد من الخيانة) فإذا باعه ساعة بخمسة دراهم
في يده ثم أخرج له غيرها من جيبه جاز لما قلنا

مطلب
بيع المريض عيناً من أعيان ماله
لا يجوز

﴿فائدة﴾ بيع المريض عيناً من أعيان ماله
لوارثه لا يجوز وإن كان بمثل القيمة (كذا في المحل
المذكور)

مطلب
بيع الصحيح من مورثه
المريض

﴿فائدة﴾ بيع الصحيح من مورثه المريض لا يجوز (كذا
في المحل المذكور)

مطلب

الجمع بين ماله ومال
غيره يصح في ماله

﴿قاعدة﴾ الجمع بين ماله ومال غيره في البيع غير
مفسد (كذا في المحل المذكور بيانه باع أرضاً فاستحق
نصفها صح البيع في النصف الآخر ولو كان الجمع بين
وقف ومالك بان ضم الى ملكه وقفاً وباعه صفقة فانه
يصح في الملك وكذلك المقبرة والطريق قال رحمه الله
تعالى لان الوقف والطريق مال متقوم فلا يفسد البيع فيما
ضم اليه كما لو جمع بين قن ومدبر وباعهما صفقة واحدة
جاز البيع في القن بخلاف مسجد الجماعة يعني اذا ضم الى
ملكه مسجد جماعة وباعه صفقة واحدة فان البيع يفسد
في الباقي

مطلب

شرط الزيادة الموهومة

﴿قاعدة﴾ شرط الزيادة الموهومة المرغوب فيها
يفسد العقد (كذا في اول الشروط المفسدة من الخانية
بيانه باع شاة على انها حامل لا يجوز البيع لما قلنا وهي
زيادة موهومة مرغوب فيها

مطلب

شرط الوصف المرغوب
فيه

﴿قاعدة﴾ شرط الوصف المرغوب فيه المعلوم
وجوده جائز (كذا في المحل المذكور بيانه باع عبداً على
انه خباز او كاتب جاز البيع لانه شرط وصفاً مرغوباً فيه
معروفاً وجوده فهو جائز

﴿فائدة﴾ شرط العيب في المبيع جائز (كذا في
المحل المذكور) بيانه لو اشترى جارية على انها مغنية
فظهرت بخلاف ذلك لم يكن للمشتري الرد لان الغناء
في الجارية عيب . روي ان رجلاً جاء بجارية الى محمد
رحمه الله تعالى فقال اني اشتريتها على انها تغني كذا
وكذا فاذا هي لا تغني فقال له محمد رحمه الله تعالى قم
فان البيع قد ازمك انما اخبرك عن عيب بها

مطلب
شرط الصناعة جائز
في المبيع

﴿فائدة﴾ شرط الصناعة في المبيع جائز (كذا في
المحل المذكور) كما لو اشترى عبداً على انه نجار او عقاد
فانه جائز وهل منه لو اشترى جارية على انها ذات لبن
فيه خلاف والاكثر على انه يجوز لانها ذات صنعة (كذا
في المحل المذكور)

مطلب
شرط ما يدخل تبعاً
جائز

﴿فائدة﴾ شرط ما يدخل تبعاً في المبيع ولا قسط
له من الثمن جائز وبخير المشتري ان وجده ناقصاً (كذا
في المحل المذكور) بيانه اشترى ارضاً على ان فيها كذا
تخلة فاذا هي اقل صح البيع وخير المشتري لان النخل
يدخل تبعاً ولا قسط له من الثمن بخلاف ما كان له
قسط من الثمن كما لو باعه شاة مذبوحة على انها ذات

اربعة ارجل فاذا هي ثلاثة كان البيع فاسداً لان
الرجل لما قسط من الثمن (كذا افاده) رحمه الله

﴿فائدة﴾ كل نقص في وزن المبيع يحصل من
الهواء او من اختلاف الوزنين لاشيء على البائع فيه
(كذا في المحل المذكور) بيبانه رجل اشترى من آخر
ابريساً ووزنه البائع على المشتري فذهب به ثم اثنى بعد
ذلك وقال وجدته ناقصاً فان كان ما ادعاه من
النقص يحصل مثله من الهواء او هو فرق بين وزنين فلا
شيء على البائع

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتبايعان في الصحة والفساد
فالقول لمدعي الصحة والبيئة بينة مدعي الفساد مطلقاً
في ظاهر الرواية (كذا في احكام البيع الفاسد من
الخانية) وقولنا مطلقاً اي سواء كان لفساد في صلب
العقد كما لو ادعى انه اشتراه بدراهم ورطل خمر او لشرط
فاسد

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتعاقدان في البتات والوفاء
كان القول لمن يدعي البتات والبيئة بينة مدعي الوفاء
(كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

لا شيء على البائع من
النقص الحاصل من
افواء او اختلاف
الوزنين

مطلب

اذا اختلف المتبايعان
في الصحة والفساد

مطلب

اختلف المتعاقدان في
البتات والوفاء

مطلب
اختلف المتعاقدان
في الرهن والبيع

* قاعدة * اختلف المتعاقدان في الرهن والبيع
فالقول قول مدعي الرهن والبينة بينة من يدعي البيع
(كذا في المحل المذكور)

مطلب
فسخ العقد بعد تعجيل
البدل فله حبس المبدل

* قاعدة * فسخ العقد بعد تعجيل البدل فله حبس
المبدل حتى يستوفي ما عجله (كذا في شتى الاجارة من
التنوير) قال في الدرر سواء كان العقد صحيحاً او فاسداً
قال في الخانية في احكام البيع الفاسد ولو كان البيع
جائزاً او الاجارة جائزاً ثم انفسخ العقد بينهما بوجه كان
له ان يحبس حتى يستوفي الدين الذي كان على البايع
انتهى . وانما قال الدين الذي كان على البايع لان تصوير
مسأله ان المشتري اشترى بدين له على البايع وهل
اذا استأجر وقفاً ايضاً له حق الحبس حتى يستوفي ما
عجله اذا فسخ العقد او لا قال في التنقيح آخر الباب
الثاني من الوقف نعم له ذلك لكن باجر المثل بخلاف
الملك

مطلب
اختلف المتعاقدان في
الخيار والبتات

* قاعدة * اختلف المتعاقدان في الخيار والبتات
فالقول لمن يدعي البت والبينة بينة مدعي الخيار
في ظاهر الرواية (كذا في احكام البيع الفاسد من

(الخانية)

❖ فائدة ❖ اختلف المتبايعان في الطوع والاكره
فالقول لمدعي الطوع على الصحيح كما في الصحيح والفسد
(كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

اختلف المتبايعان في
الطوع والاكره

مطلب

اختلفا في التلجئة وعدمها

❖ فائدة ❖ اختلف المتعاقدان في التلجئة وعدمها
فالقول لمنكر التلجئة والبينة للآخر (كذا في المحل
المذكور) قال وصورة التلجئة في البيع ان يقول الرجل
لغيره اني ابيع داري منك بكذا وليس ذلك يبيع في
الحقيقة بل هي تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر
من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً بمنزلة الهازل
انتهى

مطلب

بيع مال الغير موقوف

❖ فائدة ❖ بيع مال الغير موقوف على اجازة المالك
(كذا في البيع الموقوف من الخانية) قال وشرط صحة
الاجازة قيام العاقدين والمعقود عليه ولا يشترط قيام
الثلث ان كان الثمن من النقود وان كان من العروض
يشترط قيامه ايضاً فاذا مات المالك لا ينفذ باجازه
الوارث وعند اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة
التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وقبض الثمن الى

العاقدة وإيهما فسخ العقد قبل إجازته صح فسخه وإذا هلك
المبيع عند المشتري كان المالك بالخيار أن شاء ضمن
البائع وإن شاء ضمن المشتري وعند اختياره تضمين
أحدهما بريء الآخر انتهى

مطلب

شراء الفضيولي لا يتوقف

❖ فائدة ❖ شراء الفضيولي لا يتوقف وينفذ لنفسه
(كذا في المحل المذكور) أي عند عدم ذكر الغائب من
المتعاقدين وأما إذا ذكر من العاقدين أو من أحدهما
فله أحكام آخر تطلب من المحل المزبور

مطلب

الوصية بما لا يصح بيعه
لا تجوز

❖ فائدة ❖ الوصية بما لا يصح بيعه لا تجوز (كذا في المحل
المذكور) قال رجل أوصى إلى رجل بشاة وإلى آخر
بصوفها فباع صاحب الشاة الشاة كان ثمنها له ولا شيء
لصاحب الصوف لأن الصوف على ظهر الشاة لا يباع
فلو جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع وكذا
الشاة وما في بطنها

مطلب

الموقوف من البيع

❖ قاعدة ❖ بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع وشراؤه
موقوف على إجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي
وكذا المعتوه والصبي إذا بلغ سفيهاً وحجر عليه يتوقف
بيعه وشراؤه على إجازة وصيه أو القاضي والعبد المحجور

ايضاً يتوقف على اجازة المولى . والرجل اذا باع عبده
الماذون المديون يتوقف على اجازة الغرماء على الصبح .
والمريض اذا باع في مرض الموت من وارثه عينا ان
صح جاز بيعه وان مات يتوقف على اجازة بقية الورثة .
والمرتد يتوقف على اسلامه ولا بطل . والراهن اذا باع
الرهن يتوقف على اجازة المرتهن او فسخ الرهن . ومثله
الاجارة اذا فسخت . والاجر اذا باع الماجور يتوقف على
اجازة المستاجر او مضي المدة الا ان المرتهن يملك نقض
البيع ويملك اجازته والمستاجر يملك الاجازة ولا يملك
النقض . ومن دفع ارضه مزارعة مدة معلومة يتوقف
بيعه على اجازة المزارع والمبيع بشرط الخيار (الكل من
آخر احكام البيع الفاسد من الخانية)

مطلب

يتم العقد بموت من له
الخيار .

﴿ قاعدة ﴾ يتم العقد بموت من له الخيار اصيلاً كان او
وكيلاً او وصياً وكذلك بموت الموكل او الغلام (كذا اول
خيارات الخانية) واما اذا مات من لا خيار له من
المتعاقدين فالآخر على خياره الى ثلاثة ايام من الخيار
(كذا افاده الطحاوي على الدر المختار في الخيار اول
الباب تحت قول الماتن ويتم العقد) وكذلك يتم العقد

بمضي المدة وان لم يعلم من له الخيار لم يرض او انقضاء (كما نقله في الدر المختار) وكذلك يتم العقد اذا نزل في المبيع عيب لا يمكن زواله واما اذا كانت يمكن زواله في مدة الخيار فلا يتم ويبقى صاحب الخيار على خياره الا انه لا يملك الرد قبل زوال العيب (كذا افاده اول الخيارات من الخانية)

مطلب
خيار الشرط يبطل
بالابطال

﴿ فائدة ﴾ خيار الشرط يبطل بالابطال (كذا آخر الباب في المحل المذكور من الخانية) بيانه اذا اشترى رجل من آخر عيناً على انه بالخيار الى ثلاثة ايام ثم قال في اول يوم ابطلت خياري بطل بخلاف خيار العيب فانه لو قال ابطالته لا يبطل وله الرد اذا ظهر في المبيع عيب يوجب الرد (كذا في المحل المذكور)

مطلب
القول في تعيين المبيع
المشتري

﴿ فائدة ﴾ القول في تعيين المبيع للمشتري (كذا في المحل المذكور آخر الباب) بيانه رجل اشترى من آخر ثوباً بخيار الشرط الى ثلاثة ايام فحضر في اليوم الاول واراد رد المبيع فقال ليس بثوبي وقال المشتري بل هو ثوبك قال كان القول قول المشتري

مطلب
خيار الرؤية يثبت في
كل عين الخ

﴿ فائدة ﴾ خيار الرؤية يثبت في كل عين ملكة

بعقد يَحْتَمِلُ الفسخ (كذا اول خيار الروية من الخانية)
 فخرج بقوله عمن ملكت مالو ملك ديناً في الذمة
 كالسلم والدرهم والدينارين عينا كانا او ديناً بقوله يَحْتَمِلُ
 الفسخ ما لا يَحْتَمِلُهُ كبدل الخلع والمهر والصلح عن
 القصاص بخلاف الصلح عن دعوى المال فانه يثبت
 فيه الخيار كالبيع والاجارة والقسمة (كذا افاده في
 المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ خيار الروية لا يبطل بقبض الوكيل
 ولو بعد علمه بالعيب (كذا في المحل المذكور) وهذا
 بخلاف قبض الموكل فانه يبطل خياره ومثل الوكيل
 الرسول فانه لو ارسل رسولا وقبضه لا يبطل خياره
 ﴿ فائدة ﴾ روية الوجه في بني آدم تبطل خيار
 الروية (كذا في المحل المذكور) فاذا اشترى جارية
 او عبداً ورأى الوجه منها ورضي به بطل خياره وان
 لم ير سائر الاعضاء وفي الدابة كذلك اذا رأى وجهها
 وموخرها عند ابي يوسف وعند محمد يكتفى بالعجز
 وان كانت شاة لحم فلا بد من الجس مع الروية حتى
 يبطل خياره وان كان ثوباً مطوياً ورأى موضع الطي

مطلب

خيار الروية لا يبطل
 بقبض الوكيل

مطلب

روية الوجه في بني آدم
 تبطل خيار الروية

ورضي به بطل خياره وان كان المبيع من العدييات
المتفاوتة فلا بد من روية الكل وان كان عقاراً فلا
بد من روية الداخل وما هو المقصود منها على
المفتي به وان كان كرمًا ورأى روس الاشجار كلها
من الخارج بطل خياره وان كان مكيلاً او موزوناً
او عددياً وكان على الارض ورأى منه حفنة مثلاً
كان كمن رأى جميعه وان كان في وعائين كعدلين
او كيسين فهما كشيء واحد متى ما رأى احدهما كفى
وبطل خياره على الصحيح من المذهب ثم ان وجد
في احد الوعائين عيباً فان كان قبل القبض بمسكهما
او يردهما وان كان بعد القبض يرد المعيب خاصة
وان كان المبيع مغيباً في الارض كالجزر والبصل
والثوم والشحم ان كان ما يكال ويوزن كالثوم
والبصل فقلع المشتري سناً باذن البائع او قلع
البائع منه او كان المقلوع ما يدخل تحت الكيل
والوزن فمضى رأى ما قلع ورضي به لزم البيع في
الكل وتكون روية البعض كروية الكل اذا وجد
الباقى كذلك وان كان المقلوع شيئاً يسيراً لا

يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره هذا عند أبي
يوسف قال رحمه الله تعالى (والفتوى في هذه
المسائل على قول أبي يوسف) أما في الفجل إذا قلع
بعضه ورآه فلا يبطل خياره لأنه عددي متفاوت (الكل
من المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ روية الثمر على رؤس الاشجار كروية
الكل (كذا في المحل المذكور) يعني إذا رأى من كل
شجرة بعضها كان كروية كلها

﴿فائدة﴾ فعل المزارع في الارض منتقل الى
المشتري (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اشترى
ارضا ولم يرها وكانت لها مزارع فابقاها في يده
بالمزارعة فزرعها ثم رآها المشتري لم يكن له خيار
الروية لما قلنا من ان فعل المزارع كفعله

﴿فائدة﴾ كل ما يساع في قليله لا يميز كثيره
(كذا في خيار عيب الخمانية) بيانه اشترى حنطة
من رجل فوجد فيها ترابا زائدا عن المعتاد وبعد
عيبا فاراد ان يسك الحنطة بقسطها ويرد التراب
ليس له ذلك بل له رد الكل ان اراد لما قلنا . وهذا

مطلب

روية الثمر على رؤس
الاشجار الخ

مطلب

فعل المزارع في الارض
منتقل الى المشتري

مطلب

كل ما يساع في قليله
لا يميز كثيره

الأصل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

﴿فائدة﴾ كل ما لا يتسامح في قليله يميز كثيره (كذا في المحل المذكور) بيانه اشترى سبيكة فضة فوجد فيها رصاصاً كان له ان يميز الرصاص ويرده على البائع بحصته لان قليل الرصاص مع الفضة لا يسامح فيه بخلاف تراب الحنطة المارة فان قليله يسامح فيه فلم يكن له ان ياخذ الحنطة بقسطها

﴿فائدة﴾ اذا تعيب المبيع عند المشتري ثم علم بعيب قديم كان عند البائع يرجع بنقصان العيب (كذا في اول نقصان العيب من الخمانية) والمراد من تعيبه عند المشتري سواء كان بفعل المشتري ام بفعل اجنبي ام بافة سماوية (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ اذا زاد المبيع عند المشتري فانه لا يردّه بعيب قديم ولكن يرجع بالنقص (كذا في المحل المذكور) والمراد من الزيادة ان يصبغ الثوب او يبني في الارض اما اذا تصرف ببعضه ببيع او اكل ثم وجد فيه عيباً فان كان باع بعضه رد الباقي بحصته من الثمن وان كان اكل بعضه يرد الباقي ويرجع بنقصان

مطلب

كل ما لا يتسامح في قليله يميز كثيره

مطلب

اذا تعيب المبيع عند المشتري الخ

مطلب

اذا زاد المبيع عند المشتري الخ

ما اكل وهاتان المسئلتان على قول محمد رحمه الله تعالى قال في الخانية وعليه الفتوى.

﴿قاعدة﴾ كلما تعلقت المنفعة باثنين معا كان تعيب احدهما عيباً للآخر (كذا في فصل ما يرجع بنقصان العيب من الخانية) بيانه اشترى مصراعين باب او خفين او نعلين وقبض احدهما فهلك الآخر عند البائع كان للمشتري ان يرد ما قبضه لما قلنا وان هلك عند المشتري فقد هلك عليه وياخذ ما عند البائع لان الذي بقي عند البائع تعيب بهلاك الآخر.

﴿قاعدة﴾ الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من غيره قبل ان يقبضه فعلم المشتري الثاني بعيب كان عند البائع الاول فردّه هذا الثاني على بائعه بغير قضاء كان لبائعه ان يردّه على من باعه اياه بذلك العيب وان كان بغير قضاء لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي كذا افاده

مطلب

كلما تعلقت المنفعة
باثنين الخ

مطلب

الرد بالعيب قبل
القبض الخ

مطلب

اختلفا في ركوب الدابة
لحاجة الخ

﴿فائدة﴾ اختلفا في ركوب الدابة لحاجة او لاجل
الرد فالقول للمشتري (كذا في المحل المذكور) بانه رجل
اشترى من آخر دابة ووجد فيها عيبا فركبها فقال
البائع ركبتهما لحاجتك فلم يبق لك حق الرد وقال
المشتري لا بل ركبتهما لاردها عليك كان القول في
ذلك للمشتري

مطلب

اختلفا في حق الرد
فالقول للمبكر

﴿فائدة﴾ اختلفا في حق الرد فالقول قول المنكر
(كذا اول الرد بالعيب من الخانية) بانه اشترى
دهنا كزيت في آنية وراس الآنية مشدود ففتحها
المشتري بعد ذلك فوجد فيها فارة ميتة فجاء بها
ليردها فقال البائع ليس ذلك من عندي فالقول
للبائع لان المشتري يدعي حق الرد والبائع ينكر ولا
يشكل عليك ما مر من مسألة الركوب بان هناك كان
القول للمشتري مع انه يدعي على البائع حق الرد لان
الفرق ظاهر وهو انه في مسألة الركوب قد استند فيه
الى امر لا يعلم من جهة المشتري وهو كونه ركبها للرد او
لحاجة نفسه وهنا ليس كذلك والقاعدة ان ما لا يعلم
الا من جهة الشخص يكون القول فيه قوله

مطلب

الصغار لا تمنع قبول
الشهادة

مطلب

رضى الوكيل بالعيب
فيما القبض يلزم الموكل

مطلب

كل بيع بوكالة فائض
في ذلك الوكيل

مطلب

اقرار الوكيل بانه ابرأ
البائع عن العيب
قاصر على نفسه

قاعدة * الصغار لا تمنع قبول الشهادة (كذا في
المحل المذكور) ولو مع الاصرار

قاعدة * رضى الوكيل بالعيب قبل القبض يلزم
الموكل لا بعده (كذا في المحل المذكور) لكن هذا على
رواية الزيادات بلا تفصيل قال وفي المنتقى ان كان
العيب يسيراً لزم الموكل والا فلا ثم اختلف في تفسير
اليسير والصحيح انه لا يلزم الموكل الا اذا كان المبيع
يساوي ما شراه به الوكيل

قاعدة * كل بيع بوكالة عند ظهور العيب بالمبيع
فانخصومة فيه للوكيل (كذا في المحل المذكور) بيانه
رجل وكل آخر بشراء عبد فاشترأ له وسلمه للموكل
ثم ظهر عيب فيه كان عند البائع فانه يردده على الوكيل
والوكيل يخاصم البائع ولا يملك الاصيل انخصومة مع
البائع (كذا افاده)

قاعدة * اقرار الوكيل بانه ابرأ البائع عن
العيب قاصر على نفسه . بيانه رجل وكل آخر بشراء
عين فشراها وسلمها للموكل فوجد الموكل بها عيباً فاراد
ردها على الوكيل فقال قد ابرأت البائع من هذا

العيب لا يكون دفعاً بل يردّها الموكل على الوكيل ولا يكون للوكيل حق الخصومة مع البائع (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
قبول الوكيل الرد
بالعيب بغير قضاء
يلزم الموكل

* فائدة * قبول الوكيل الرد بالعيب بغير قضاء لا يلزم الموكل (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل وكل آخر يبيع عبده فباعه من رجل ثم وجد المشتري في العبد ما يوجب الرد فردّه على الوكيل فقبله الوكيل المذكور بدون قضاء قاضٍ لزم الوكيل ولا يلزم الموكل وليس للوكيل ان يخاصم الاصيل في ذلك بعد

مطلب
قبض احد البدلين
كاف

* قاعدة * قبض احد البدلين كاف لان عقد العقد بالتعاطي (كذا ذكره آخر الباب في المحل المذكور) قال وهذا على الصحيح من المذهب

مطلب
كل مبلغ يرجع فيه
المشتري على البائع
بالثمن يرجع به على
الوكيل

* فائدة * كل موضع يرجع فيه المشتري على البائع بالثمن يرجع به على الكفيل بالدرك (كذا اول فصل الاستحقاق من الخانية) بيانه اذا استحق المبيع فالمشتري يرجع على الكفيل بالدرك لانه يرجع على البائع بالثمن (كذا افاده)

مطلب

كل شيء لا يجوز بيعه
استقلالاً الخ

﴿قاعدة﴾ كل شيء لا يجوز بيعه استقلالاً وبيع
تبعاً واستحق فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بالثمن
كله وان شاء ترك (كذا في المحل المذكور من الخانية)
بيان رجل اشترى من آخر ارضاً بشربها فاستحق الشرب
فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الارض بكل الثمن وان
شاء ترك وكذلك المسيل ثم هذا ان كان استحق قبل
القبض وان كان بعده وكان المشتري بنى في تلك الارض
بناء او غرس غرساً فانه يرجع على البائع بنقصان الشرب
والمسيل

مطلب

احد الشريكين ليس
بخصم عن الآخر

﴿قاعدة﴾ احد الشريكين ليس بخصم عن الآخر
فلا يكون الحكم عليه حكماً على الآخر (كذا في المحل المذكور)
فلو ادعى رجل على آخر وغائب انهما اشتريا منه هذا
العبد بالف واقام البينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن
فان حضر الغائب فان اعاد البينة عليه يقضى بنصف
الثمن ايضاً والا فلا قال لان احدهما ليس بخصم عن
الآخر الا ان يكون كل واحد منهما كفيلاً عن الآخر
بامره فحينئذ يكون القضاء على احدهما قضاء على الآخر
(كذا افاده)

مطلب

سكوت الاقارب عند
البيع مانع من سماع
الدعوى

﴿فائدة﴾ سكوت الاقارب عند البيع مانع من
سماع الدعوى بالملك (كذا في مسائل شتى التنوير
آخر الباب) ومثله في دعوى الخيرية وفي الخانية
ذكر المسألة في فصل الاستحقاق وقيدتها بالتقايض
وتصرف المشتري زماناً بعد السكوت عند البيع ونصه
رجل باع عقاراً وامراًته او ولده او بعض اقاربه
حاضر يعلم البيع ووقع التقايض وتصرف المشتري في
ذلك زماناً ثم ادعى بعض من كان حاضراً ان العقار
له ولم يكن للبائع قال مشايخ سمرقند لا تسمع دعوى
المدعي سدا لباب التلبيس وقال مشايخنا تسمع دعواه
انتهى . ونقل بعد ذلك التفصيل وحاصله ان المدعي
ان كان من اهل التلبيس فالمفتي يفتي بقول مشايخ
سمرقند والافيقول مشايخ بخارى ونقل في الهندية ما
يقرب منه عن المحيط والذي في التنوير من مسائل
شتى وغيره ان قيد التصرف زماناً انما هو للاجنبي لا
للغريب وصرح بذلك في الخيرية ناقلاً عن المنع ونصه
باع عقاراً او حيواناً او ثوباً وابنه او امرأته حاضر
يعلم به ثم ادعى انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف

الاجنبي ولو جاراً الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً
وبناءً فلا تسمع حينئذ دعواه انتهى. فجعل قيد التصرف
زرعاً وبناءً بالنسبة الى الاجنبي ولو جاراً اما القريب
فبطلان سكوته عند البيع لا تسمع دعواه بعد ذلك
ثم قال آخر السؤال وهذا هو القول الراجح في
المسألة فليحرم

﴿فائدة﴾ ما لا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان فيه
(كذا فيما يدخل في بيع الكرم والاراضي من
الخانية) بيانه رجل اشترى من آخر مشجرة فقطعها
فحضر البائع يدعي ان المشتري حين القطع افسد
له بعض اشجار لم تكن داخلة في البيع بواسطة سقوط
الاشجار التي قطعت فقال المشتري انا لم اتعمد فساد
شيء من ذلك ينظر ان كان الذي يدعيه البائع
من الفساد يمكن التحرز عنه فيكون ضامناً وان كان
مما لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان بذلك على
المشتري ويكون ماذوناً به دلالة (كذا افاده في
المحل المذكور)

مطلب

ما لا يمكن الاحتراز
عنه لا ضمان فيه

مطلب

التقدير في الاشجار
وصف

﴿فائدة﴾ التقدير في الاشجار وصف كالذرع في

المذروعات (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اراد
ان يشتري من آخر مشجرة فاتفقا على اراءتهما لرجال
من اهل البصيرة ليقدروها بالحمل فيعلم كل من
المشتري والبائع عدد احمالها فاتفق اهل البصيرة على
ان عدد احمالها كذا فاشتراها المشتري بثمن معلوم
وقطعها فكانت اكثر احمالاً مما قال اهل الخبرة فاراد
البائع ان يمنع الزيادة ليس له ذلك لما قلنا

﴿ فائدة ﴾ اختلف المقرض والمستقرض
فالقول قول المقرض مع يمينه (كذا في صرف
الخانية)

﴿ قاعدة ﴾ كل ما يكال او يوزن او يعد يجوز
قرضه (كذا في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ التخلية بين المشتري وبين المشتري
قبض (كذا في اول باب القبض من الخانية) فلو
اشتري رجل من آخر شاة وخلي البائع بين المشتري
والشاة بحيث يمكنه اخذها كان ذلك قبضاً وان لم
يقبضها حقيقة فاذا هلكت تهلك على المشتري وقس
على ذلك

مطلب

اختلف المقرض
والمستقرض

مطلب

كل ما يكال ويوزن
ويعد يجوز قرضه

مطلب

التخلية بين المبيع
والمشتري قبض

مطلب

قول البائع سلمت
وقول المشتري قبلت
مع القرب تسليم

﴿قاعدة﴾ قول البائع سلمت وقول المشتري
قبلت مع القرب تسليم (كذا في المحل المذكور)
مراده سواء كان هناك قبض حقيقي او لم يكن ثم قال
ومثل ذلك تسليم المفتاح الا انه يشترط في ذلك قول
البائع عند تسليم المفتاح خلعت بينك وبين الدار
فاقبض ثم قال بعد ذلك قال ابو حنيفة رحمه الله
تعالى التخلية بين المبيع وبين المشتري يكون قبضاً
بثلاثة شروط: الاول ان يقول البائع خلعت بينك
وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قبضت. الثاني ان
يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى اخذه من
غير مانع. الثالث ان يكون المبيع غير مشغول بحق
الغير. اما ان كان شاغلاً بحق الغير كالخنطة في
جوالق البائع او ما اشبه ذلك فلا يمنع التخلية
انتهى

مطلب

فعل العجاء جبار

﴿قاعدة﴾ فعل العجاء جبار (كذا في اول قبض
المبيع من الخانية) ويخرج على هذه القاعدة مسائل
كثيرة تتعلق بالجنايات منها رجل اشترى شاتين
فقطعت احدهما الاخرى قبل القبض فهلكت خير

المشتري ان شاء اخذ الباقية بحصتها من الثمن وان
شاء ترك وكذا لو اشترى شعيراً وحماراً فاكل الحمار
الشعير قبل القبض وكذلك لو اشترى ثورين فقتل
احدهما الآخر قبل القبض خير المشتري ان شاء
اخذ الباقي بكل الثمن وان شاء ترك فكان ما تلف
تلف باقة سماوية . ثم اعلم ان هذه القاعدة اصلها الحديث
الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام العجاء
جرحها جبار كما في رواية الصحيحين والامام مالك
واحمد واصحاب السنن (كذا نقله الخطاوي في
جناية البهيمة) والجناية عليها عند قول صاحب
الدر بعد نقله انفلات الدابة لقوله عليه الصلاة
والسلام العجاء جبار قال الخطاوي اية فعلها
جبار . انتهى

مطلب
هلاك المبيع قبل قبضه
على البائع

❖ فائدة ❖ هلاك المبيع قبل قبض المشتري يكون
على البائع (كذا في المحل المذكور) حيث قال في
بقرة اشتراها رجل وقال للبائع سقها الى منزلك فساقتها
البائع وقبل قبض المشتري تلفت في بيت البائع فانها
تتلف على البائع .

مطابق

كل تصرف يجوز من غير قبض الخ

﴿قاعدة﴾ كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل تصرف لا يجوز الا بالقبض اذا فعله المشتري قبل القبض جاز (كذا في باب قبض المبيع من الخائنة) بيانه اشترى رجل من آخر عبداً او قبل قبضه بآء او آجره من رجل لا يجوز ولو انه اعاره او وهبه او تصدق به او رهنه عند انسان وقبضه المرتين جاز لانه بالرهن والهبة وما مائها يصير المرتين والموهوب له مسلطاً على القبض فيكون المشتري قابضاً بقبضه اي قبض المرتين او الموهوب له وما مائها كالاجارة وكل عقد لا يتوقف على القبض

مطابق

المقبوض على سوم الشراء غير مضمون الا بعد بيان الن

﴿فائدة﴾ المقبوض على سوم الشراء غير مضمون الا بعد بيان الثمن (كذا اول فصل في المقبوض على سوم الشراء من الخائنة) بيانه رجل جاء الى بائع الزجاج فقال بكم هذه واخذها قبل ان يسي البائع ثمنها فوقعت من يده فانكسرت لا يضمن لما قلنا ثم اذا انقلبت من يده على غيرها فكسرتة ضمن الذي كسرتة دونها هذا اذا كان اخذها باذن صاحبها فان كان بدون اذنه كان ضامناً سي او لم يسم ثمنها (كذا افاده)

مطلب

القول قول القابض
ان الدراهم نبهجة الخ

﴿قاعدة﴾ القول قول القابض ان الدراهم
نبهجة ما لم يقرّ قبل ان قد استوفى حقه (كذا في فصل
قبض الثمن من الخانية) بيانه رجل باع سلعة من
آخر وقبض ثمنها دراهم وذهب ليصرفها في حاجة
نفسه فلم يأخذها او بعضها احد فاراد ردها على
المشتري فان كان اقرّ باستيفاء حقه حين القبض فلا
تسمع دعواه الا اذا صدقه الدافع انها نبهجة وان لم
يكن اقرّ باستيفاء حقه قبل الرد وتسمع دعواه ويكون
القول قوله في انها او بعضها نبهجة

مطلب

كل من قبض باذن
الدافع ما ليس من
جنس حقه كان اميناً

﴿قاعدة﴾ كل من قبض باذن الدافع ما ليس
من جنس حقه كان اميناً (كذا في المحل المذكور من
الخانية) بيانه رجل اشترى من آخر عبداً بalf درهم
زيوفاً فذهب بها البائع الى داره ففتحها فوجدوها
جياتاً فارجعها ليردها فضاغت لا يضمن البائع
شيئاً لما قلنا

مطلب

الدراهم انواع

﴿فائدة﴾ الدراهم انواع . جيات . وزيوف .
ونبهجة . وستوقه . واختلفوا في تفسيرها . قال
بعضهم النبهجة التي تضرب في غير دار السلطان

والزئوف هي الدراهم المغشوشة والمستوقة صفر ممويه
بالفضة . وقال عامة المشايخ الجياد فضة خالصة تروج
في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزئوف ما زيفه
بيت المال وياخذ التجار والنهرجة ما بهرجه التجار
لا يروج في التجارات وله حكم الدراهم في الشرع
والستوقة فارسي معرب سه تاقه وهو ان يكون الطاق
الاعلى فضة والاسفل كذلك وبينهما صفر ليس لها
حكم الدراهم في الشرع (كذا في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ جمود احد المتعاقدين العقد وعزم
الآخر على عدم الخصومة فسخ (كذا اول اقالة الخانية)
بيانه رجل باع جارية من اخر ثم انكر المشتري العقد
لا يحمل الوطى للبائع فان عزم البائع على ترك
الخصومة مع انكار المشتري تم الفسخ بينهما لان انكار
المشتري البيع فسخ في حقه وترك البائع الخصومة فسخ
بالنسبة اليه فقد تم الفسخ بينهما

﴿فائدة﴾ الاقالة فسخ في حق كل من المتعاقدين
(كذا في اقالة الخانية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
تعالى فاذا تقايلا على اكثر من الثمن الاول او اقل

مطاب

جمود احد المتعاقدين
العقد الخ

مطاب

الاقالة فسخ في حق كل
من المتعاقدين

او على جنس آخر يلزم الثمن الاول لا غير

مطلب

الوكيل بالبيع يملك
الاقالة قبل قبض
الثمن

﴿فائدة﴾ الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض
الثمن (كذا في المحل المذكور) ثم قال بخلاف الوكيل
بالشراء ومثل الوكيل بالبيع الوكيل بالاجارة اذا
ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة
وقبل قبض الاجر صح ذلك منها سواء كان الاجر
عيناً او ديناً . انتهى

مطلب

الدراهم الخبيثة يطيب
ما اشترى بها او ربحه
الخ

﴿فائدة﴾ الدراهم الخبيثة يطيب ما اشترى بها او
ربحها ما لم يصف العقد اليها وينقد منها (كذا في فصل
ما يكون فراراً عن الربا من الخمانية) بيانه غصب من
رجل دراهم واراد ان يشتري بها حنطة فان قال
للبيع انقدك الثمن من هذه الدراهم التي في كفي
ونقد منها فهذا لا يطيب له وكذلك اذا باع ما اشتراه
بربح لا يطيب ما ربحه وطريقه التصديق واما اذا لم
يصف العقد اليها وينقد الثمن منها مع اضافة العقد
فانه يطيب له ما اكل ورجح هذا ما عليه الفتوى (كما
افاده في المحل المذكور)

مطلب

التسعين مكروه

﴿فائدة﴾ التسعين مكروه (كذا في فصل ما يخرج

عن الضمان من الخانية) ثم قال وإذا أتى الإعراب
إلى الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها كان للامام أن يمنعهم
لأنه له أن يمنع عن الاستدكار

﴿ قاعدة ﴾ الشهر طويل أجل وما دونه قليل
عاجل (كذا في باب بيع غير المالك من الخانية)
رجل له ابن جن فإراد أن يتصرف في ماله قالوا إن
طال جنون الابن فالأب يتصرف والأب فلا . ثم
اختلفوا في تقدير مدة الطول فعلى قول الامام أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أن تتجاوز الشهر جاز تصرف
الأب لأن الشهر طويل أجل وعن أبي يوسف قدر
بأكثر من يوم وليلة وقيل بأكثر السنة وعند محمد
نسبة هذا ما قرأ عليه أخيراً والصحيح قول الامام (كذا
أفاده في المحل المذكور)

مطلب
الشهر طويل أجل الخ

مطلب

بيع الوصي عقار
الصغير لا يجوز الخ

﴿ فائدة ﴾ بيع الوصي عقار الصغير لا يجوز إلا في
مواضع . الأول أن يكون خيراً لليتيم وذلك أن يبيعه
بضعف القيمة . الثاني إذا كان الخراج والمؤنات لا
تفي بالنفقات . الثالث إذا كان على الميت دين لا يفي
غير العقار بذلك الدين . الرابع إذا كان هناك وصية

مرسلة كالف او الفين . الخامس اذا كان بالصغير
حاجة الى الثمن لاجل النفقة فان لم يكن شيء من
ذلك لا يجوز (كذا في فصل بيع الوصي وشرائه
من الخانية)

مطلب
وصي القاضي كوصي الاب الا في
الاب الخ

﴿قاعدة﴾ وصي القاضي كوصي الاب الا في
خصلة واحدة وهي ان القاضي اذا جعله وصياً في نوع
كان وصياً فيه خاصة ووصي الاب بخلافه فانه اذا
جعله وصياً في نوع واحد كان وصياً في الانواع كلها
(كذا في الفصل المذكور من الخانية) ثم قال
وصي كل من وصي الاب والقاضي مثلها في
التصرف

مطلب
لا ضمان على المبالغ في
الحفظ

﴿قاعدة﴾ لا ضمان على المبالغ في الحفظ (كذا في
تصرفات الوكيل من الخانية) بيانه رجل دفع بضاعة
الى آخر ليبيعها في بلدة اخرى بغير اجر فحمل وباع
واخذ ثمنها فجعله في برذعة حمار له لخوف الطريق
فتزل رباطاً مع القافلة فسرق الحمار مع الدراهم قالوا
لا ضمان عليه لانه بالغ في الحفظ (كذا افاده في المحل
المذكور)

﴿ مسائل الاجارة ﴾

﴿ فائدة ﴾ كل من آجر اجارة مضافة ثم باع لا
 ينفذ بيعه (كذا في الاجارة الطويلة من الخانية) ثم وهذا
 على اصح الروايتين بخلاف ما لو باع في ايام الخيار
 ﴿ فائدة ﴾ كل مالك استأجر من آجره الموجر
 الاول صح (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل
 له دار آجرها من بكر مدة سنة ثم آجرها بكر من عمرو
 تلك المدة فأتى الرجل وهو الموجر الاول صاحب
 الدار فاستأجرها من عمرو الذي هو المستأجر الثاني
 تلك المدة جاز بخلاف ما لو استأجر المالك من
 الموجر الاول لانه يكون قد استأجر من المستأجر
 منه وهذا لا يجوز لان استيجار المالك من المستأجر
 الاول فسخ للاجارة اما استيجاره من الثاني فلا يكون
 فسخا (كذا افاده في المحل المذكور) لكن في هذا
 التعليق نظر لان ذلك خلاف الصحيح كما نبه عليه
 في فصل ما يجب على المستأجر اجر وما لا يجب فقال
 اعارة المستأجر او اجارته من الموجر ليست بفسخ على

مطلب
 من آجر اجارة مضافة
 ثم باع

مطلب
 المالك اذا استأجر
 من آجره الموجر
 الاول

الصحيح فتأمل . ولعل الفارق فيما اذا بنى المستأجر
واجرا للمؤجر فانه يجوز

مطلب

كل ما ينتفع به مع
بقاء عينه

﴿ فائدة ﴾ كل ما ينتفع به مع بقاء عينه تجوز
اجارته وما لا فلا (كذا في المحل المذكور من
الخانية) بيانه ان الاجارة تجوز في المنقول كالسلاح
مثلاً وفي الرقيق والعقار والضياع وكل شيء
استؤجر مع بقاء عينه

مطلب

اجارة المشغول

﴿ فائدة ﴾ اجارة المشغول لا تجوز (كذا في
الاجارة الطويلة من الخانية) قال رجل استأجر
ضياعاً بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الامام ابو
بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة في الفارغة بحصتها
من الاجر ولا تجوز في المشغولة . انتهى . ومراده بالضياع
ما يشي في عرفنا مزرعة وهي الاراضي بلا عمار فان كان
عمار فهي القرية ومراده بكونها مشغولة اي بزرع غيره وعدم
جواز اجارة الدور المشغولة (ذكرها في القنية رامزاً الى
ابي الفضل الكرمانى) ونصه آجر داراً وهي مشغولة
بامتنعة سكانها . وسلمها كذلك لا يصح . اهـ . وذكر طرفاً
من ذلك في البحر فارجع اليه ان اردت . قلت وقد

اعاد المسئلة المذكورة قاضيان في الاجارة الفاسدة
وفرق بين الدور والاراضي ورجح ان اجارة الارض
المشغولة بالزراع الذي لم يدرك تكون فاسدة والمشغولة
بالزراع المدرك تصح وان اجارة الدور التي تكون
مشغولة جائنة ويومر بالتفريغ والتسليم الا ان يكون
في التفريغ ضرر فاحش . ثم قال وعليه الفتوى
ونصه رجل استأجر بيتا مشغولا بامتعة الاجر قال
القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى كئنا نرى
ان الاجارة جائنة ولا يصح تسليم البيت ما دام مشغولا
حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى ان
الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع فلو
آجر ارضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية
وقال الشيخ الامام المعروف جنواهر زاده ان كان
الزراع لم يدرك فكذلك وان كان قد ادرك جازت
الاجارة ويومر بالحصاد والتسليم فعلى هذا في البيت
المشغول تجوز الاجارة ايضا ويومر بالتسليم الا ان
يكون في التفريغ ضرر فاحش فيكون له ان ينقض
الاجارة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره

رواية عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز ويومر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى . وقيل للقاضي الامام رحمه الله تعالى في البيت المشغول لو فرغ وسلم هل تصح تلك الاجارة فقال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا بالاستيناف . انتهى

مطلب
كل من استأجر
ارضا وغرس فيها الخ

* فائدة * كل من استأجر ارضا وغرس فيها او بنى ثم مضت مدة اجارته وقاع الاشجار او البناء كان عليه تسوية تلك الارض كما كانت (كذا في الخانية من كتاب الوصايا في فصل من تجوز وصيته)

مطلب
الاستيجار لمن هو
مستحق عليه

* فائدة * الاستيجار لما هو مستحق عليه لا يجوز (كذا فيما يجب فيه الأجر على المستأجر وما لا يجب من الخانية) بيانه رجل استأجر امرأته شهراً لخدمة البيت لا تجوز هذه الاجارة لانها مستحقة عليها ومثله ما تعود منفعته الى الاجير (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
من استأجر على
الطاعة لا يستحق الأجر

* فائدة * لا يستحق الاجر من استؤجر على الطاعة (كذا في اول الاجارة الفاسدة من الخانية) قال امير العسكر اذا قال لمسلم او ذمي اذا قتلت ذلك

الفارس فلك مائة درهم فقتله لا شيء له لان هذا
من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كما لو
استوجر ليوم الناس او ليوزن وقال محمد لو قال
ذلك لزمي بحب الاجر . انتهى

مطلب

اجرة الصبي او الغلام
حيث لا مقارله

﴿فائدة﴾ اجرة الصبي او الغلام حيث لا مقارلة ترجع
للعرف (كذا اول الاجارة الفاسدة من الخانية) بيانه
رجل دفع صبيًا او غلامًا لمعلم لكي يعلمه عملاً ولم
يشترط احدهما على الآخر اجراً فلما علم المعلم العمل
للصبي او العبد اختلفا فطلب المعلم اجراً من المولى
او الاب وطلب الاب او المولى اجرة الولد او العبد من
الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة على من
يكون الاجر فان كان على الاستاذ يحكم عليه به وان
كان على المولى او الاب فعليه . وقال شمس الأئمة
السرخسي ان كان ذلك العمل مما يفسد فيه المتعلم
كتثقب الجواهر فان الاجر على الاب او المولى وان
كان مما لا يفسد فيه المتعلم شيئاً مما يعمل فيه فالاجر
على الاستاذ . انتهى بتصرف

مطلب

لا يجوز الاستيجار على
المعصية

﴿فائدة﴾ الاستيجار على المعصية لا يجوز (كذا في

المحل المذكور) كما لو استأجر مغنية أو نائحة فان ذلك لا يجوز وليس لها شيء

مطلب

لا يجوز استئجار المغنية
بجنسها

﴿فائدة﴾ استئجار المغنية بجنسها لا يجوز (كذا في
الاجارة الفاسدة من الخانية) بيانه رجل قال لا خير
ارسل لي ثورين اليوم كي اثير ارضي واعطيك غدا
ثورين من عندي كي تثير انت ارضك فهذه اجارة
متنعة بجنسها لا تجوز بخلاف ما اذا اخذ ثورين وارسل
له حمارين او فرسين فانه يجوز

مطلب

مودع الغاصب اذا رد
المغصوب على الغاصب

﴿فائدة﴾ مودع الغاصب اذا رد المغصوب على
الغاصب برئ عن الضمان (كذا في الاجارة الفاسدة
من الخانية) بيانه رجل اعطى الدلال عينا لبيعهها فاتاه
آخر وقال سرقت مني فردها الدلال على الذبي
اعطاه اياها برئ عن الضمان

مطلب

فساد الاجارة بوجوب
اجر المثل

﴿فائدة﴾ فساد الاجارة بوجوب اجر المثل (كذا
في المحل المذكور) ثم ينظر ان كانت الفساد للجهالة
وجب اجر المثل بالغاما ببلغ وان كان لشرط فاسد
ففيجب اجر المثل لا يجاوز المسمى (كذا افاده في
المحل المذكور بتصرف) واستثنى في الدر الوقف

فانه يلزم اجر المثل بالغاً ما بلغ

﴿فائدة﴾ اجارة المريض باقل من اجر المثل جائن من كل ماله لا من الثلث (كذا افاده في المحل المذكور) معللاً بصحة الاعارة فالاجارة باقل من اجر المثل صحيحة بالاولى

﴿فائدة﴾ تعيين الاجر مما يعمل فيه الاجير مفسد للعقد (كذا في الاجارة الفاسدة من الخانية) بيانه رجل اعطى طحاناً مقداراً من الخنطة كي يطحنها وجعل له الاجرة قفيزاً منها بعد الطحن فانه لا يجوز وهذه مسألة قفيزا الطحان الدوارة في الكتب وكذلك لو اعطى حلاجاً مقداراً من القطن للحج وجعل له شيئاً من مخلوجه ومثله لو استأجر آخر ليقطع له قصباً من اجرة وجعل له حزمًا معلومة من ذلك القصب واما لو جعل في هذه المسائل كلها الاجر من دقيق سوى دقيقه او قطن سوى مخلوجه او قصب من غير الذي قطعه بان كان عنده حزم قصب معينة فجعلها اجرة اصح في ذلك كله

﴿فائدة﴾ اجارة المتصل بالغير لا تجوز (كذا في

مطلب

اجارة المريض باقل من اجر المثل

مطلب

تعيين الاجر مما يعمل فيه الاجير

مطلب

لا تجوز اجارة المتصل بالغير

الاجارة الفاسدة من الخانية) قال ولو استأجر
ميزاباً ليركبه في داره كل شهر باجر معلوم جاز
ولو كان الميزاب مركباً في حائط الموءجر لا يجوز
ذلك

مطلب

الاجارة اذا وقعت
على احد شيئين جاز

﴿فائدة﴾ الاجارة اذا وقعت على احد شيئين
او احد الاشياء الثلاثة وسي لكل واحد اجراً معلوماً
جاز (كذا آخر الاجارة الفاسدة من الخانية) بيانه
رجل قال لا آخراً جرتك هذه الدار بخمسة دراهم او
هذه الاخرى بعشرة دراهم او هذه الثالثة بخمسة عشر
او قال ذلك في البيوت الثلاثة او الحوانيت الثلاثة
او العبيد الثلاثة او قال ذلك في المسافات المختلفة بان
قال آجرتك هذه الدابة الى واسط بكذا والى الكوفة
بكذا والى بغداد بكذا او قال ذلك في انواع الخياطة
او انواع الصباغ الا انه لا يزداد على الثلاث (كذا
افاده في المحل المذكور)

مطلب

تعليق الاذن بالشرط
جائز

﴿فائدة﴾ تعليق الاذن بالشرط جائز (كذا في
فصل النساج والخياط من الخانية) بيانه رجل قال
لخياط انظر الى هذا الثوب فان كفاني قميصاً فاقطعهُ

بدرهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما
 قطعه انه لا يكفيك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما
 اذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال للخياط انظر
 ايكفيني قميصا فقال الخياط نعم فقال صاحب
 الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن
 الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال
 الخياط نعم بعد قول صاحب الثوب ايكفيني فقال
 صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه
 كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط
 كما قلنا في الصورة الاولى والثالثة

مطالب

مودع المودع لا يضمن

❖ فائدة ❖ مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في
 الوديعة بخير اذن مالهما (كذا في المحل المذكور من
 الخانية) بيانه رجل دفع ذهبيا الى صايع ليأخذ له سوارا
 منسوجا والنسيج لم يمكن من عمل هذا الصايع فطوله
 ودفعه الى من ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان
 الصانع الاول دفع الى الثاني بغير امر المالك ولم يكن
 الثاني اجير الاول ولا تلميذا له كان للمالك ان يضمن
 ايها شاء في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصانع الأول
أما الثاني فإن سرق منه بعد العمل لا يضمن لأنه إذا
فرغ من العمل صارت يده يده ودبعة أما ما دام في العمل
كانت يده يده يضمن لأنه يتصرف في مال الغير بغير
إذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع
لا يضمن ما لم يتصرف بالوديعة بغير إذن المالك (كذا
أفاده في المحل المذكور) فالفائدة مبنية على قول الإمام
أبي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب

الاجير المشترك لا
يضمن ما هلك في يده

فائدة * الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده
لا يصنعه (كذا أفاده في المحل المذكور) وهذا على
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قيل وعند محمد كذلك
وأما على قول أبي يوسف ومحمد في قوله الآخر أن
الاجير المشترك يكون ضامناً لما هلك في يده بغير
صنعه فيجب الضمان عندهما عليه قال في الخانية أول
الفصل في الحمائي والثيابي والخنار في الاجير المشترك
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن المعلوم أن قاضي
خان من أهل الترجيع فتنبه فانه خلاف ما عليه العمل
من الصلح على النصف بشرطه

مطلب

تكرار الدواب مع
تسمية لاجروا المحل

﴿ فائدة ﴾ تكرار الدواب مع تسمية الاجر والمحل
وان لم يتعين يجوز (كذا اول اجارة الدواب من الخانية)
بيانه رجل تكرار خمسة جمال او بغال بخمسين درهما
من مكة الى الجحرف ولم يعين هذه الجمال او هذه
البغال بعينها قالوا يجوز لما كان العادة

مطلب

مؤنة رد المستأجر
على المؤجر

﴿ فائدة ﴾ مؤنة رد المستأجر على المؤجر (كذا
افاده في المحل المذكور) ثم قال ومؤنة رد الرهن على
الراهن ومؤنة رد الوديعة على صاحبها ومؤنة رد
المستعار على المستعير ومؤنة رد النصب على الناصب
ومؤنة رد المبيع فاسداً بعد انفسخ تكون على القابض
كلاهما من المحل المذكور

مطلب

كل مثل خالف
المستأجر فيه المؤجر

﴿ فائدة ﴾ كل محل خالف المستأجر فيه
المؤجر الى ما هو أضر فانه يضمن في العطب ويستقط
عند الاجر بالسلامة (كذا في المحل المذكور)
بيانه رجل استأجر من رجل دابة ليحمل عليها
حنطة فحمل حديداً مثل وزن الحنطة فعطبت
بضمن قيمتها وان سلمت لا يجنب الاجر انتهى . قلت .
لانه صار غاصباً ولا اجر على الغاصب في هذه

الصورة

﴿ فائدة ﴾ خوف ذهاب المال ببيع قطع الصلاة ولو درهماً (كذا في فصل ما يكون تضييعاً للدابة من الخانية) قال لو استأجر رجلاً دابة إلى محل ثم وقف للصلاة فذهب الحمار أو نهبه إنسان فراه ولم يقطع الصلاة ضمن لأن خوف ذهاب المال ببيع قطع الصلاة ﴿ فائدة ﴾ المستأجر لو رد الشيء المستأجر بلا تعدي وعطب لا يضمن (كذا في المحل المذكور) قال وإن كانت مؤنة الرد على الموءجر شرعاً إلا أن المستأجر لو فعل ذلك يكون الآجر راضياً به

﴿ فائدة ﴾ المستأجر إذا أحدث شيئاً في المحل الذي استأجره فليس للآجر أن يفسخ الإجارة (كذا في فصل ما تنتفص به الإجارة من الخانية) قال ولو أظهر المستأجر في الدار شيئاً من أعمال الشر كشرب الخمر واكل الربا والزنى واللواط فانه يؤمر بالمعروف ونهي عن المنكر ولا تجبر أن يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصوفى أو أرند والعياذ بالله تعالى ولا يمنع أهل الذمة عن استئجار الدار في أي

مطلب

خوف ذهاب المال
ببيع قطع الصلاة

مطلب

المستأجر لو رد الشيء
المستأجر بلا تعدي
وعطب

مطلب

المستأجر إذا أحدث
شيئاً في المأجور

موضع كان ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء
الدار في الامصار روايتان (كذا افاده في المحل
المذكور)

﴿ فائدة ﴾ عروض العيب للماجور عذر يوجب
الرد على المؤجر (كذا في المحل المذكور من الحامية)
بيانه رجل استأجر من آخر طاحوناً فقل ماؤها او
انقطع بحيث لا يمكن دورانها اصلاً كان ذلك عذراً
وله ان يفسخ الاجارة فان سكت ولم يفسخ حتى مضت
مدة الاجارة لا يلزمه اجرتها اما اذا قل ماؤها لكنها
تدور وتطحن نصف ما كانت تطحن قبل فيكون
للمستأجر ان يردّها فان سكت ولم يرد حتى مضت
المدة وهو يطحن لزمه الأجر بتمامه لانه يكون رضي
بالعيب (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ اذا مات الأجر او المستأجر تبطل
الاجارة (كذا في المحل المذكور) ثم قال واذا تعدد
المؤجر او تعدد المستأجر تبطل بقدر الحصص ولا
تبطل في موت واحد من خمسة . الوكيل . والوصي .
والاب . والقاضي في اجارة مال اليتيم . والقيم في

مطلب

عروض العيب للماجور
عذر في الرد على المؤجر

مطلب

اذا مات الأجر او
المستأجر تبطل الاجارة

اجارة مال الوقف

﴿ فائدة ﴾ كل امرأة آجرت نفسها بما تعاب به
كان لاهلها ان يخرجوها من تلك الاجارة (كذا افاده
آخر الفصل)

مطلب
كل امرأة آجرت
نفسها بما تعاب به كان
لاهلها

﴿ فائدة ﴾ لزوج الظئر ان يمنعها عن الارضاع وان
خيف الهلاك على الطفل (كذا اول اجارة الظئر)
مراده بالمنع اذا لم يكن عقد الاجارة الاولى باذنه اما اذا
كان اذن اولاً فليس له المنع بعد . وخوف الهلاك اذا
لم يتناول الطفل ثدي غيرها

مطلب
لزوج الظئر ان يمنعها
من الارضاع

﴿ مسائل القضاء ﴾

﴿ قاعدة ﴾ القياس ممنوع بعد تاريخ اربعائة (كذا
في حاشية الطحاوي على الدراول كتاب القاضي)
بيانه انه ليس لمنته ولا قاض اذا لم يجد نصاً في
مسألة ان يقيس تلك على اخرى ونصه . فيجب
الاقتصار على ما ذكرنا من غير زيادة وليس لاحد
ان يقيس لمنع القياس الآن بل قد ذكر المحموي ان
القياس منع من بعد الاربعائة . اهـ .

مطلب
القياس ممنوع من تاريخ
الاربعمائة

مطلب

من كان اهلاً للشهادة
فهو اهل للقضاء

قاعدة * كل من كان اهلاً للشهادة فهو اهل
للقضاء (كذا اول كتاب الدعوى من الخانية) ثم
قال ومن لا يكون اهلاً للشهادة كالعبد والصبي
والاعمى والمرأة والكافر لا يكون اهلاً للقضاء حتى
لو قلد قاضي لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدود في قذف
ثم قال واذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً ثم
قال واذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه
بالاجماع . ثم قال واذا مات القاضي الماذون له
بالاستخلاف وكان استخلف فلا ينعزل خليفته بموته
واذا مات الخليفة لا تنعزل قضاته وعماله وفي الهندية
اذا عزل القاضي قيل ينعزل نائبه واذا مات لا
والفتوى على انه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب
السلطان او العامة (وفي الخانية) الخوارج واهل البغي
اذا قلدوا رجلاً من اهل البغي قضاء بلدة غلبوا عليها
لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على اهل العدل غير
مقبولة لانهم يستحلون اموالنا ودماءنا وان قلدوا رجلاً
من اهل العدل صح تقليدhem ونفذ قضاؤه . ثم قال
الامير اذا استخلف رجلاً في الجمعة جاز وان لم يأمره

الخليفة بذلك لان ثم لو لم يصح الاستخلاف تفوت
الجمعة كوصي الاب يملك الايصاء وان لم يأمره الميت
به . انتهى

مطلب
قضى القاضي بحق ثم امره السلطان
بالامتناف

❖ فائدة ❖ قضى القاضي بحق ثم امره السلطان
بالامتناف بحضور العلماء لم يلزمه (كذا في كتاب
القضاء من الدرر عن البزازية)

❖ مسائل الدعوى ❖

مطلب
كل من ادعى على
الميت ديناً فخصمه
الوارث او الوصي

❖ قاعدة ❖ كل من ادعى على ميت ديناً فخصمه
الوارث او الوصي (كذا في باب الدعوى من
الحنفية) وان ادعى وصاية فخصمه الوارث او مديون
الميت او رجل اوصى له الميت بوصية او دأين الميت
على الصحيح (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
الوكيل مع الاصيل
كرجل واحد

❖ قاعدة ❖ الوكيل مع الاصيل كرجل واحد (كذا
افاده في باب الدعوى) بيانه رجل ادعى على آخر
مالاً فوكل المدعى عليه رجلاً فاقام المدعى شاهداً
على الاصيل وآخر على الوكيل صح وكذا الوكيلان

كل واحد منها مع الآخر كواحد فان اقام احد
الشاهدين على الوكيل ثم الثاني على الوكيل الثاني صح
ومثلها الوصيان وكذلك الوارث مع مورثه كواحد
فان اقام شاهداً على المورث وآخر بعد موته على
الوارث يصح ومثله الوصي مع الموصي

❦ قاعدة ❦ احد الشريكين لا يكون خصماً عن
الآخر الغائب بوجه من الوجوه (كذا في دعوى
الخانية) بيانه رجلان هما على رجل الف درهم وهما
شريكان والمديون بمحمد الدين فحضر احدهما واقام
البينة على دينهما والشريك الآخر غائب يقضي للحاضر
بخمسائة واذا حضر الغائب كلّف اعادة البينة ولا
يجعل الخصم الحاضر في وجه من الوجوه الا ان
تكون الالف ارثاً لها فاذا كانت ارثاً لها فيأخذ الحاضر
حصته وتبقى البقية في يد ذي اليد سواء كان عيناً او
ديناراً فاذا حضر الغائب اخذ سهمه بلا بينة ولا قضاء
مرة اخرى (كذا ذكره في الخانية في دعوى الملك
بسبب) هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو
يوسف لا فرق بين الارث وغيره فيكون الحاضر خصماً

عن الغائب وقال محمد في المسألة قياس واستحسان
فالتقياس ما قاله الامام والاستحسان ما قاله ابو
يوسف (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

لا يشترط في بينة
الافلاس لفظ الشهادة

❖ قاعدة ❖ لا يشترط في بينة الافلاس لفظ الشهادة
(كذا افاده في المحل المذكور) ثم قال واذا قالوا لا
نعرف له مالا يكفي هذا القدر وبسال من جيرانه
واهل سوقه واصدقائه الثقات دون الفساق

مطلب

نقص الدعوى عن
الشهادة

❖ قاعدة ❖ نقص الدعوى عن الشهادة في الزمن
يبطل الشهادة (كذا في فصل في الدعوى تخالف
الشهادة من الخانية) بيانه ادعى داراً في يد رجل انها
له منذ سنة وشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة لا
تقبل وفي العكس تقبل لان المدعي كذب الشهود
في الصورة الاولى دون الثانية (كذا افاده هناك)

مطلب

امكان التوفيق الظاهر
كافي

❖ قاعدة ❖ امكان التوفيق الظاهر كافي في
التناقض (كذا في الفصل العاشر من نور العين
ونصه) اقول قد ثبت ان امكان التوفيق قيل يكفي
وقيل لا يكفي في بعض المواضع ويحتمل ان يكون
ذلك بناء على القولين قال والاصوب عندي ان

التناقض ان كان ظاهر السلب والايجاب والتوفيق
خفياً لا يكفي امكان التوفيق والا فينبغي ان يكفي
الامكان . ثم قال ورغم لتناوي القاضي طهير الدين
أدعى الفأ فقال خصمه ادبته في سوق سمرقند فعميز
عن البينة . ثم قال ادبته في قرية كذا وبرهن يقبل
اذ التوفيق يكفي من غير دعوى التوفيق . انتهى

﴿فائدة﴾ المتناقض اذا قال تركت الكلام
السابق واستقر على الثاني يقبل منه (كذا في مسائل
شئ القضاء من الحجر) ونصه في التناقض يرتفع بتصديق
الخصم وبرجوع المتناقض عن الاول بان يقول تركته
وادعى بكذا وتكذيب الحاكم ايضاً . اه . وصوره
تكذيب الحاكم ان يدعي انسان بالكفالة على آخر
فينكر ثم يقيم المدعي البينة على الكفالة بامر المكفول
ويأخذ منه المال بعد الحكم فيدعي ذلك الكفيل على
الاصيل ليرجع عليه فيقول الاصيل انت انكرت
الكفالة فتدصرت مناقضاً فانه لا يصير بهذه الصورة
مناقضاً لان الحاكم اكذبه حيث ثبت عليه بالبينة وحكم
الحاكم بها فتقبل على الاصيل دعواه . ثم هل يشترط في

مطلب

المتناقض اذا قال
تركت الكلام السابق

التناقض كون كل من الكلامين عند القاضي او كون
الثاني عند القاضي خاصة قال في البحر وينبغي ترجيح
الثاني . قلت ويزاد ست اخر يعنى فيها التناقض وهي
الوصي والناظر والوارث كما في دعوى الاشياء والطلاق
والنسب والعق وهي في الحموي على الاشياء وقال
وهذا على الراجح المفتى به . انتهى

مطلب
الدعوى بالجهول
فاسدة

❦ قاعدة ❦ الدعوى بالجهول فاسدة (كذا اول
النصل في دعوى المنقول من الخانية) قال ولا تصح
الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى
الجهول فاسدة فان المدعي لو قال هذا استهلك مالي
او قال كان هذا شريكي خان في الترخ ولم ادر قدره
لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغتني ان فلانا الميت
اوصى لي ولا ادرى قدره او قال المديون اديت بعض
ديني ونسيت قدره او قال لا ادرى قدره لا يلتفت
اليه وذكر الخصاص القاضي اذا اتهم الوصي والقيم استخلفها
نظراً للوقف والصغير ولو على حق مجهول . انتهى

مطلب

اليد المنقضية لاعتبار
بها

❦ فائدة ❦ اليد المنقضية لا عبرة بها ببيان اقام بينة
ان الشيء كان في يده منذ شهر و اقام الاخر بينة انه

كان في يده منذ جمعة قضى به لمدعي الجمعية (كذا في
الهندية من تنازع الايدي)

﴿فائدة﴾ دعوى نتاج البائع كدعوى نتاج نفسه
(كذا في فصل دعوى المنقول من الخانية) بيانه رجل
ادعى عبداً في يد آخر انه عبده اشتراه من فلان وانه
نتج عند فلان من امته وادعى ذواليد انه عبده اشتراه من
خالد وانه نتج في ملك خالد من امته واقام كل منهما
بينه على مدعاه فانه يقضى بالعبد لصاحب اليد
لما قلنا

﴿قاعدة﴾ الرجل المشهور لا يشترط في تعريفه
ذكر الاسم والنسب (كذا في دعوى العقار من
الخانية) ونصه واجمعوا على ان الرجل اذا كان
مشهوراً لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب
وتعريف المعتق والعبد يكون بتعريف مولاه فيقول
سلمان معتوق فلان الفلاني او عبد فلان الفلاني
(كذا في الهندية)

﴿فائدة﴾ يشترط في دعوى العقار ذكر حدوده
باسماء اصحابها وآبايهم وجدهم واللقب الذي يعرفون

مطاب

دعوى نتاج البائع
كدعوى نتاج نفسه

مطاب

الرجل المشهور لا
يشترط في تعريفه
ذكر الاسم والنسب

مطلب

يشترط في دعوى
العقار ذكر حدوده

به (كذا اول دعوى عقار الخانية) ثم قال ويكفي ذكر الثلاثة من الحدود بخلاف ما لو اخطاوا في الحمد الرابع فانه لا يصح ثم قال وان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومثل ذلك القرية والمحانوت والارض ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

مطلب

القضاء على المسخر

﴿قاعدة﴾ القضاء على المسخر لا ينفذ مع علم القاضي به (كذا في المحل المذكور من الخانية) وتفسير المسخر ان ينصب القاضي وكيلاً عن النائب ليحكم عليه بحق من الحقوق ثم قال واختلفوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاؤه واليه اشار في الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم انه مسخر فلا ينفذ قضاؤه وعليه الاعتماد . اهـ

مطلب

دعوى الملك في العقار

﴿فائدة﴾ دعوى الملك في العقار لا تسمع الا على ذي اليد ودعوى اليد تسمع على غير ذي اليد (كذا في المحل المذكور) ومراده بذلك ان الدعوى بدفع

التعرض مسموعة بياه رجل في يده مال ادعى آخر
انه له ثم ان ذا اليد اقام بينة عند القاضي ان هذا
المال ماله وان هذا الحاضر يعارضه وساق في دعواه
وانه واصع يده عليه فان القاضي يحكم له بذلك لانه
نور دعواه مع انها على غير ذي يد وانما هي لدفع
التعرض

مطلب

التناقض يبطل
بتصديق الخصم

* قاعدة * التناقض يبطل بتصديق الخصم (كذا
في دعوى عقار الخانية) بيانه رجل ادعى داراً في
يد آخر فقال المدعى عليه في دفعه انك اقررت قبل
دعواك هذه ان لا حق لك في هذه الدار و اقام البينة
على ذلك ثم دفعه المدعي بانك قبل اقامة الدعوى
والبينة قد استمت مني هذه الدار فان البينة تقبل
ويسمع منه هذا الدفع وان كان مناقضاً لتصديق
الخصم وهو الاستيلاء فتأمل

مطلب

دعوى الشيء ملكاً
مطلقاً بعد ادعائه
بسبب

* فائدة * دعوى الشيء ملكاً مطلقاً بعد دعواه
ملكاً بسبب لا تسمع (كذا افاده في المحل المذكور
من الخانية) وقال بخلاف ما لو ادعى اولاً مطلقاً ثم
ادعى بسبب عند هذا القاضي او عند غيره فان تلك

تسمع. اه. وذلك لان المطلق اكثر من المقيد كما هو
ظاهر فاذا ادعى بعد الاطلاق بسبب فانه يكون
ادعى الاقل فلا يمنع الدعوى

﴿قاعدة﴾ اجمال الشاهد مع العجز او التهمة لا
يقبل اتفاقاً (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل
ادعى على آخر مالا فانكر المدعى عليه وطلبت البينة
من المدعي فاحضر شاهدين شهد احدهما طبق دعوى
المدعي وقال الثاني اشهد كما شهد هذا الشاهد
الاول لا تقبل شهادته اتفاقاً بين الخصاف وشمس
الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي هذا اذا كان
لعجز او تهمة وان كان فصيحاً عند الحلواني لا تقبل
والاصل عند السرخسي التهمة فان كانت لا تقبل
والأ فيقبل منه الاجمال واذا قال الشاهد اشهد كما
ادعى هذا المدعي لا تقبل

﴿قاعدة﴾ دعوى المدعي من الشقة صحيحة (كذا
افاده في المحل المذكور) واما شهادة الشاهد من
الكتاب فكذلك صحيحة ولكن تشترط الاشارة في
كل من الدعوى والشهادة الى المواضع اللازمة

مطلب

اجمال الشاهد مع
العجز او التهمة لا يقبل

مطلب

دعوى المدعي من
الشقة صحيحة

مطلب
الجر شرط في دعوى
الارث

* قاعدة * الجر شرط في دعوى الارث (كذا في
دعوى الملك بسبب من الخانية) وصورة الجران
يشهد الشاهد ان المورث كان يملك الدار ومات
وتركها ارثا للمدعي فان سكنت الشاهد عن الجر لا
تقبل شهادته بان قال كانت للمورث او كانت ملكه
او انه كان يسكن هذه الدار او كان يملك هذه الدار
(كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
مدة التلوم مفوضة
للقاضي

* قاعدة * مدة التلوم مفوضة الى راسم القاضي
(كذا في دعوى الملك بسبب من الخانية) ثم قال
وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول ابي
يوسف ومحمد نقدر بالحول لكنه قدم الاول

مطلب
يشترط في شهادة
الارث ان يقول
الشهود الخ

* فائدة * يشترط في شهادة الارث ان يقول
الشهود انه وارث الميت وانه لا وارث له غيره واحدا
كان المدعي او متعددا (كذا في المحل المذكور من
الخانية) ثم قال وان لم يقولوا ذلك فلا يقبل القاضي
شهادتهم

مطلب
مات عن حمل بوقف
نصيب غلام

* فائدة * مات الرجل عن حمل يوقف نصيب
غلام (كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال

وهذا قول أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى وعند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوقف نصيب أربعة بنين
أن طلب الورثة النسبة والأب يؤخر النسبة إلى ظهور
الحال وعند محمد رحمه الله تعالى يوقف نصيب
غلامين (كذا إفاده في المحل المذكور)

مطلب

المجر ليس بشرط في
شهادة النكاح

﴿فائدة﴾ المجر ليس بشرط في شهادة النكاح (كذا
أول فصل دعوى النكاح من الخانية) بيانه رجل مات
فادعت امرأة أنها زوجته وإنكر بقية الورثة النكاح
فانت بشاهدين شهدا لها أنها كانت زوجة المتوفى ولم
يشهدا بأنه مات وهي تحته تقبل شهادتهما وإن لم
يقولا ذلك

مطلب

القول في الوطئ
للزوجة

﴿فائدة﴾ القول في الوطئ قول الزوجة (كذا
في الفصل المذكور) بيانه رجل طلق امرأته ثلاثاً
وانت بعد فقالت تزوجت بعدك بهذا ووطئني وطلعتني
فانكر الزوج الثاني الوطئ حلت للاول لان القول
في الوطئ قولها

مطلب

خبر الواحد العدل
مقبول في الموت

﴿فائدة﴾ خبر العدل الواحد مقبول في الموت
(كذا في الفصل المذكور) بيانه أن الواحد العدل

إذا أخبر امرأة أن زوجها مات فاعتمدت وزوجت
بآخر بعد انقضاء العدة ثم حضر رجل آخر وأخبرها
أن زوجها الأول رآه حياً فان كانت صدقت الأول
يجوز لها أن تقر مع زوجها الثاني لأن خبر العدل مقبول
في باب الموت فتجوز الشهادة على الموت بالتسامع بسماعه
من واحد وفي غير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعه
من واحد لأن غير الموت بمشهد من الجماعة غالباً وكذا
أفاده

﴿فائدة﴾ للصغيرة إذا بلغت عند الزوج بعد
الدخول أخذ المهر ولو صدقه الأب على الدفع له
(كذا في فصل فيما يتعلق بالنكاح من الخانية) بيانه
رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ودخل بها ثم
بلغت عند الزوج فطلبت مهرها من الزوج فقال
دفعته لا ييك وصدقه الأب على ذلك لها أخذ المهر
ولا يجوز إقرار الأب عليها

﴿قاعدة﴾ المحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات
(كذا في الفصل المذكور من الخانية) بيانه اختلف
الزوج وورثة المرأة في المهر فقال الزوج وهبته مني

مطلب

دخل بالصغيرة فبلغت
عنده لها أخذ المهر ولو
صدقه الأب على
الدفع له

مطلب

المحوادث تضاف إلى
أقرب الأوقات

في صحتها وقال الورثة بل كان في مرض موتها فاقول
في ذلك قول الورثة لان الهبة امر حادث وهناك
وقتان وقت الصحة وهو الابد ووقت المرض وهو
الاقرب فتضاف الهبة الى الاقرب (كذا افاده
واعتمده وهو جواب الكتاب اي الجامع الصغير)

مطلب

بدل ملك الانسان

قاعدة الأصل ان بدل ملك الانسان يكون
له (كذا في الخصومة بين الزوجين من الخانية) بيانه
رجل في يده ارض لنيره آجرها فقال رب ارض
آجرتها بأمري فالاجر لي وقال المؤجر آجرتها حال
كوني غاصباً منك فالاجر لي كان القول لرب ارض
قاعدة الأصل ان البناء لبانيه (كذا في الفصل
المذكور من الخانية) بيانه رجل تناول ارضاً وبنى فيها
ثم انه آجرها بعد ذلك فاختلف مع رب ارض فقال
رب ارض امرتك ان تبني فيها لي ثم توجرها وقال
الباني غصبته منك وبنيت وأجرت فاقول للباني
وتقسم الاجرة بين ارض والبناء فما اصاب ارض
بلا بناء فهو لصاحب ارض وما اصاب البناء فهو
لبانيه (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

البناء لبانيه

مطلب

البناء تابع للارض

❖ قاعدة ❖ الاصل ابن البناء تابع للارض (كذا ذكره في الفصل المذكور) بيانه رجل في يده ارض استنقها آخر فقال الذي في يده الارض البناء لي لاني غصبتها منك وبنيتها وقال رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قول رب الارض لما قلنا

مطلب

صاحب اتصال التربع
اولى بالحائط المتنازع
فيه

❖ فائدة ❖ صاحب اتصال التربع اولى بالحائط المتنازع فيه (كذا في باب دعوى الحائط والطريق من الخانية) ثم قال وتفسير اتصال التربع على قول الكرخي هو مداخله انصاف اللبن من جانبي الحائط المتنازع فيه بحائطين لاحدهما والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى يصير مربعاً شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه اخذ بعض المشايخ وعن ابي يوسف تفسير اتصال التربع هو اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمداخله انصاف اللبن بحائطين لاحدهما اما اتصال الحائطين بحائط آخر في مقابلة الحائط المتنازع فيه فغير معتبر وهذا ما عليه اكثر المشايخ منهم شمس الأئمة السرخسي (كذا افاده هناك)

﴿ فائدة ﴾ الدعوى بالمراد باطلة (كذا في
خلل المحاضر من الخلاصة) بيانه اذا ادعى رجل على
آخر ان مراد المدعى عليه اخذ ماله او مضرته مثلاً
فلا تسمع هذه الدعوى ولا يطالب المدعى عليه بالجواب
﴿ فائدة ﴾ متى تقارب عدد الجذوع الى اثنين على
حائط تنازعا فيه فهو بينهما نصفين (كذا في المحل
المذكور من الخانية) مراده بالتقارب ان يكون لاحدهما
عشرة جذوع والاخر النصف او ما يزيد على نصف
العشرة واما اذا كان الثاني ثلاثة فمادونها ففيه اختلاف
المشايخ قال والصحيح انه يكون لصاحب الجذوع
الكثيرة ولصاحب الثلاثة فمادونها موضع جذوعه
فارجع اليه ففيه كفاية

﴿ مسائل اليمين ﴾

﴿ قاعدة ﴾ لا تخليف اذا قال الخصم لي شهود في
المصر وطلب يمين المدعى عليه (كذا في باب اليمين
من دعوى الخانية) ثم قال وهذا عند ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وعند ابي يوسف يخاف واختلفت الرواية

مطلب
الدعوى بالمراد باطلة

مطلب
تقارب عدد جذوعه في
الحائط فهو بينهما

مطلب
لا تخليف اذا قال
الخصم لي شهود في
المصر وطلب اليمين

عن محمد والمختار انه يفوض للقاضي ان كان مجتهداً
كمسالة التوكيل بلا عذر من مرض او سفروما اشبه
ذلك

مطالب

الجهالة كما تمنع الدعوى
والبيئة تمنع اليمين

❖ قاعدة ❖ الجهالة كما تمنع الدعوى والبيئة تمنع اليمين
ايضاً (كذا في باب اليمين من دعوى الخانية) بيانه
لو ادعى رجل على آخر استهلاك مال او خيانة في ربح
او وصية او وفاء بعض الدين وما شابهها من الجهولات
وطالب من القاضي تحليف خصمه بعد قوله لم اعلم مقداره
او نسيت لا يلتفت القاضي الى قوله لان اليمين يترتب
على صحة الدعوى الا في قيم الوقف والوصي كما مر في
الدعوى

مطالب

دعوى البراءة لا يكون
اقراراً بالمال

❖ فائدة ❖ دعوى البراءة لا يكون اقراراً بالمال
(كذا في باب اليمين من دعوى الخانية) بيانه
رجل ادعى على آخر الفاق قال المدعى عليه قد ابراني
منها فان القاضي يسأل المدعي البيئة على ذلك فان
لم يكن حلف المدعى عليه على المال ولا يكون ادعاه
الابراء اقراراً منه بالمال فان حلف انقطعت الخصومة
وان نكل حلف المدعي على البراءة ثم قال وعند

المتأخرين يكون ادعاء البراءة اقراراً بالدين وقول
المتقدمين هو الاصح

﴿ فائدة ﴾ لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومة
يدخل فيه كل عين ودين (كذا في الباب المذكور
من الخانية) ثم قال بعد ذلك فلا تسمع دعواه على المقر
له الا بحق حادث بعد تاريخ البراءة ثم قال ولو قال
برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق
في الدار

﴿ فائدة ﴾ دعوى البراءة بعد انكار الدين تسمع
(كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال ومثاله
دعوى العفو بعد انكار القصاص بخلاف دعوى
البراءة عن العيب بعد انكار البيع . انتهى

﴿ فائدة ﴾ يمين الخضم للوارث الواحد كافر عن
بقية الورثة (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل توفي
عن ورثة فادعى واحد منهم ان له بيت على رجل كذا
درهما فانكر الرجل دعواه وعجز الوارث عن البينة
فحلف الغريم على البراءة من الدين ثم اتى وارث آخر
واراد تحليفه ثانياً ليس له ذلك لان اليمين لوارث واحد

مطالب

لا دعوى لي قبل فلان
ولا خصومة يدخل فيه
كل عين ودين

مطالب

دعوى البراءة بعد
انكار الدين تسمع

مطالب

يمين الخضم لوارث
واحد كفي عن بقية
الورثة

كافٍ عن البقية ثم قال وهذا بخلاف ما لو ادعى
الخصم على الورثة وعجز عن البينة فحلف وارثاً ثم اراد
ان يحلف غير فانه له ذلك (كذا افاده في المحل
المذكور)

مطلب

اقامة البينة على خلاف
ما حلف لا يكون حشماً

﴿ قاعدة ﴾ اقامة البينة على خلاف ما حلف
لا يكون حشماً (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)
وبيانه رجل ادعى على آخر الفانكر فطلب غريمه
تحليفه فحلف ثم اتى غريمه بشاهدين على الالف فحكم
الحاكم بها قالوا لا يحنث في يمينه ولو كان اليمين بالطلاق
على قول من رأى التحليف به لا يقع ايضاً وقال محمد
يقع الطلاق (كذا افاده)

مطلب

دعوى الوارث ان
المورث اقر كاذباً لا
تسمع

﴿ فائدة ﴾ دعوى الوارث ان المورث اقر كاذباً
لا تسمع (كذا افاده في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه
رجل ادعى على ورثة بدين واتى بصك فيه اقرار المورث
فادعى الورثة ان اقرار المورث كان كاذباً لا يلتفت
الى هذه الدعوى ولا تقبل بخلاف دعوى ان المقر له
رد الاقرار المذكور فانها تسمع ومثل ذلك في نظم
الحجية لكن ذكر المسألة في شرح الكنز للطوري من

شئى الفرائض واعتمد السماع والاستخلاف وقال هو
الصحيح فتنبه

مطلب

دعوى رجوع الشهود
في غير مجلس القاضي
لا تسمع

❖ فائدة ❖ دعوى رجوع الشهود في غير مجلس
القاضي لا تسمع (كذا في المحل المذكور من الخمانية)
بيانه رجال ادعى على آخر مالا فانكم فاني المدعي
بشهود طبق مدعاه فحكم المحاكم بالمال ثم ادعى المدعي
عليه رجوع الشهود عن الشهادة خارج مجلس المحاكم
لا تسمع دعواه ولا يترتب على ذلك اليمين كذا افاده
❖ قاعدة ❖ النكول عن اليمين بذل (كذا افاده
في المحل المذكور) وهذا على قول ابي حنيفة وعندهما
النكول اقرار ومما يترتب على ذلك ان الصبي الماذون
هل يحلف ام لا فعند الامام لا يحلف لانه لو نكل
كان باذلاً وهو ايس من اهل البذل وعندهما يحلف
لان النكول اقرار وهو من اهل الاقرار

مطلب

اذا اقام المتدعيان
اليمين على اقرار
صاحبه بالملك

❖ قاعدة ❖ اذا اقام كل من المتداعيين اليمين على
صاحبه بالملك له نهاترت البيتان وتبقى العين في يد
ذي اليد (كذا في الباب المذكور من الخمانية) بيانه
رجل ادعى عينا في يد آخر انها له وقد اقر له ذو

اليدين فدفعه ذو اليدين بانك اقررت لي انها لي فان
 البينتين تهايرتا وتبقى العين في يد ذي اليدين
 ❖ قاعدة ❖ في كل مسألة انفرد ابو يوسف مع
 الشافعي رحمه الله تعالى فان القاضي والمفتي بخير ان
 شاء يمشي على قول الامام ومحمد وان شاء على قول
 ابي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى (كذا في الباب
 المذكور من الخانية) ذكر المسئلة في دعوى الاقرار
 كاذباً كما لو اقر له بالف وقال اقررت كاذباً او قبض
 الهبة او الرهن او غيرها من سائر الدعاوي فعلى قول
 الامام لا يسمع منه دعوى الاقرار كاذباً ومحمد معه
 وقال ابو يوسف ووافقه الشافعي انه يسمع
 ❖ قاعدة ❖ يستخلف على القصاص والاموال كلها
 اتفاقاً (كذا ذكره في المحل المذكور)
 ❖ قاعدة ❖ لا تخلف في الحدود اتفاقاً عندنا (كذا
 ذكره في الباب المذكور) ثم قال واختلفوا في مسائل
 فعند ابي حنيفة لا يستخلف وهي سبع مسائل
 ستة منها معروفة . النكاح والرق والفيء في الايلاء
 والولاء والرجعة والنسب وسابعة ذكرها في الجامع

مطلب
 بين المفتي والقاضي فيما
 انفرد فيه ابو يوسف
 مع الشافعي

مطلب
 يستخلف على الاموال
 والقصاص
 مطلب
 لا تخلف في الحدود
 اتفاقاً

الصغير اذا ادعت الامة على مولاها انها ولدت منه
هذا الولد او ادعت انها ولدت منه واداً ومات
الولد او ادعت انها اسقطت منها سقطاً استبان خلقه
وانكر المولى لا يستخلف في قول ابي حنيفة ثم قال
قالوا لا يخلف في احدى وثلاثين خصلة بعضها مختلف
فيه وبعضها متفق عليه وعدمها ومنها ومنها فمن اراد
الوقوف عليها فليرجع الى باب اليمين من الدعوى في
الحانية

مطلب

دعوى النسب المجردة
لا تصح

❖ فائدة ❖ دعوى النسب المجردة لا تصح ولا يترتب
عليها يمين (كذا افاده في المحل المذكور) ثم قال هذا
عند الامام الا ان يدعي مع ذلك مالا كالميراث او
النفقة يستخلف على المال وعندها ان ادعى نسباً
يثبت باقرار المدعى عليه يستخلف المنكر سواء ادعى
عليه مالا او لم يدع وان ادعى نسباً لا يثبت باقراره
فان ادعى مع ذلك مالا تسمع دعواه والأفلا والنسب
الذي يصح به اقرار الرجل اربعة الاب والولد والمرأة
ومولى العتاقة والذي يصح به اقرار المرأة ثلاثة الاب
والزوج ومولى العتاقة (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

التراب قيمي

❖ فائدة ❖ التراب قيمي (كذا في او اخر باب اليمين من الخمانية) ونصه اذا دخل الماء في ارض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع ذلك من ارضه وهذا بخلاف السمك اذا اجتمع في ارض انسان بغير صنعه واحتياله فانه لا يكون لصاحب الارض الا ان ياخذهُ جعل صاحب الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعلهُ مثلياً

مطلب

ضمان الحائط الجديد اعادته كما كان

❖ فائدة ❖ ضمان الحائط الجديد اعادته كما كان (كذا او اخر باب اليمين من الخمانية) مراده ان كان لبناً او حجراً وكان جديداً فهدمه انسان يضمن باعادته كما كان وان كان غير جديد بان كان خلتماً فيضمن النقصان اي اذا كان جديداً يقوم بخمسماية ووصل الى حال يساوي نصف ذلك فانه يضمن النصف

مطلب

كل ما فيه التعزير فانه يجري فيه التحليف ولا يسقط بائناً

❖ قاعدة ❖ كل ما فيه التعزير من الحقوق كالضرب والشتم والالفاظ القبيحة كقوله لوطي اكل الربا شارب خمر وما اشبه ذلك فانه يجري فيه التحليف

ولا يسقط بالتقادم وتقبل فيه شهادة النساء كما في
سائر الحقوق (كذا) واخر باب اليمين من الدعوى في
الخاصية

مطلب

قال المدعي عليه لم
تجر بيننا معاملة أصلاً
او لا اعرف المدعي ثم
اتي بدفع لا يقبل

❖ قاعدة ❖ متى قال المدعي عليه لا اعرف المدعي
او لم تجر بيننا معاملة أصلاً ثم اتى بعد ذلك بدفع
لا يقبل منه دفعه (كذا) في اول باب ما يبطل دعوى
المدعي قبل القضاء وبعده من الخاصية (بيان) رجل
ادعى على آخر الفأ فقال المدعي عليه ليس له علي شيء
او قال لم يكن له علي شيء قط فلما اقام المدعي البينة
على المال اقام هو البينة على الوفاء او الابرأ تقبل ولو
قال المدعي عليه أولاً لم يكن له علي شيء ولا اعرفه
فلما اقام المدعي البينة على المال اقام هو البينة على
الوفاء لا تقبل في ظاهر الرواية وذكر القدوري عن
اصحابنا انها تقبل ولو قال المدعي عليه لم يكن بيني
وبينه معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين
وقال ابو يوسف يقبل اذا وفق بان قال لم يكن
بيننا وبينه شيء من المعاملة الا ان شهودي سمعوا منه
انه ابراني وذكر بعد ذلك فروعاً مفيدة فارجع اليها ان

أردت في المحل المذكور

﴿فائدة﴾ الحكم بالوقف مقتصر على المحكوم عليه
(كذا في باب ما يبطل دهمي المدعي من الخمانية)

بيانه رجل ادعى ارضاً في يد رجل انها وقف فلان
وبين شرائط الوقف واثبت مدعاه فحكم الحاكم بالوقف
ثم جاء آخر وادعى انها ملكه تقبل بينة هذا المدعي
لان القضاء كان على ذاك فلا يتعدى غيره ثم قال في
تعليق ذلك لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك
الاتري انه لو جمع بين وقف وملك وباعها صفقة
واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها
صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد ولان القضاء بالوقف
بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يقتصر على
المقضي عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى الى
الغير فكذلك في الوقف انتهى . اقول مراده بقوله الا
تري انه لو جمع بين وقف وملك ان يستدل بان الحكم
بالوقف مقتصر بخلاف الحكم بالحرية ووجه الاستدلال
ان القضاء بالوقف لو كان حكماً على جميع الناس لما
جاز بيع ما ضم اليه وبيع معه صفقة واحدة كالحرق ولكن

مطلب

الحكم بالوقف مقتصر
على المحكوم عليه

لما افرق اصح بيع ما ضم الى الوقف

❖ قاعدة ❖ الافرار بما في يده من كثير وقليل جائز
(كذا في باب ما يبطل دعوى المدعي من الخمانية)
ونصه وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من كثير
وقليل لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول

❖ فائدة ❖ اجازة الوارث الوصية قبل العلم بمقدارها
لا تجوز (كذا في المحل المذكور) بيانه اوصى الميث
بوصايا قبل موته ثم مات فقال الوارث قد اجزت
ما اوصى به الميث ولم يعلم مقدار ما اوصى ولا ما هو
لا يجوز اما اذا اجاز بعد العلم فقد صح

❖ فائدة ❖ الغلط في حد من الحدود مبطل للدعوى
(كذا في المحل المذكور) بيانه رجل ادعى محدوداً على
آخر وذكر حدوده الثلاثة وغلط في الرابع بان قال
الحد الرابع الطريق مثلاً او قال دار فلان وكان
هناك دار وليست لفلان الذي سماه فلا تسمع دعواه
بخلاف ما لو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الحد الرابع
فانه يصح

❖ فائدة ❖ كل من اقام بينة انه فلان ابن فلان

مطلب

الافرار بما في يده من
قليل وكثير جائز

مطلب

اجازة الوارث الوصية
قبل العلم بمقدارها
لا تجوز

مطلب

الغلط في حد من
الحدود مبطل للدعوى

مطلب

من اقام بينة انه فلان
ابن فلان ابن فلان ثم
اقام المدعى عليه بينة
ان الحد الثالث غير

ابن فلان وإقام المدعى عليه بينة أخرى إن الجرد الثالث هو فلان غير الذي شهد به الشهود لا تقبل بينة المدعى عليه (كذا في المحل المذكور) ثم قال لأن البينات شرعت للاثبات وبينة المدعى عليه للنفي فلا تقبل. قلت وهذا إذا لم يكن ما ادعاه المدعى عليه أمراً متواتراً أما إذا كان كذلك فلا شك في بطلان البينة الأولى

❖ فائدة ❖ من ادعى قضاء دين في محل ثم ادعى قضاؤه في محل آخر وإقام البينة يسمع منه ولا يكون تناقضاً (كذا في باب ما يبطل الدعوى من الخانية) بيانه رجل ادعى على آخر الفأ فقال قضيته إياها في سوق سمرقند فطوالب بالبينة فقال لا بينة لي ثم قال بعد ذلك قضيته إياها في قرية كذا وإقام البينة على ذلك تقبل بينته لأن التوفيق ممكن بانه قبضها منه في سمرقند ثم جحد ولم تكن له بينة فدفعها إليه ثانياً في قرية كذا (هكذا أفاده في المحل المذكور آخر الباب) ❖ قاعدة ❖ لا يجوز قضاء من لا تجوز شهادته له (كذا أول فصل من يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز)

مطالب

ادعى قضاء دين في محل ثم ادعاه في محل آخر

مطلب

لا يجوز قضاء من لا تجوز شهادته له

ثم قال ومن جازت شهادته له جاز قضاؤه له

❦ قاعدة ❦ يشترط في تعديل العلانية ما يشترط في الشهادة (كذا اول الفصل المذكور من الخانية) فلا يصح تعديل من لا تجوز شهادته له وهذا بخلاف تعديل السرفانه لا يشترط فيه ذلك (كذا افاده)

❦ قاعدة ❦ حكم الحكم نافذ في المجتهديات كلها الا في الحمد والقصاص (كذا في باب يقضي القاضي في المجتهديات من الخانية) بيانه اذا حكم رجلان واحداً لينصل بينهما ما تنازعا فيه وكان ذلك الحكم اهلاً للشهادة فحكم بينهما ووافق حكمه اجتهاداً فانه نافذ عليهما ثم اذا رفع لقاضي آخر هل يضي حكمه او لا قال ان كان موافقاً لراي القاضي الذي رفع اليه حكم الحكم يضيهِ والا يبطله وليس لاحد الخصمين الرجوع عن حكم الحكم بعد امضائه ثم ذكر مسائل وقال وسنذكر تمة ذلك في التنكيم . قلت ويستثنى من ذلك الوقف كما ياتي في بابه

❦ قاعدة ❦ فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي (كذا ذكره في الباب المذكور ابيانه رجل حلف كل امرأة

مطلب

يشترط في تعديل العلانية ما يشترط في الشهادة

مطلب

حكم الحكم نافذ في المجتهديات الا في الحد والقصاص

مطلب

فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي

يتزوجها فهي طالق ثم تزوج امرأة وكان استفتى فقيهاً يرى عدم وقوع اليمين المضافة فافتاء بأنه لا يقع عليه شيء وبناءً على ما افتاء عائز زوجته ثم ذهب فتزوج أخرى وسأل من يرى وقوع اليمين المضافة فافتاء بالوقوع فإنه يفارق الثانية دون الأولى لأن الأولى كانت فتوى الفقيه في حقها بمنزلة الحكم من الحاكم فلا تبطل والثانية كانت فتوى الفقيه الثاني في عدم جواز امساكها كذلك ثم قال والفارق بين حكم القاضي والحكم ان حكم الحكم في المجتهدين اذا رفع الى القاضي ان كان موافقاً لرايه امضاه وان كان مخالفاً ابطله ومراده ان فتوى الفقيه للجاهل بحكم القاضي لا المحكم الا ان فتواه ماضية على الجاهل خاصة اما اذا رفعت الى قاضٍ فإنه لا يرضيها اذا خالفت اجتهاده

مطلب

القضاء على الفقيه
العالم كالقضاء على
الجاهل

﴿قاعدة﴾ القضاء على الفقيه العالم كالقضاء على الجاهل (كذا في الباب المذكور من الخانية) بيانه رجل قال لامرأته طالق البتة وهو ممن يرى البتة ثلاثاً فشكته للقاضي فحكم القاضي انها واحدة ياخذ بحكم القاضي وان كان يرى خلافه ثم قال وهذا على قول محمد

وقياس ابي حنيفة وابي يوسف ان قضاء القاضي في حق
الجاهل يهمل واما في حق الفقيه العالم فانه ياخذ برأي
نفسه ولا ينظر الى قضاء القاضي

مطلب

الدعوى على الغائب بما
هو سبب على الحاضر

﴿قاعدة﴾ الدعوى على الغائب بما هو سبب على
الحاضر تسمع ويقضى بها (كذا في الباب المذكور من
الخاتمة) قال وهو الصحيح بيانه رجل اتى باخرا الى القاضي
وقال هذا كفل لي بمالي على فلان الغائب ولي على
الغائب الف قبل كفالته فاقر الرجل بالكفالة وانكر
المال فاقام المدعي البينة على الالف قبل كفالته تقبل
بينة ويقضى بالكفالة والمال لانه ادعى على الغائب
ما هو سبب لحقه على الحاضر وهذه تكون حيلة لمن اراد
اثبات المال على الغائب لخوف موت شهوده او خوف
غيبتهم (كذا افاده في المحل المذكور) ثم قال فينتصب
الحاضر خصماً عن الغائب ويكون القضاء عليه قضاء
على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا
يلتفت اليه ولا يكون هذا قضاء على المستخر لان المدعي
فيما ادعى على الكفيل صادق ثم يبري المدعي الكفيل
عن المال والكفالة فيبقى المال له على الغائب وهذا

لو كانت الدعوى بالكفالة عامة كقوله كفيل لي بكل مالي على الغائب او قال كفيل لي بامر الغائب الالف التي لي على ذلك النائب اما لو ادعى ان له على الغائب ألفاً وان هذا الرجل كفيل بالالف التي عليه ولم يقل بامره وانكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعي البينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بالالف على الحاضر ولا يكون هذا قضاء على الغائب فالحاصل ان القضاء لا يكون قضاء على الحاضر والغائب الا اذا ادعى كفالة عامة كقوله بكل مالي على الغائب او ادعى ألفاً على الغائب وان هذا كفيل لي اياها بامره (كذا افاده

مطلب

لا يعمل القاضي بسجل من قبله برأيه

﴿ قاعدة ﴾ لا يعمل القاضي في سجل من قبله برأيه (كذا في باب فيما يقضى في المجتهديات من الخانية) بيانه ان القاضي اذا رفع اليه سجل من قبله وكان مخالفاً فانه يعمل فيه متى وافق مجتهداً فيه بخلاف كتاب القاضي فانه اذا خالف رأيه يعمل فيه برأيه والفرق ان كتاب القاضي شهادة واما السجل فانه حكم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء متى وافق مجتهداً (كذا افاده

❖ قاعدة ❖ ينصب القاضي وكيلاً عن الغائب في ثلاثة مواضع الاول اذا قال المديون ادائنه ان لم اقض مالك اليوم فامراً نه طالق ثم اختفى الطالب فخاف المطالب الحنث فجاء الى القاضي وقص عليه القصة فنصب القاضي وكيلاً عن الغائب وقبض المال فانه يصح ولا يحنث المحالف قال الناطفي وعليه الفتوى . الثاني رجل جاء الى القاضي وقال لفلان الغائب عليّ الف درهم اديته اياها وهو الآن في بلد كذا واريد ان اذهب الى ذلك البلد واخاف ان يخذلني فاسمع شهودي هنا واكتب لي حجة فان القاضي يسمع بينته ويجعل عن الغائب خصماً . الثالث امرأة ادعت ان زوجها الغائب قد طلقها وارادت اثبات ذلك فان القاضي ينصب عن الغائب خصماً ويسمع دعواها وبينتها (كذا افاده في المحل المذكور)

❖ مسائل الشهادات ❖

❖ قاعدة ❖ الخروج عند قدوم الامير مبطل العدالة (كذا في شهادات الخانية) ثم قال والفتوى على انهم اذا

مطلب
ينصب القاضي وكيلاً
عن الغائب في ثلاثة
مواضع

مطلب
الخروج لقدم الامير
مبطل العدالة

خرجوا لا تعظم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار
بطلت عدالتهم

❖ قاعدة ❖ جرح الخصم لا يقبل إلا في مواضع .
الاول ان يجرح جرحاً يدخل تحت الحكم كقوله ان
شهود المدعي زنوا بفلانة ووصفوا الزنا او شربوا الخمر
امس مثلاً او سرقوا مني شيئاً وكذا كل ما يجب فيه
اقامة الحد والحسبة واما ما لا يدخل فيه الحد الشرعي
والحسبة فليس من الجرح كقوله تاركوا صلاة او اكلة
ربا فان في ترك الصلاة لا يجب الحد وان لزم التعزير
وفي قوله اكلة ربا فليس فيه حد ولا دعوى مال بغير
حق لانه ليس بخصم . الثاني اذا ادعى ان المدعي اقر ان
شهوده شركاء في المشهود به . الثالث اذا ادعى ان
الشهود حذوا في قذف . الرابع اقرار المدعي ان شهوده
فسقة . الخامس اذا ادعى ان المدعي وكل الشهود في
هذه الخصومة قبل الشهادة وانها خاصا قبل شهادتهما .
السادس اذا ادعى اقرار المدعي ان شهوده شهدوا
بباطل . السابع اذا ادعى اقرار المدعي ان شهوده لم
يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر . الثامن اذا

مطالب
جرح الخصم لا يقبل إلا
في مواضع

ادعى ان الشهود اخذوا منه مبلغ كذا كيلا يشهدوا
هذه الشهادة واريد استرداد ما اخذوه مني واراد ان
يقيم البينة على مدعاه فان دعواه تسمع وتقبل بينته
وتبطل بذلك شهادة الشهود (كذا افاده في كتاب
الشهادات من الخانية)

مطلب
الجرح اولى من
التعديل

❖ فائدة ❖ الجرح اولى من التعديل (كذا في
المحل المذكور) بيانه لو عدل اثنان وجرح اثنان كان
الجرح اولى وكذا لو جرح اثنان وعدل عشرة كان
الجرح اولى ايضاً . قلت وهذا اذا لم يبلغ التعديل مبلغ
التواتر اما اذا بلغ مبلغ التواتر فانه يكون اولى من
الجرح (كذا افاده ابو السعود في حاشية الاشباه)

مطلب
الدفع اسهل من الرفع

❖ قاعدة ❖ الدفع اسهل من الرفع (كذا في شهادات
الدر) بيان ذلك ان الدفع يكون قبل الثبوت والرفع
بعده هكذا اصطالحوا وقد خرجوا كثيراً من المسائل
على هذه القاعدة من جملتها ان الشهادة على الجرح
المجرد تقبل قبل التعديل لان جرح الشاهد قبله
دفع الشهادة قبل ثبوتها وبعد التعديل رفعها بعد
الثبوت حتى يجب على القاضي العمل بها اذا لم يوجد

المجرح وإذا قبلنا الشهادة على المجرح المجرد قبل التعديل لأنها دفع لا بعده لأنها رفع تطبيقاً على القاعدة المذكورة (مخطاوي من الشهادات بتصرف)

﴿قاعدة﴾ قرابة الولادة والزوجة تمنع قبول الشهادة (كذا أول فصل من لا تقبل شهادته للتهمة) وحاصله أن شهادة الأصل لفرعه أو الفرع لأصله أو الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها لا تجوز وشهادة الأب لولد ولده على ولده وشهادة أبي الزوجة للزوج على زوجته التي هي بنته وتجاوز شهادة الرجل لامرأته وأبنها ولزوج ابنته ولابن امرأته (كذا إفاده في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ البينة بينة من يدعي الارث أو زيادته (كذا في دعوى الخيرية) بانه امرأة ولدت غلاماً حياً وماتت هي والغلام فادعى زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى أخوتها لا بويها عكسه فالبينة بينة الأخوة لانهم يدعون الارث

﴿قاعدة﴾ كل شهادة جرت مغناً للشاهد أو دفعت مغرمًا لا تجوز (كذا إفاده في المحل المذكور)

مطلب

قرابة الولادة والزوجة
تمنع قبول الشهادة

مطلب

البينة بينة من يدعي
الارث أو زيادته

مطلب

الشهادة إذا جرت
مغناً للشاهد أو دفعت
مغرمًا لا تجوز

من الخانية) وليس من ذلك شهادة المستأجر لمؤجره
ان الدار المستأجرة ملك المؤجرون كان المستأجر
ساكنًا فيها

مطلب

شهادة الاجير الخاص
لا تجوز

❖ فائدة ❖ شهادة الاجير الخاص لا تجوز (كذا ذكره
في المحل المذكور من الخانية) ثم قال وهذا بخلاف
الاجير المشترك وان وجد رواية خلاف ذلك فمحمولة
على هذا

مطلب

الشهادة لا تقبل للثمة
اذا حكم بها المحاكم

❖ فائدة ❖ كل شهادة يكون عدم قبولها للثمة
اذا حكم فيها المحاكم لا ينفذ حكمه ما لم تكن مجتهدًا فيها
(كذا في حاشية الطحطاوي على الدر المختار في باب
القبول وعدمه) وكل شهادة يكون عدم قبولها للفسق
اذا حكم بها المحاكم ينفذ حكمه (كذا افاده في المحل
المذكور) وقد مرّ قبل هذا اول الكتاب

مطلب

شهادة الابن على قضا
ابيه

مطلب

المعتبر في الشهادة حال
الاداء

❖ فائدة ❖ شهادة الابن على قضا ابيه جائزة (كذا
افاده في الخانية في فصل من لا تقبل شهادته للثمة
❖ فائدة ❖ المعتبر في الشهادة حال الاداء (كذا
في الفصل المذكور من الخانية) بيانه رجل تحمل
شهادة لامرأته ثم ابانها وبعد ذلك شهد لها بما تحمله

تجوز شهادته وكذلك الاجير الخاص اذا ادى ما تحمله
بعد مدة الاجارة فان شهادته تقبل ولا ترد لان المعتبر
حال الاداء

❖ فائدة ❖ كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل
بعد ذلك ابداً (كذا في الفصل المذكور من الخانية)
بيانه رجل شهد لامرأته عند القاضي او اجير خاص
لمن استأجره فرد القاضي شهادتهما ثم ان الرجل ابان
امراته او مدة الاجارة انقضت واعيدت بعد ذلك
الحادثة فاذا شهد الرجل او الاجير ثانياً ولم يكونا
زوجاً ولا اجيراً وقت الاداء لا تقبل شهادتهما لان
شهادتهما ردت في حادثة فلا تقبل فيها بعدها ابداً

❖ فائدة ❖ اختلاف الشاهدين في اللون يمنع قبول
شهادتهما (كذا في الفصل المذكور من الخانية) بيانه
شاهدان شهدا على رجل انه غصب من آخر ثوباً او
دابة واختلفا في اللون لا تقبل شهادتهما . وانما لا تقبل
لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة بل لانهما اذا
اختلفا في اللون فقد اختلفا في المخصوص فشهد كل
واحد منهما على ثوب آخر او دابة اخرى وتجوز الشهادة

مطلب

اذا ردت شهادة في
حادثة لا تقبل بعد ذلك

مطلب

اختلاف الشاهدين في
اللون يمنع القبول

لو سكت كل منهما عن اللوث بدءا (كذا افاده
فارجع اليه)

مطلب

القضاء يحمل على
الصحة ما امكن ولا
ينقض بالشك

﴿قاعدة﴾ قضاء القاضي يحمل على الصحة ما امكن
ولا ينقض بالشك (كذا افاده في المحل المذكور من
الخانية) بيانه اقام المدعي شاهدين عند قاض ان قاضي
بلدة كذا حكم له بانه وارث فلان الميت لا وارث له
غيره ولم يبين سبب الارث الذي حكم به ذلك القاضي
فان القاضي الثاني يسأل المدعي عن سبب الارث فان
بينه حكم له بالارث لان قضاء القاضي يحمل على الصحة
ما امكن ولا ينقض بالشك اعني بان القاضي الاول
حكم من غير ان يظهر له وجه الارث فانه شك ولعل
القاضي حكم بالوجه الذي بينه المدعي الآن فيجب حمل
حكمه على الصحة لا على البطلان

مطلب

الشهادة على العقار
المشهور

﴿فائدة﴾ الشهادة على العقار المشهور تكفي بلا
ذكر الحدود (كذا في آخر الفصل المذكور من
الخانية) ثم قال هذا على قول ابي يوسف ومحمد
وعلى قول الامام رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة
ولم يرجح احد القولين بل انما بدأ بقول الامام

مطلب
الشهادة على الرجل
المشهور

﴿فائدة﴾ الشهادة على الرجل المشهور لا يحتاج فيها
الى ذكر الاسم والنسب (كذا في آخر الفصل المذكور)
ثم قال واجمعوا ان الرجل اذا كان مشهوراً كشهرة
ابي حنيفة وابن ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم
والنسب (كذا افاده)

مطلب
الشهادة على الطريق
والمجري

﴿فائدة﴾ الشهادة على الطريق والمجري لا تقبل
بدون بيان الموضع والطول والعرض (كذا افاده في
المحل المذكور) ومثل ذلك الدعوى فيهما ثم قال
وذكر في الاصل ان الدعوى والشهادة تسمع بدون
بيان ذلك

مطلب
الشهادة على الاسم كافية

﴿فائدة﴾ الشهادة على الاسم بدون معرفة الذات
كافية (كذا افاده في المحل المذكور) الا انه يتوقف
على ثبوت انه هو . بيانه رجل له تسعة اولاد اقر في
صحته ان خمسة منهم وهم فلان وفلان وذكر اسماءهم
في الصك عليه الف درهم ثم مات بعد ذلك
فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فشهد
الشهود على اقراره وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا
حاضرين عند الاقرار فان اقر سائر الورثة باساعي

هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كما لو اقرَّ الرجل
لنائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم
والنسب وادعى المال كان المال له وإن جحد سائر
الورثة اسماؤهم كلف المدعون اقامة البينة على انهم
يسمون بالاسماء التي ذكرها الشهود فان اقاموا البينة
ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضى لهم بالمال
(كذا افاده)

مطلب

تعارضت بينتان احدهما
تبطل الاخرى

﴿ قاعدة ﴾ البينتان اذا تعارضتا واحداهما تبطل
الاخرى قدمت التي تبطل على الاخرى (كذا في
القنية عن المحيط) كشاهدي بيع واقالة واقرار وبراء
قال وليحفظ فانه يخرج عليه كثير من المسائل ومثله
في التنقيح

مطلب

الشهادة بالحيوان

﴿ فائدة ﴾ الشهادة بالحيوان يشترط فيها ذكر
الجنس (كذا ذكره في المحل المذكور) قال كالفرس
والحمار والبغل والابل ولا يكتفى بقوله دابة او حيوان
ثم قال ولا يشترط ذكر الذكورة والانوثة لان الذكر
والانثى في الحيوان جنس واحد (كذا افاده او اخر
فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل من الخانية)

﴿فائدة﴾ الاقرار باليد بطريق الغصب اقرار
باليد (كذا آخر الفصل المذكور من الخانية) بيانه
رجل ادعى على آخر مجرى نهر في ارضه واحضر شهوداً
انه كان يجري فيها نهره ولم يشهدوا بان ذلك كان بحق
فلم يحكم بشهادتهم ثم اقر المدعى عليه انه كان يجري فيها
الماء ولكنه غاصب وليس له حق يصير مقرراً له باليد
ولا تقبل منه دعوى الغصب الاً بينة

﴿قاعدة﴾ شهادة الانسان على فعل نفسه باطلة
(كذا اول فصل الشهادة الباطلة من الخانية) بيانه
رجل اشترى من آخر مكيلاً او موزوناً ثم طالبه بعد
ذلك بالثمن فانكر القبض فأتى بشاهدين شهدا بالبيع
والقبض وانهما كالا ذلك او وزناه للمشتري بطلت
شهادتهما ومثل الفعل المحسوس القول ايضاً كما لو
شهدا ان فلاناً قال لامرأته ان كلمت فلاناً وفلاناً
فانت طالق فشهد فلان وفلان المذكوران انه قال
لها وانها كلمتهما وقيل في الموزون والمذروع ان كان
رب المال حاضراً جازت شهادتهما

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في

مطلب

الاقرار باليد بطريق
الغصب اقرار باليد

مطلب

شهادة الانسان على
فعل نفسه باطلة

مطلب

الشهادة اذا بطلت في
البعض بطلت في الكل

الكل (كذا في الفصل المذكور من الخانية) بيانه
 شهد أربعة من النصارى على نصراني انه زنى بامرأة
 مسلمة قالوا اكرهها حد النصراني وان لم يشهدا بالاكراه
 بل بالطوع سقط عنه الحد وعزروا لحق المسلمة لان
 شهادتهم على المسلمة باطلة ومتى بطلت الشهادة في
 البعض اي في حق المسلمة بطلت في الكل فبطلت
 في حق النصراني ايضاً ومثله لو شهدوا على الوقف
 وشروطه بالتسامع فان الشهادة ترد في كليهما لانها
 شهادة واحدة وحيث ردت في الشروط فترد في الوقف
 ايضاً (كذا في الهندية من خلال المحاضر) ولو ادعى على
 رجل ما اين معلوم وآخر مجهول فشهد شاهدان بهما
 لا تقبل على المجهول ولا على المعلوم ايضاً (كذا في
 جواهر الفتاوى)

مطاب
 التناقض يمنع صحة
 الشهادة كما يمنع صحة
 الدعوى

﴿ قاعدة ﴾ التناقض يمنع صحة الشهادة كما يمنع صحة
 الدعوى (كذا آخر الفصل المذكور من الخانية) بيانه
 امرأة وكلت رجلاً بقبض مهرها من زوجها فادعى
 الزوج انها اختلعت منه على كذا قبل ذلك فشهد
 الوكيل مع آخر على الخلع على كذا لا تقبل شهادة

الوكيل لمكان التناقض لان طلبه المهر من الزوج دل
على قيام النكاح والشهادة بالخلع تناقض وكالته
بالطلب فردت

﴿قاعدة﴾ الشهادة متى خالفت الدعوى بزيادة
مقدارية او اعتبارية لا تصح بيانه رجل ادعى على آخر
نصف دار او الف درهم فانكر المدعى عليه فأتى المدعى
بشاهدين شهدا له بكل الدار او بالف درهم لا تقبل
هذه الشهادة لانها زادت زيادة مقدارية. والزيادة
الاعتبارية هي كون الشهادة زائدة عن دعوى المدعى
اعتباراً كما لو ادعى على رجل داراً اثنان عن ابيه فانكر
المدعى عليه فأتى المدعى بشاهدين شهدا له ان هذه الدار
ملك المدعى لا تقبل هذه الشهادة لانها خالفت
الدعوى بزيادة اعتبارية لان دعواه مقيدة بالارث
والشهادة مطلقة ومن المعلوم ان المطلق اكثر من
المقيد في الاعتبار (كذا في فصل الشهادة تخالف
الدعوى من الخانية)

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا خالفت الدعوى بنقص
عنها مع اتفاق الشاهدين صحت (كذا افاده في المحل

مطلب

الشهادة اذا خالفت
الدعوى بزيادة مقدارية
او اعتبارية

مطلب

الشهادة اذا خالفت
الدعوى بنقص عنها
مع اتفاق الشاهدين
صحت

المذكور من الخانية) بيانه رجل ادعى على آخر ألفاً وخمسمائة لو أتى بشاهدين على ألف صححت على ألف وكذلك لو ادعى داراً وأتى بشاهدين شهدا له بنصفها صححت على النصف ثم ذكر مسائل اختلاف الشاهدين وما يلزم فيه التوفيق من المدعي وما لا يلزم فاذا أردت ذلك فارجع إلى المحل المذكور

﴿قاعدة﴾ ما يبطل الشهادة لمخالفتها الدعوى في المقدار أو الاعتبار بالزيادة يبطلها لمخالفتها بذلك في الزمن (كذا إفاده في المحل المذكور) بيانه رجل ادعى بدار أنها له منذ سنة وأتى بشاهدين شهدا له أنها له منذ عشرين سنة لا تقبل هذه الشهادة لمخالفتها الدعوى بالزيادة في الزمن ولو كان ذلك بالعكس صححت لأن الشهادة باقيل مما ادعى المدعي في الزمن

﴿قاعدة﴾ الشهادة إذا خالفت الدعوى بالسبب مع اتحاد الحكم صححت (كذا إفاده في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل ادعى على آخر ألفاً أنه كفل له بها عن فلان وأتى بشاهدي اقرار على المدعى عليه أنه أقر بكفاله فلاناً غير الذي سمي المدعي بالالف

مطلب

ما يبطل الشهادة لمخالفتها في المقدار أو الاعتبار بالزيادة يبطلها لمخالفتها بذلك في الزمن

مطلب

الشهادة إذا خالفت الدعوى بالسبب مع اتحاد الحكم صححت

فانه ياخذه بالمال لان الحكم متحد وان اختلف السبب
لان الحكم مال كفالة والسبب هل هو زيد او عمرو
فهذا لا يضر ومثال ما اختلف فيه الحكم لو ادعى عليه
بالف قرضاً وشهد الشهود بالف ارثاً لا يصح لان الحكم
مختلف فحكم القرض هنا لم يتعلق به حق الغير وحكم
الارث يتعلق به حق الغير كتنفيذ الوصايا وقضاء
ديون الميت فهذا غير هذا فتأمل

مطلب

في اختلاف الشاهدين

❖ فائدة ❖ اختلاف الشاهدين في الزمان او المكان
او الانشاء او الاقرار او البسة المدعى عليه او مركوبه
او فيمن كان حاضراً معها وكانت الشهادة على قول
محض كالبيع والاجارة والطلاق والعنق والصلح والابراء
لا يبطل الشهادة (كذا في فصل الشهادة مخالف
الدعوى من الخانية)

مطلب

تكذيب المدعي شهوده

❖ فائدة ❖ تكذيب المدعي شهوده في كل ما شهدوا
به او بعضه يبطل الشهادة (كذا في فصل تكذيب
الشهود من الخانية) بيانه رجل ادعى على آخر داراً
في يده واقام البينة على وارضع اليد بعد انكاره ان الدار
للمدعي ثم اقر ان الدار لفلان لا حق لي فيها بطلت

الشهادة وكذا لو قضى القاضي بينته وبعد المحكم قال
أن البناء ملك المدعى عليه ولم يزل له أو قبل القضاء
بطلت الشهادة والقضاء لانه كذب شهوده في الصورة
الاولى بكل ما شهدوا به وفي الثانية ببعض ما شهدوا به
وهو البناء

مطلب

الشهادة بما علم
الشاهدان سببه حرام
أو باطل

﴿فائدة﴾ الشهادة بما علم الشاهد أن سببه باطل
أو حرام لا تجوز (كذا في أول فصل الشاهد من
الحنانية) بيانه رجل أقر بأن لفلان عليه الفأ ويعلم
الشاهد أن سبب هذا الاقرار قمار مثلاً لا يجوز له أن
يشهد وحكي عن أبي القاسم الصفار أن رجلاً أخذ من
السلطان سوق النخاسين مقاطعة كل شهر بكذا واشهد
شهوداً قال رحمه الله تعالى عدل المقطع والآخذ عن
سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل عليهم اللعن
ثم شهدوا باطل

مطلب

الشهادة على الشهادة
تجوز إلا في الحدود
والنصاص

﴿قاعدة﴾ الشهادة على الشهادة تجوز في كل شيء
في الحدود والنصاص (كذا أول فصل الشهادة
من الشهادة من الحنانية) وتجوز شهادة الرجلين أو
رجل وامرأتين على شهادة رجلين أو أكثر وقال رحمه

الله تعالى لا تجوز الا ان يشهد على كل اصل فرعان
 ﴿فائدة﴾ الشهادة على الشهادة لا تجوز الا ان
 يكون الاصل مريضاً في المصر لا يقدر ان يحضر لاداء
 الشهادة او ميتاً او غائباً غيبة سفر ثلاثة ايام وليا لها
 (كذا في المحل المذكور) ثم قال وعن ابي يوسف اذا
 كان شاهد الاصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة
 لا يبيت في منزله جازت وعن محمد تجوز وان كان
 الاصل في المصر بلا عذر

﴿فائدة﴾ كتاب القاضي لا يكتبه الا القاضي الذي
 يملك اقامة الجماعة (كذا في آخر كتاب القاضي من
 الخانية) قال ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضي
 رستاق وانما يقبل كتاب القاضي المولى الذي يملك
 الجماعة

﴿فائدة﴾ لا يسمع القاضي دفع المدعى عليه بدون
 دعوى او تعرض من المدعي (كذا او آخر كتاب
 القاضي من الخانية) بيانه رجل قال للقاضي كان
 لفلان عليّ مائة وقضيته اياها واخاف بعد ذلك ان
 ينكر فسله عنها فان انكر اثبت ذلك بالبينه لا يسمع

مطلب

تجوز الشهادة على
 الشهادة بمرض الاصل
 او موته او غيبته

مطلب

كتاب القاضي

مطلب

لا يسمع القاضي دفع
 المدعى عليه بدون
 دعوى او تعرض من
 المدعي

القاضي ذلك منه ويستثنى من ذلك المرأة اذا اتت
القاضي فقالت ان زوجي فلاناً طلقني ثلاثاً وانقضت
عدتي وتزوجت بآخر واخاف ان ينكر الطلاق فسله
ايها القاضي فان انكر اثبت عليه بالبينة قال الشيخ
الامام شمس الائمة الحلواني يسأله القاضي هنا اجماً
(كذا افاده في المحل المذكور)

مسائل الوكالة

فائدة الوكالة الوكيل العام يملك المعاوضات لا
الهبات والاعتاق (كذا اول كتاب الوكالة من
الحنانية) قال رحمه الله وعليه الفتوى بيانه ان الوكيل
وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق
والوقف والهبة والصدقة على المفتي به ثم قال وصورة
الوكالة العامة ان يقول الرجل لآخر وكلتك في
جميع اموري التي يجوز التوكيل بها (كذا افاده في
المحل المذكور) بخلاف قوله وكلتك في جميع اموري
واقمتك مقام نفسي فانها لا تكون عامة

فائدة الوكالة بالخصومة بغير رضى الخصم
لا تجوز بغير عذر عند الامام اذا لم يكن الموكل

مطلب
ما يملكه الوكيل العام

مطلب
الوكالة بالخصومة بغير
رضى الخصم

حاضراً مجلس القضاء اما اذا كان الموكل حاضراً
مجلس المحكم فتجوز الوكالة بلا خلاف بين الامام
وصاحبيه في ذلك . قال في الحانية اول فصل
في التوكيل بالخصومة ثم انما لا يجوز التوكيل بغير رضى
الخصم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لمن لا عذر به اذا
لم يكن الموكل حاضراً مجلس القضاء مع الوكيل . انتهى
﴿قاعدة﴾ الوكالة تقبل التعليق بالشرط (كذا
افاده في المحل المذكور) ومن تفرعات التعليق بالشرط
ما يسمونه الوكالة الدورية قال في المحل المذكور واذا
وكل الرجل الرجل بطلاق امرأته او غير ذلك وقال
كلما عزلتك فانت وكيل فكلما عزله صار وكيلاً لانه علق
الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط اي
شرط كان فاذا عزله يصير وكيلاً ثم قال قال نصير بن
يحيى تجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة
لا تجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو جاز
التوكيل بهذا الشرط لا يتمكن من اخراجه عن الوكالة
فتصير لازمة وقال الفقيه ابو جعفر انما اختلف نصير
ابن يحيى ومحمد بن سلمة في جواز التوكيل بهذا

مطلب

الوكالة تقبل التعليق
بالشرط

الشرط لان محمد بن سلمة يقول تفسير هذا الكلام اني
كلما اخرجتك عن الوكالة فانت وكيل بهذه الوكالة
ولو صرح بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت
على وجه يرد عليه العزل وهو قصد ان لا يرد العزل
على الوكالة وتفسير هذا الكلام عند نصير انه متى
اخرجه عن هذه الوكالة صار وكيلاً بوكالة مستقبلية
تعلق لزومها ببطلان الوكالة الاولى ولو صرح بذلك
كان جائزاً ولا يكون مخالفاً لحكم الشرع انتهى . اقول
المراد من موافقة الشرع ومخالفته ان بقاءه وكيلاً هل
هو بالوكالة الاولى ام بوكالة جديدة فان كان بالوكالة
الاولى فهنا مخالفة للشرع لورود الوكالة على وجه
يتأتى فيه العزل شرعاً فان دامت ولم يرد عليها العزل
فقد خالف الشرعية وان قيل بوكالة مستقبلية
جديدة فلم يكن مخالفاً للشرع في ذلك فتأمل

مطلب

الوكيل بقبض الدين
يملك الخصومة

﴿فائدة﴾ الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة
(كذا في الخانية من الوكالة بالخصومة) بيانه رجل
وكل آخر بقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات
الوكالة بالبينة فشهد شاهدان ان الموكل وكاله

بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
يصير وكيلاً بالقبض والخصومة بخلاف ما لو شهدا انه
امر باخذ دينه من فلان فانه لا يكون وكيلاً
بالخصومة هنا (كذا افاده في المحل المذكور)

مطالب

البينة على المال لا
تقبل الا من خصم

﴿قاعدة﴾ البينة على المال لا تقبل الا من خصم
(كذا ذكر في المحل المذكور) بيانه رجل ادعى على
آخر انه وكيل فلان الغائب بقبض ما على الآخر له
وهو كذا فاعترف بوكالته وانكر الدين فاراد ان يقيم
البينة على المال لا تقبل لما قلنا من عدم قبول البينة
على المال الا من خصم وقرار المديون بالوكالة
لا يكون ثبوتاً لها ولا بد من اثبات الوكالة واقامة البينة
بعده على الدين وان كانت في الصورة المذكورة مع
الاعتراف لان اثباتها مخافة جمود الغائب ومثله لو جحد
الوكالة والمال معاً قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
لا اقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة
فان اقامها على الوكالة والدين جملة قال ابو حنيفة
يقضى بالوكالة وتعاد البينة للدين وقال محمد يقضى
بالوكالة والدين ولا يلزم اعادة البينة قال قاضي خان

ومحمد اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله (كذا افاده)

❖ فائدة ❖ الوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل وكل آخر بقبض فرس له عند زيد فانكر زيد الفرس واراد الوكيل المزبور اقامة البينة على ملك الفرس للموكل لا تسمع بينته لما قلنا من انه ليس بخصم

❖ قاعدة ❖ القول قول الوكيل في نفي الضمان وايصال الامانة لصاحبها (كذا في الخانية من التوكيل بالخصومة بيانه ان هنا مسالتين . الاولى لو ان رجلاً وكل آخر بقبض دينه من فلان ثم تداعى الوكيل مع موكله فقال الموكل وكلته بقبض ديني من فلان فقبضه ولم يوصله اليّ وقال الوكيل بل قبضته واوصلته الى الموكل كان القول في ذلك قول الوكيل بيمينه لانه امين والمال الذي قبضه في يده امانة فالقول قوله في اوصول الامانة وعدم الضمان . والمسالة الثانية اذا وكل رجل آخر بان يستقرض له من فلان كذا دراهم ثم تخاصم فقال الوكيل اخذت من

مطلب

الوكيل بقبض العين
لا يملك الخصومة

مطلب

القول قول الوكيل
في نفي الضمان
واوصول الامانة
لصاحبها

المقرض واوصلته المستقرض الذي هو الموكل فانكر
الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل يريد بهذا
الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال
عليه والفرق بين كل من المسالتين ظاهر لان الوكيل
في الاولى لم يوجب مالا على موكله بل نفى الضمان عن
نفسه وفي الثانية وان كان نفى الضمان عن نفسه الا انه
اوجب المال على الموكل ولذلك لم يقبل قوله

﴿فائدة﴾ الوكيل بالبيع لا يملك البيع ممن لا تجوز
شهادته له اي بثن المثل او اقل اما باكثر فيجوز كما
صرح به في الفصل بعده (كذا في الخيانة او اخر
التوكيل بالخصومة) ثم قال رجل دفع مالا الى رجل
وامره ان يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على
ابن كبير له جاز في قولهم وليس هذا كالتوكيل بالبيع
اذا باع ممن لا تقبل شهادته له لان ثمة الوكيل
متهم في البيع من ولده بخلاف الصدقة . انتهى

﴿فائدة﴾ الوكيل بنكاح امرأة بعينها له ان
يزوجها لنفسه بخلاف التوكيل بشراء شيء بعينه فانه
لا يصح ان يشريه لنفسه (كذا في الخيانة اول فصل

مطلب

الوكيل بالبيع لا يملك
البيع ممن لا تجوز
شهادته له

مطلب

الوكيل بنكاح امرأة
بعينها له ان يزوجه
لنفسه

التوكيل بالبيع والشراء)

﴿فائدة﴾ التوكيل بالشراء يملك ابراء البائع
عن العيب (كذا اول فصل التوكيل من الخمانية)
﴿قاعدة﴾ الواحد لا يتولى طرفي العقد الا في
مسائل . الاب اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه او
باع ماله من ولده وهذا يكفي بلفظ واحد ايضاً قال
الشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاده هذا اذا اتى بلفظ
يكون اصيلاً في هذا اللفظ فان باع ماله فقال بعت
هذا من ولدي فانه يكفي بقوله بعت اما اذا اتى بلفظ
لا يكون اصيلاً هو في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع
ماله من ولده فقال اشتريت هذا المال لولدي لا
يكتفي بقوله اشتريت ويحتاج الى قوله بعت وهو في
الوجهين يتولى العقد من الجانبين . الثانية الوصي اذا
باع ماله من اليتيم او اشترى مال اليتيم لنفسه وكان
ذلك خيراً لليتيم . الثالثة الوصي اذا اشترى مال اليتيم
للقاضي بامر القاضي يتولى العقد من الجانبين . الرابعة
العبد يشترى نفسه من مولاه بامر المولى (كذا افاده
في الخمانية في فصل التوكيل بالبيع والشراء)

مطلب

التوكيل بالشراء يملك
ابراء البائع عن العيب

مطلب

الواحد لا يتولى طرفي
العقد الا في مسائل

مطلب

الوكيل اذا سكر
واختلط عقله فباع او
اشترى للموكل لا ينفذ

﴿فائدة﴾ الوكيل اذا سكر واختلط عقله فباع او
اشترى للموكل لا ينفذ (كذا افاده في المحل المذكور
من الخانية) وذكر قولاً آخر في النفاذ الا ان الاول
عالمه وذكر المسألة ايضاً ابن نجيم في الاشباه في احكام
السكران ومشى على عدم النفوذ

مطلب

التوكيل بالشراء مع
بيان جنس المشتري
صحيح

﴿فائدة﴾ التوكيل بالشراء مع بيان جنس المشتري
صحيح بين الثمن او لا (كذا افاده في المحل المذكور)
بيان رجل وكل آخر بشراء ثوب هروي او شامي صح
وان لم يبين الثمن بخلاف ما اذا قال اشتر لي ثوباً او
حيواناً او دابة فانه لا يصح

مطلب

الوكالة ببيع ماله حمل
وموئنه تنقيد ببلده

﴿فائدة﴾ الوكالة ببيع ماله حمل وموئنه تنقيد
ببلده (كذا ذكره في الخانية في التوكيل بالبيع) ثم قال
وان لم يكن له حمل وموئنه لا يتقيد الامر بتلك البلدة

مطلب

التوكيل بشراء ماله
مواسم مخصوصة يتقيد بها

﴿فائدة﴾ التوكيل بشراء ماله مواسم مخصوصة
يتقيد بها (كذا افاده في الخانية من المحل المزبور)
بيان رجل وكل رجلاً بشراء فحم او جمد فانه يتقيد
بتلك السنة في موسمها فلو شراه بعد ذلك لا ينفذ
على الامر

﴿ فائدة ﴾ الوكيل بالزواج ليس له ان يوكل
فان وكل وزوج الثاني بمحضة الاول جاز (كذا افاده
في الخانية في فصل التوكيل بالنكاح)

مطلب
الوكيل بالزواج ليس
له ان يوكل

﴿ فائدة ﴾ التوكيل بمحمل الاضافه (كذا ذكره
قاضي خان في فصل التوكيل بالنكاح) بيانه امرأة
قالت لرجل اني اختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك
وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز لان التوكيل بمحمل
الاضافة

مطلب
التوكيل بمحمل
الاضافة

﴿ قاعدة ﴾ احد الوكيلين ينفرد بالخصومة عندنا
(كذا في الخانية قبيل مسائل التوكيل بالطلاق)
ثم قال وينفرد ايضاً احد الوكيلين بالطلاق والعتاق
بغير مال والهبة

مطلب
احد الوكيلين ينفرد
بالخصومة عندنا

﴿ فائدة ﴾ الوكيل بالارسال لا يملك التعليق (كذا
في الخانية اول مسائل التوكيل بالطلاق) بيانه
رجل وكل آخر بطلاق امرأته فخلعها لا يقع ثم قال
وقال ابو جعفر يقع وعمله ثم قال بعد ذلك الرضاء
بالرجعي لا يكون رضاء بالبائن وعليه كثير من المشايخ
وان كان الرضاء بالطلاق بلا بدل فالبدل اولى لما

مطلب
الوكيل بالارسال لا
يملك التعليق

قلنا من الفرق بين الرجعي والبائن وهو ظاهر

﴿ مسائل الكفالة ﴾

﴿ فائدة ﴾ تعليق الكفالة بنوعيتها بشرط متعارف
يصح (كذا في الخانية اول كتاب الكفالة) بيانه ان
التعليق اما ان يكون بمحض الشرط كقوله ان هبت
الريح او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الاجنبي فانا
كفيل بنفس فلان او بما عليه من المال فلا يصير
كفيلاً لان هذا الشرط غير متعارف والمتعارف كان
يعلق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب لامكان
التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطالب البلد فانا كفيل
(كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ تأجيل الكفالة الى اجل مجهول يصح
(كذا في الخانية في المحل المذكور) بيانه رجل كفيل
رجلاً الى الحصاد او الدياس او خروج العطاء جاز
تاخير الكفالة الى ذلك الوقت اما لو قال كفلت
بنفس فلان الى ان تمطر السماء او تهب الريح صار
كفيلاً في الحال وبطل الاجل (كذا في الخانية)

مطلب

تعليق الكفالة بنوعيتها
بشرط متعارف يصح

مطلب

تأجيل الكفالة الى
اجل مجهول

من المحل المذكور

﴿قاعدة﴾ كل جهالة تتحملها الكفالة بالمال تتحملها الكفالة بالنفس ومالا فلا (كذا في الخانية اول كتاب الكفالة) بيانه مامر من جهالة مدة الحصاد والدياس فان الكفالة صحيحة بخلاف هبوب الريح ونزول المطر

﴿فائدة﴾ حق الكفالة موروث (كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل كفّل آخر على مال معلوم فمات المكفول له فيبقى حق الكفالة ارثاً للورثة يطالبون به الكفيل ولا يسقط بموت المكفول له (كذا افاده في المحل المزبور)

﴿فائدة﴾ تسليم المكفول نفسه الى المكفول له براءة للكفيل (كذا افاده في الخانية اول مسائل التسليم) وشرط ذلك ان يقول المكفول للمكفول له سلمت نفسي اليك عن الكفيل فان لم يقل عن الكفيل لا يكون ذلك براءة للكفيل (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ تعليق كفالة المال على عدم الموافاة بالنفس صحيح (كذا في الخانية اول مسائل التسليم بيانه

مطلب

كل جهالة تتحملها الكفالة بالمال تتحملها الكفالة بالنفس ومالا فلا

مطلب

حق الكفالة موروث

مطلب

تسليم المكفول نفسه براءة للكفيل

مطلب

تعليق كفالة المال على عدم الموافاة بالنفس

رجل له على آخر الف فقال لصاحب المال واحد انا
كفيله الى غد فان لم اواف بنفسه غدا فعليّ الالف
فتلزمه الالف ان لم يواف به

﴿قاعدة﴾ من انكر فعل غيره كان القول قوله
ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الاّ بحجة (كذا اول
مسائل التسليم من الخانية) ويخرج على هاتين
القاعدتين ما لا ينحصر من المسائل والاصل في ذلك
ان المتمسك بالاصل يكون القول قوله والبينة في
جهة خصمه

مطلب

من انكر فعل غيره

﴿فائدة﴾ موت الاصيل يسقط كفالة النفس
(كذا في الخانية في مسائل التسليم) ثم قال ولو اعطى
الكفيل بالنفس كفيلاً بنفسه فمات الاصيل برئ
الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الثاني
لانه اصيل بالنسبة اليه

مطلب

موت الاصيل يسقط
كفالة النفس

﴿فائدة﴾ المكتوب اليه السفحة متى قراها وقال
لمن اتى بها قبلتها او كتبها عندي او اثبتها لزمه ما فيها
(كذا افاده في الخانية في مسائل السفحة اولها)
والسفحة بضم السين وسكون الفاء وفتح المثناة واحدة

مطلب

المكتوب اليه السفحة
متى قراها

السفاتح وهي القرض لسقوط خطر الطريق (كذا
افاده ابن نجيم

﴿فائدة﴾ الكفيل بالنفس اذا سلم المكفول في
موضع لا يقدر الطالب فيه على اخذ حقه منه لا يخرج
عن العهدة (كذا في الخانية آخر الصلح عن الدين)
ثم قال وكذا الغاصب اذا رد المغصوب في موضع
يخاف عليه لا يجبر المغصوب منه على القبول وكذا
المديون اذا دفع للدائن الدين على ما اختاره ابو
الليث لا يجبر الدائن على القبول (كذا افاده في المحل
المذكور)

﴿قاعدة﴾ الاقرار متى قرن بالعرض يجعل ابتداء
تمليك (كذا في الخانية في فصل الابرأء عن البعض
بشرط) بيانه رجل ادعى على امرأة انه تزوجها فتمجدت
فصالحها على مائة درهم على ان تقر بذلك فافقت
صح ولزمه المال وكذلك الرجل اذا قال لغيره اقر لي
بهذا العبد على ان اعطيك مائة درهم فاقر يصير مبيعاً
(كذا افاده في المحل المزبور)

مطلب
الكفيل بالنفس اذا
سلم المكفول في
موضع لا يقدر

مطلب
الاقرار اذا قرن
بالعرض

مسائل الصلح مع العمال

فائدة * صلح المعتدة بالحيض مع الزوج على النفقة حتى تنقضي عدتها بدراهم معلومة لا يجوز (كذا في الخانية في الفصل المذكور) وإنما قال المعتدة بالحيض لان صلح المعتدة بالاشهر يصح ثم قال وان صالحت المبانة زوجها عن سكناها على دراهم معلومة لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهو لا يقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان او بغير عوض . انتهى

قاعدة * الصلح على دين بدين لا يجوز (كذا في الخانية اول باب صلح العمال) بيانه رجل دفع لآخر غزلاً لينسج له ثوباً معلوم الطول والعرض فنسجه على خلاف ما امره فصاحب الغزل بالخيار ان شاء اخذ الثوب ودفع له اجر مثله وان شاء ضمنه الغزل فلو ضمنه الغزل وصالحه على ثمنه الى شهر لا يجوز لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه على دراهم الى اجل كان ذلك ديناً بدين ومثله ما في الدرر لو كان له كرخطة على رجل فصالحه عليه بدراهم الى اجل لا

مطلب

صلح المعتدة بالحيض مع الزوج على النفقة

مطلب

الصلح على دين بدين

يصح لانها افترقا عن دين بدين ولا يشتبه عليك ما
اذا كان له على رجل الف درهم فصالحه على خمسمائة
مؤجلة فانه يصح لان هذا حط من الالف والمبلغ
واحد فان صالحه على ذلك بدنانير مؤجلة لا يصح والسر
فيه ان صلح الدراهم بالدنانير صار صرفا والصرف في
مثله يشترط الماثلة والتبايض وفي غير جنسه يشترط
القبض كما هو معلوم

مطلب
الصلح مع المودع اذا
ادعى الهلاك او الرد

فائدة * الصلح مع المودع اذا ادعى الهلاك او
الرد جائز (كذا في الخانية في فصل صلح العمال وغيرهم)
ثم قال وكذا الجواب مع المرتين اذا ادعى الهلاك او
الرد فان اردت تفرعات المسالة فارجع الى المحل
المذكور من الخانية ففيه ما يشفي الغليل

مطلب
الصلح عن الحدود
باطل

قاعدة * الصلح عن الحدود باطل (كذا في الخانية
او اخر باب صلح العمال) ثم اذا صالح وعفا هل يسقط
الحد او لا ففي حد القذف ان كان العفو قبل ان يرفع
الامر الى الحاكم سقط وبعده لا وكذلك صلح السارق
مع صاحب المال لو اراد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه
السارق على دراهم فانه باطل ويجب ردها للسارق

﴿ فائدة ﴾ صلح الشفيع ليسلم شفيعه باطل (كذا في
الخانية اول باب الصلح عن العقار) قال رجل
اشترى داراً لها شفيع فصالح الشفيع على ان يعطي الشفيع
دراهم معلومة فسلم الشفيع الشفعة بطلت شفيعه ولا
يجب المال على المشتري . انتهى . ثم ان كان صلحه على
ان ياخذ نصف الدار او حصته منها بما خصه من الثمن
جاز (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
صلح الشفيع ليسلم
شفيعه باطل

﴿ فائدة ﴾ الشفعة تبطل بموت الشفيع لا بموت
المشتري (كذا في الخانية في باب الصلح عن العقار)
قال ولو مات المشتري فصالح ورثته الشفيع على ان
يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذاً
بالشفعة لا بيعاً لان الشفعة تبطل بموت الشفيع لا
بموت المشتري . انتهى

مطلب
تبطل الشفعة بموت
الشفيع

﴿ فائدة ﴾ الصلح على بقاء ما هو مستحق البقاء باطل
(كذا في الخانية قبيل فصل الصلح عن دعوى العقار)
بيانه رجل له باب في غرفة او كوة فخاصه جاره فصالح
جاره على دراهم معلومة دفعها له ليترك له الكوة ولا
يسدها كان ذلك باطلاً لان الجار ظالم في منع

مطلب
صلح على بقاء ما هو
مستحق البقاء باطل

صاحب الكوة عن الانتفاع بمال نفسه فانما ياخذ
المال ليكف عن الظلم والكف عن الظلم من حيث
هو واجب وكذا لو كان الصلح بينهما على ان ياخذ
صاحب الكوة دراهم ليسد الكوة او الباب كان باطلاً
لان الجار انما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن
التصرف في ملكه لا على وجه الازالة والتملك من
الغير وذلك باطل (كذا افاده في المحل المذكور
اواخر الباب)

مطلب
الصلح على معدوم
مجهول لا يجوز

﴿ فائدة ﴾ الصلح على معدوم مجهول لا يجوز (كذا
افاده في الخاتمة آخر فصل الصلح عن دعوى العقار)
بيانه رجل ادعى على آخر نخلة فصالحه على ثمرتها سنة
او اكثر لا يصح لان الصلح على معدوم مجهول يحتاج الى
تسليم وتسام (كذا افاده)

﴿ مسائل المحيطان ﴾

﴿ فائدة ﴾ اذا تهدم الجدار بين اثنين واحدهما
يتضرر اذا لم يكن ساتر يجبر الشريك على عمارته (كذا
في الخاتمة اول الباب في المحيطان والطرق) قال جدار

مطلب
جدار بين اثنين تهدم

بين اثنين انهم ولا أحدهما بنات ونسوة فاراد صاحب
العيال ان يبنياه وابي الآخر قال بعضهم لا يجبر الابي
وقال ابو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون
بينهما سترة وقيل ان كان بناء السترة لصاحب العيال
في حصته ممكناً بان يكون الحائط قابل القسمة لا
يجبر والا فيجبر

مطلب

لصاحب الحمولة على
الحائط المشترك
تسفييل حمولته

❖ فائدة ❖ لصاحب الحمولة على الحائط المشترك
ان يسفل حمولته وليس له ان يرفعها ولا ان يحولها يمنة
ويسرة (كذا في الخانية في باب المحيطان والطرق)
وعلى ذلك بان التسفييل اخف ضرراً على الحائط
من التحويل والرفع فله ان يسفل بدون اذن شريكه
واما تحويلها او رفعها الى اعلى مما كانت فليس له بدون
اذن الشريك فيه

مطلب

اراد احد الشريكين
في الحائط ان يضع
حمولة كشريكه

❖ فائدة ❖ الجدار المشترك اذا كان عليه حمولة
لاحد الشريكين واراد الشريك الثاني ان يضع حمولة
كما لشريكه والشريك يمنعه لعدم تحمل الحائط يقال
لصاحب الحمولة ان شئت فارفع من حمولتك بقدر ما
تتعادل مع الشريك يعني اذا كان لشريكه عشرة

جذوع مثلاً أراد الشريك الثاني وضع خمسة يقال
له حط خمسة من حمولتك حتى يتمكن الشريك من
وضع خمسته فينتفع الشريك كما انت منتفع او حط
جذوعك جميعها فلا يكون لواحد منكما جذوع
وذلك لان صاحب الحمولة ان كان وضع بغير اذن
الشريك فهو ظالم وان كان باذنه فهو مستعير والعارية
غير لازمة وهو كدار بين رجلين احدهما ساكن واراد
الآخر ان يسكن والدار لا تسع سكناهما فانها يتهايان
فيها قال ابو الليث هذا قول ابي القاسم وبقوله ناخذ
(كذا ذكره في الخانية في باب الحيطان والطرق)

﴿ فائدة ﴾ الحائط المشترك اذا بناه احد الشريكين
بعد ما انهدم من ماله في غيبة شريكه ثم حضر
الشريك واراد انتفاعه كما كانا يمنعه شريكه حتى
يدفع نصف قيمته (كذا ذكره في الباب المذكور من
الخانية)

﴿ فائدة ﴾ الحرت المشترك اذا ابي احد الشريكين
عن السقي يجبر (كذا ذكره في الخانية في المحل المذكور)
ثم قال قلت فان فسد الزرع قال لا ضمان على

مطلب
بني احد الشريكين
الحائط المشترك

مطلب
الحرت المشترك اذا
ابي احد الشريكين
عن السقي

الشريك وكان عليه ان يرفع الامر الى الحاكم فان
لم يسقه وفسد الزرع بعد فانه يضمن

مطلب

كل من يجبر على فعل
شيء مع شريكه اذا
فعله وحده

﴿ قاعدة ﴾ كل من يجبر على ان يفعل مع شريكه
فاذا فعل احدهما يكون متطوعاً وان كان لا يجبر
ففعل لا يكون متبرعاً بانه نهر بين رجلين كراه
احدهما او سفينة خربت فاصلحها او حمام فهذا يجبر
شريكه ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعاً
والغرفة فوق البيت لرجل آخر اذا انهدم فابي
صاحب السفلى ان يبني لا يجبر فان بناه صاحب العلو
لا يكون متبرعاً (كذا في الخانية في باب المحيطان
والطريق)

مطلب

لا يمنع احد من
التصرف في ملكه

﴿ قاعدة ﴾ لا يمنع الرجل من التصرف بملكه . بانه
ساحة وبناء لاثنين البناء لواحد والساحة للآخر
اراد صاحب الساحة البناء فيها فعارضه رب البناء
لانسداد الشمس والريح ليس لصاحب البناء المنع
وقال نصير له المنع والفتوى على الاول وهو ظاهر
الرواية وكذلك اذا اراد ان يبني اصطبلأ او حماماً
او تنوراً فليس لصاحب البناء منعه (كذا في الخانية

آخر باب الحيطان والطرق) قلت. القاعدة المذكورة
على قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقول نصير
قول ابي يوسف كما يفهم من نور العين غير ان الفتوى
اليوم على قول مشايخ بلخ الذي هو قول ابي يوسف
من ان الضرر اذا كان بينا يمنع وعلى هذا مشي مشايخ
الاسلام من زمن ابي السعود الى الآن كما هو مصرح
في فتاويهم كالرحيمية والفيضية وعلي اخندي وغيرها
ويتفرع على ذلك سد شباك جاره بما يحدثه من البناء
واحداث الطواحين والديباغات والتنور والمسايخ
وغسل الصوف وما اشبه ذلك فالجواب في كلها على
التفصيل ان كان الضرر بينا يمنع صاحب الملك من
التصرف والاحداث والا فلا ومثله في المنع

مطلب

لصاحب العلوان
يفعل فيه ما لا يضر

﴿ فائدة ﴾ لصاحب العلوان يفعل فيه ما لا يضر
كعكسه وعليه الفتوى (كذا آخر باب الحيطان
والطرق من الخانية) ثم ما يضر ليس له ان يفعله كل
منها الا باذن صاحبه وما اشكل امر ضرره منع كل
منها عنه (كذا في المحل المذكور)

مطلب

اصطلاح الفقهاء في
القديم ما لا يحفظ

﴿ قاعدة ﴾ القديم اذا اُطلق في اصطلاح الفقهاء

فالمراد به ما لا يحفظ اقرار المدعي والمدعى عليه
الا آياه (كذا ذكره في الخانية آخر باب الحيطان
والطرق)

❖ مسائل الاقرار ❖

❖ قاعدة ❖ كل اقرار علق بشرط مع خطر يكون
باطلاً (كذا في اقرار الخانية) قال رجل قال لفلان
عليّ الف درهم ان شاء فلان فقال فلان شئت كان
باطلاً وكذا كل اقرار علق بالشرط مع الخطر نحو
لفلان عليّ الف درهم ان دخلت الدار او ان هبت
الريح او ان قضى الله او ان يسر الله تعالى لنا او ان
اصبت مالا او ان كان حقاً الامر الفلاني كان باطلاً
(كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

كل اقرار علق بشرط
مع خطر

❖ فائدة ❖ ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه
به البيع والقسمة والاجارة والاجازة والرجعة على
خلاف فيها والصلح عن مال والابراء عن الدين
وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة
والاقرار والوقف والتحكيم وهو الرابع عشر (كذا في

مطلب

ما يبطل بالشرط
الفاسد ولا يصح تعليقه
به

متفرقات بيوع متن التنوير وذكر ما يصح تعليقه وما
تصح اضافته)

مطلب

تعليق الاقرار بشرط
واقع

﴿ قاعدة ﴾ تعليق الاقرار بشرط واقع البتة صحيح
(كذا في اقرار الخانية) بيانه رجل قال ان مت
فلفلان عليّ الف درهم كان عليه الالف مات او عاش
وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر او اذا افطر الناس
فله عليّ الف درهم صح الاقرار وبطل الاجل الا ان
يقر المقر له بالاجل او يثبت بالبينة (كذا افاده في
المحل المذكور) والفرق بين هذه القاعدة والتي قبلها
هو التعليق بالخطر ومعنى الخطر جهل الكون

مطلب

نصرفات العاقل
تحمّل على الصحة

﴿ قاعدة ﴾ كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه
الصحة بقضية الاصل (كذا في خال محاضر الهندية)
بيانه ادعى اقرار مورث وارضع اليده ببيع الدار وشهد
الشهود كذلك وحيث كان الاقرار محتتملاً ان يكون
قبل البيع فكل من الدعوى والشهادة باطل بناء
على ذلك فنقول هذا الزعم فاسد والاقرار بالبيع
صحيح تطبيقاً على القاعدة المذكورة

مطلب

المراد بالكتاب
المعنون

﴿ فائدة ﴾ كلما قالوا ان كان الكتاب مصدراً

مرسوماً فمرادهم ان يكون مكتوباً اوله بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر به فلان بن فلان على نفسه لفلان ابن فلان بالف درهم (كذا ذكر في الخانية في كتاب الاقرار)

مطلب

الاقرار عندنا يحمل على العرف

﴿قاعدة﴾ الاقرار عندنا يحمل على العرف لا على دقائق العربية (كذا في اقرار الدر المختار عند قول المتن) قال اليس لي عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا

مطلب

كتابة الصك بدون ان يقول اشهدوا عليّ بكذالاً يكون اقراراً

﴿فائدة﴾ كتابة الصك بدون قول المقر اشهدوا عليّ بكذالاً لا يكون اقراراً (كذا في الخانية من المحل المذكور) قال رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقراراً ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال. انتهى

مطلب

اذا اضاف المقر المقر به الى نفسه كان هبة

﴿قاعدة﴾ اذا اضاف المقر المقر به الى نفسه كان هبة فيشترط له ما يشترط للهبة (كذا افاده في الخانية في كتاب الاقرار) بيانه رجل قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان ليس باقرار وانما هو هبة حيث اضافه لنفسه بخلاف ما اذا قال جميع ما يعرف لي او جميع ما

ينسب اليّ فهو لفلان فانه يكون اقراراً الالهية (كذا
افاده في المحل المذكور)

مطلب
الدعوى المستندة الى
الاقرار لا تسمع

* فائدة * الدعوى المستندة الى الاقرار لا تسمع
على المفتي به بخلاف الاستناد الى الاقرار في الدفع
فانه يسمع عند العامة (كذا في الدر المختار اول
الاقرار)

مطلب
جميع البراءات تكون
على قياس جميع المال

* فائدة * جميع البراءات تكون على قياس جميع
المال (كذا في الخانية في فصل ما يكون بشيء
وبشئين) مراده ان كل موضع يكون فيه المال واحداً
تكون البراءة واحدة وكل موضع يقضى فيه بما لين
يقضى ببراءتين بيانه لو كان لرجل على رجل صكان
كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد
المطلوب براءة عن الف درهم في صك وبراءة عن
خمسائة في صك وقال المطلوب كان لك على الف
درهم وقد اخذت مني الف وخمسائة وقال الطالب
كان لي عليك الفان ولم اقبض منك شيئاً فان
المطلوب يبرأ عن الف وخمسائة ويرجع الطالب
عليه بخمسائة تمام الالفين (كذا افاده في المحل

المذكور

مطلب

ولد الميت اذا قبض
من الوصي تركته والده
ثم ادعى شيئاً

* فائدة * ولد الميت اذا قبض من الوصي تركته
والده واشهد على نفسه انه قبض تركته والده من وصيه
ولم يبق له من تركته والده قليل ولا كثير الا قد
استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئاً وقال
هذا من تركته والدي واقام البينة قبلت بينته (كذا
في الخانية في فصل في القبض والابراء من كتاب
الاقرار)

مطلب

اختلف الورثة مع
المقر له

* فائدة * اختلف الورثة مع المقر له فقال الورثة
كان اقراره في المرض وقال المقر له بل كان في الصحة
كان القول قول من يدعي المرض وان اقاما بينة فبينة
مدعي الصحة مقدمة وهو المقر له (كذا في الخانية في
فصل الاقرار في المرض)

مطلب

اقرار الصبي بالبلوغ
قبل اثني عشرة سنة
لا يصح

* فائدة * اقرار الصبي بالبلوغ قبل اثني عشرة
سنة لا يصح البتة وبعد اثني عشرة ينظر ان كان بحال
يحتمل مثله صح والا فلا (كذا في الخانية في فصل اقرار
المريض قبيل القسمة)

مسائل القسمة

فائدة عرض الطريق في المقاسمة عرض الباب الاعظم (كذا آخر كتاب القسمة من الخانية) ثم قال واذا كانت الدار بين رجلين وفيها طريق لغيرهما فارادا قسمتها واراد صاحب الطريق ان يمنعها لم يكن له ذلك ويترك الطريق عرضه عرض الباب الاعظم وطوله من باب الدار التي لها الطريق وتقسم بقية الدار بين الرجلين على حقوقهما

فائدة دعوى الغلط والغبن بعد اقراره بالاستيفاء لا تسمع (كذا في الخانية آخر باب ما يدخل في القسمة)

فائدة دعوى الغلط والغبن كما تسمع بعد التقاضي تسمع بعد التراضي هو الصحيح اي اذا لم يكن اقرار بالاستيفاء كما تقدم انفاً (كذا ذكره في المحل المذكور من الخانية)

فائدة قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائزة في كل شيء اذا لم يكن فيها غبن فاحش (كذا في

مطلب

عرض الطريق في المقاسمة

مطلب

دعوى الغلط والغبن بعد اقراره بالاستيفاء

لا تسمع

مطلب

دعوى الغلط والغبن

مطلب

قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائزة

الخانية في اول فصل قسمة الوصي والاب) ثم قال
وصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك
المجد اب الاب اذا لم يكن هناك وصي الاب وتجوز
قسمة وصي الام فيما تركت اذا لم يكن احد من هولاء
فيما سوى العقار

مطالب
قسمة الاراضي على
عدد السهام

❖ قاعدة ❖ قسمة الاراضي على عدد السهام (كذا
ذكر في الخانية في الفصل المذكور) بيانه ثلاثة نفر
بينهم اراض لا احدى عشرة اسهم وللثاني خمسة اسهم
وللثالث سهم واحد ارادوا قسمتها واراد صاحب
العشرة ان تقع سهامه متصلة في موضع واحد ولا يرضى
بذلك صاحب السهم الواحد تقسم الاراضي بينهم
متصلة كانت او متفرقة على قدر سهامهم اي ستة عشر
بينهما عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم واحد للثالث
وذلك بعد ان تعدل وتسوى ثم تجعل بنادق سهامهم
على عدد سهامهم ويقرع بينهم فاول بندقة تخرج توضع
على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام ثم ينظر
الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة يعطى له
اول سهم وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت

عليه البندقة فتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع
بين السهام الستة كذلك فأول بندقة تخرج توضع
على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة
لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق
الخمسة يعطى له ذلك السهم الواحد واربعة اسهم متصلة
بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحب الواحد
وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له
الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة
الباقية لصاحب الخمسة (كذا افاده في المحل
المذكور)

مطلب

قسمة الجمع بين
الوقف والمالك لا
تكون على وجه
الاجبار

﴿ فائدة ﴾ قسمة الجمع بين الوقف والمالك لا تكون
على وجه الاجبار (كذا في حاشية الدرر للشيخ الخططاوي
اول كتاب الوقف عند قول الشارح ولا يقسم الا
عندهما) وقال ولا بد ان تكون على وجه التراضي من
الشركاء . اه . فليحفظ فانه كثير الوقوع خصوصاً
في دمشق الشام

مطلب

يجبر المالك على
الانفاق على مملوكه

﴿ فائدة ﴾ يجبر المالك على الانفاق على مملوكه
(كذا ذكره في الخانية في قسمة الاب والوصي فان لم يكن

عند المالك ما ينفق يبيعه الحاكم ممن ينفق عليه فان لم يوجد مشتر فان نفقته تكون من بيت المال (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ المستأجر لا يقوم مقام من آجره بالرجوع (كذا في قسمة الاب والرعي من الخانية) بيانه حمام مشترك بين اثنين استأجر نصيب كل منها رجل ثم انفق احد المستأجرين في مرمته باذن من آجره ليس له ان يرجع على الذي لم يؤجره اذ لا يقوم مقام من آجره بالرجوع (كذا افاده في المحل المذكور) . قلت . ولا يخفى ان صورة المسالة في ايجار المشاع وعند الامام لا يصح فلعل ذلك على مذهب الصاحبين او مذهب من يراه

مطلب

المستأجر لا يقوم مقام من آجره بالرجوع

مطلب

المشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله

﴿ قاعدة ﴾ المشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله ميراثا (كذا في الخانية في قسمة الاب والوصي) بيانه رجل مات وترك ضيعة وخمسة بنين احدثهم صغير والباقي كبار اثنان منهم حاضران واثنان غائبان فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين فطلب هذا المشتري شريك بائعه بالقسمة عند القاضي واخبراه

بالقصة فالقاضي يأمر الشريك الحاضر بالقسمة
ويجعل رجلاً وكيلًا عن الغائبين وخصماً عن
الصغير لان المشتري قائم مقام بائعه وكان لبائعه ان
يطالب الشريك الحاضر بالقسمة اذا كانت الضيعة
ميراثاً والمشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله ميراثاً
(كذا افاده)

مطلب

المرأة اذا ادعت
الحمل وطلبت ارث
الحمل

﴿فائدة﴾ كل امرأة ادعت الحمل وطلبت ارث
الحمل فانها تعرض على امرأة ثقة او امرأتين فان
بان من علامات الحمل شيء اخروا القسمة او وقفوا
حصّة ذكر على ما عليه الفتوى وان لم يبن من
علامات الحمل شيء تقسم التركة ولا يانفت الى
قولها هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل اي عند
تحقق الحمل فان كانوا لا يرثون مع الابن بان مات
عن اخوة وامرأة حامل مثلاً يوقف جميع التركة ولا يقسم
لان في حق الاخوة شكاً (كذا في الخانية في قصة الاب
والوصي)

مطلب

امرأة ماتت وفي بطنها
ولد يتحرك

﴿فائدة﴾ امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتحرك فقال
بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفنت

المرأة كذلك ثم نبش قبرها فاذا معها بنت ميتة
وتركت المرأة زوجها وابوين هل يكون لهذه البنت
شيء من المال قال مشايخ بلخ ان اقر الورثة نكاهم ان
هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثت البنت ثم
يرث منها ورثتها وان جحدوا لم يقض لها بالميراث الا
ان يشهد عدول انها ولدت حية وانما يسعهم الشهادة
ان لم يفارقوا قبرها منذ دفنت وقد سمعوا صوت الولد
من القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان خرج الولد
وهو يصيح ومات قبل ان يخرج باقيه لا ميراث له ولا
يصلى عليه الا ان يخرج اكثر الولد وهو حي (كذا
افاده في الخانية آخر قسمة الاب والوصي)

﴿ مسائل المضاربة ﴾

﴿ فائدة ﴾ المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير
(كذا في الخانية اول كتاب المضاربة) قال لا تجوز
في المكيلات ولا في الموزونات ولا في العروض ولا
في الذهب والفضة اذا لم يكونا مضروبين وقال
محمد رحمه الله تعالى تجوز بالفلوس الرائجة

مطلب

لا تجوز المضاربة بغير
الدراهم والدنانير

مطلب

كل مضارب عمل
في المضاربة الفاسدة
وربح كان الربح لرب
المال والمضارب
اجر مثله

﴿ فائدة ﴾ كل مضارب عمل في المضاربة الفاسدة
وربح كان الربح لرب المال والمضارب اجر المثل
(كذا في الخانية في كتاب المضاربة) ثم قال وتفسد
المضاربة باشيء منها اذا شرط لاحدهما من الربح شيء خارج
عن الشركة كمائة درهم ومنها اذا شرط على المضارب
ضمان ما هلك في يده ومنها اذا شرط عمل رب المال
مع المضارب وكذلك شرط وكيل رب المال عمل
نفسه بخلاف الاب والجد والوصي اذا دفعوا مال
الصغير وشرطوا شيئاً من الربح وعمل أنفسهم فانه
يجوز ولا تفسد المضاربة ومنها اذا دفع الاب او الجد او
الوصي مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير فيها
فانها تفسد

مطلب

المضاربة لا تبطل
بالشرط الفاسد

﴿ فائدة ﴾ المضاربة لا تبطل بالشرط الفاسد الذي
لا يؤدي الى جهالة حصة المضارب من الربح (كذا في
المحل المذكور من الخانية) بيانه ان الشرط الفاسد في
المضاربة على وجهين فان كان شرطاً يؤدي الى جهالة
الربح مثل ان يشترط دفع المضارب دارة الى رب
المال ليسكنها فالمضاربة فاسدة وان كان الشرط على

رب المال كأن يدفع دارة الى المضارب مع نصف
الربح مثلاً فالمضاربة صحيحة والشرط باطل (كذا
افاده في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

المضارب اذا اقر في
مرضه ثم مات من
غير بيان

﴿ فائدة ﴾ المضارب اذا اقر في مرضه انه ربح الفاً ثم
مات من غير بيان لا ضمان عليه (كذا في المحل
المذكور من الخانية) ثم عاله فتعال لانه لم يقر بوصول
المال الى نفسه ولو اقر انه ربح الفاً ووصلت اليه ثم
مات يؤخذ ذلك من تركته لانه مات عجهلاً للامانة
(كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

المال اذا هلك في
المضاربة الفاسدة

﴿ فائدة ﴾ المال اذا هلك في المضاربة الفاسدة
عند المضارب لا يضمنه حيث لم يكن بفعله (كذا في
المضاربة من الخانية آخر الباب وقبل آخره) وجعل
قياس ذلك الاجبر المشترك فالخلاف الذي يجري في
الاجبر المشترك يجري فيه (كذا افاده)

مطلب

لا يفسد المزارعة كل
ما يحصل به الخارج
او يتربى به

﴿ مسائل المزارعة ﴾

﴿ فائدة ﴾ كل ما يحصل به الخارج او يتربى به اذا
شرط في عقد المزارعة لا يفسدها (كذا في الخانية في

فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط (والمراد ان شرط ما يحتاج اليه الزرع لا يفسد وما لا يحتاج اليه يفسد كما لو شرط تعشيب الزرع مثلاً او سقيه بخلاف ما لو شرط رد الارض بعد رفع الزرع محروثة فانه يفسد

مطلب

المزارع اذا ترك العمل الواجب عليه

﴿ فائدة ﴾ المزارع اذا ترك العمل الواجب عليه اجبه المحاكم عليه (كذا في المحل المذكور من الخانية) وقال ولو ان المزارع ترك سقي الارض حتى يبس الزرع مع القدرة عليه اي على السقي ضمن قيمة الزرع نابتاً (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

شرط ما يبقى بعد انتهاء مدة المزارعة مفسد

﴿ فائدة ﴾ شرط ما يبقى بعد انتهاء مدة المزارعة مفسد (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه لو شرط رب الارض على العامل القاء السرقيين او كراب الارض فانه يفسدها لان منفعة ذلك باقية بعد انتهاء المزارعة

مطلب

كل شرط كان لترك المنفعة لا يفسد العقد

﴿ قاعدة ﴾ كل شرط كان لترك المنفعة لا يفسد العقد (كذا في الخانية من المحل المذكور) كما لو شرط رب الارض عدم السرقيين او لا يدخل الارض كلباً

فيمثل هذا الشرط لا يفسد العقد ولا يجب الوفاء
بالشرط الكائن من هذا القبيل بل المشروط عليه
ذلك يكون مخيراً بين اتيانه وعدمه

﴿ فائدة ﴾ * أحد الشريكين في الدار المشتركة اذا
غاب فللمحاضر ان يسكن جميع الدار اذا لم تضر السكنى
(كذا في الخانية في فصل زراعة الارض) ثم قال واذا
كانت ارض مشتركة بين شريكين غاب احدهما فان
المحاضر يزرع نصف الارض ثم اذا اراد الزرع في السنة
الثانية يزرع النصف الذي زرعه اولاً قالوا ان كانت
الارض تنتفع بالزراعة او لا تنتفع ولا تضر ولا تنقص
فله ان يزرع الكل واذا حضر الغائب كان له ان
ينتفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون
الغائب راضياً دلالة . انتهى . قلت وكذلك في الدار
اذا سكنها كلها ثم حضر الغائب فله ان يسكن بقدر ما
سكن المحاضر وحده (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ * زيادة احد المتعاقدين في عقد المزارعة
في نصيب الآخر تجوز قبل انتهاء الزرع (كذا في
الخانية في فصل زراعة الارض) ثم قال وان كانت

مطلب

غاب احد الشريكين
في الدار فللاخر ان
يسكنها اذا لم تضر
السكنى

مطلب

زيادة احد المتعاقدين
في عقد المزارعة في
نصيب الآخر تجوز
قبل انتهاء الزرع

الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا بذر منه ولا تجوز من الآخر وعلى ذلك فارجع اليه ان اردت

مطلب
ارض الموات تملك
باحد ثلاثة اشياء

﴿قاعدة﴾ ارض الموات انما تملك باحد اشياء ثلاثة اما ان يبني حولها حائطا او يكربها او يجري الماء اليها (كذا في الخانية في فصل زراعة الارض) قال وهو مذهب ابي يوسف وعند محمد لا تملك الا باذن الامام ﴿فائدة﴾ كل من زرع ارض آخر بغير اذنه بعد زرع صاحبها فان الثاني يضمن للاول (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل زرع ارضه شعيرا فجاء آخر وزرع فوق زرعه حنطة بدون اذن رب الارض فنبتا جميعا قالوا الخارج يكون للزارع الثاني لا حظ لصاحب الشعير الذي هو رب الارض فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه اتلف عليه زرع الشعير قبل النبات فيضمن (كذا افاده)

مطلب
من زرع ارض غيره
بغير اذنه بعد زرع
صاحبها

مطلب
لا يجبر على المضي في
العقد اذا كان متناظرا له

﴿فائدة﴾ من لا يمكنه المضي في العقد الا بالتلاف

ماله فلا يجبر على المضي (كذا في الخانية في فصل
 زراعة الارض) بيانه رجل دفع ارضه مزارعة الى آخر
 على ان البذر من العامل ثم بدا للعامل ان يفسخ العقد
 له ذلك لانه لا يمكنه المضي الا باتلاف ماله الذي
 هو البذر في الارض فلا يجبر على المضي في العقد ومثله
 لو استأجر رجل انسانا لهدم الحائط ثم بدا له ان لا
 يهدمه كان له الفسخ لانه لا يمكنه المضي على العقد الا
 باتلاف ماله الذي هو الحائط والانسان لا يجبر على
 اتلاف ماله فالخلاص ان الفسخ ان كان من قبل
 صاحب المال الذي يتلف ماله يكون له الفسخ وان
 كان من قبل الآخر فليس له الفسخ ويجبر على المضي في
 العقد (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
 البذر اذا تعفن في
 الارض لا يكون
 متقومًا

﴿ فائدة ﴾ البذر اذا تعفن في الارض لا يكون
 متقومًا (كذا في الخانية في المحل المذكور) بيانه
 رجل بذر ارضه حنطة ثم باعها بعد ذلك هل يدخل
 البذر مع الارض في البيع او لا فهو على التفصيل ان
 كان البذر تعفن حتى صار جزءًا من اجزاء الارض
 دخل البذر تبعًا في البيع وان كان لم يتعفن بعد فلا

يدخل تبعاً وهو للبائع وكذلك لو كان نابتاً ولا قيمة
له فإنه يدخل تبعاً بخلاف الزرع النابت المتقوم فإنه
لا يدخل تبعاً هذا ما عليه أكثر المشايخ وقيل هو
للبائع على كل حال

مطلب
كل مزارعة اجارة

قاعدة كل مزارعة اجارة (كذا افاده في
الحانية في المحل المذكور) بيانه ان حكم المزارعة حكم
الاجارة فيعتبر فيها ما يعتبر في الاجارة من انها تنفسخ
بموت احد المتعاقدين وفي الاعذار المبيحة للفسخ ومن
جملة الاعذار في فسخ عقد المزارعة كون العامل سارقاً
خائناً فإنه عذر لصاحب الارض في الفسخ ثم اذا مات
رب الارض بعد نبات الزرع واراد ورثته اخذها
من العامل لم ذلك في القياس لكن في الاستحسان
ليس لم ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى
يستحصد الزرع قال وكذا لو اعار رب الارض
ارضه الى رجل ليزرعها ثم بعد ان نبت الزرع
بداله ان يستردها تترك ايضاً في يد المستعير باجر
المثل الى ان يستحصد الزرع قال وكذا لو مات
المكاري في طريق الحج او مات الملاح في لج البحر فان

مهمة
في اعارة الارض

الاجارة تبقى باجر المثل فكذلك في المزارعة تبقى بعد
موت صاحب الارض حتى يدرك الزرع (من المحل
المذكور)

﴿ فائدة ﴾ لا يجبر وارث العامل على المضي في
عقد المزارعة (كذا افاده في الخانية من المحل المذكور)
بيانه مات العامل والزرع لم يدرك فان شاء الوارث
المضي في العقد كما كان مورثه فله ذلك على ما شرطنا
وليس لصاحب الارض اخذها بل يجبر على ذلك وان
قال الوارث لا اعمل ولكن اقلع الزرع ويقسم الزرع
بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل
وصاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع
بينهما وان شاء اعطى وارث العامل قيمة حصة العامل
ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان شاء ينفق
على الارض الى ان يدرك الزرع ثم يرجع على الوارث
في حصته ليندفع الضرر عن الجانبين (كذا افاده في
المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ الكفالة بحصة المزارعة لا تصح (كذا في
الخانية من المحل المذكور) قال لان حصة رب

مطلب

لا يجبر وارث العامل
على المضي في المزارعة

مطلب

الكفالة بحصة المزارعة

الارض عند المزارع امانة والكفالة بالامانات لا تصح
(كذا افاده)

مسائل المعاملة اي المناصبة عندنا

مطلب
المعاملة كالمزارعة

قاعدة المعاملة في احكامها كالمزارعة (كذا
في الخانية من المحل المذكور في باب المعاملة) والمراد
بذلك صحة وفساداً كيان حصة العامل وبيان المدة
وتسليم المحل او التخلية وقس على ذلك

مطلب
من دل سارقاً على سرقة مال الغير

قاعدة من دل سارقاً على سرقة مال الغير او
دل غاصباً على ما غصبه للغير لا ضمان عليه (كذا في
الخانية من باب المعاملة)

مطلب
ما لا يعرف له مال من الغراس

فائدة ما لا يعرف له مال من الغراس يكون
لصاحب الارض (كذا في الخانية في باب المعاملة)
بيانه اشجار على حافة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في
سكة غير نافذة وبعض هذه الاشجار في ساحة هذه
السكة فادعى بعض اهل السكة ان فلاناً غرس هذه
الاشجار وانا وارثه وانكر اهل السكة دعواه فان اقام
المدعي البينة يقضى له وان لم يكن بينة فما كان من

الاشجار خارجاً عن حريم النهر يكون ذلك لجميع
اهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر
لان ما لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض
(كذا افاده)

مطلب

مسناة بين ارضين
احدهما ارفع من
الآخرة

﴿ فائدة ﴾ المسناة اذا كانت بين ارضين احدهما
ارفع من الآخرة وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها
ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة
كان القول فيها قول صاحب الارض العليا مع يمينه
واذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له
ما لم يقيم الآخر البيئة وان كانت الارض السفلى تحتاج
في امساك الماء الى المسناة كانت المسناة وما عليها
من الاشجار بينهما (كذا في الخانية في باب المعاملة
آخرة)

مطلب

ما تحتاج اليه الارض
في المعاملة

﴿ فائدة ﴾ ما تحتاج اليه الارض في المعاملة فلا
يخلو اما ان يكون عيناً او عملاً فان كان عيناً فهو على
رب الارض وان كان عملاً فهو على العامل (كذا
افاده في الخانية في باب المعاملة) وقال القصب
الذي يكون منه الغرس والدعائم التي توضع في الكرم

والشوك الذي يوضع عليه كله على صاحب الارض
وسائر العمل يكون على العامل

❖ مسائل الشرب ❖

مطلب
الماء لا يملك عندنا

❖ قاعدة ❖ الماء لا يملك عندنا ملكاً لا اباحة فيه للغير
بان ينتفع منه الا اذا احرز في الاواني (كذا في الخانية
اول كتاب الشرب) قال والاصل في ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث في الماء والنار
والكلاء ولم يرد بذلك شركة الملك وانما المراد به
الاباحة في الماء الذي لم يحرز نحو الماء في الحوض
والعيون والابار والانهار فلكل احد ان يشرب منها
ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء ولا يسقي
ارضه ولا زرعه اما الماء المحرز في الاواني فانه لا ينتفع
به الا باذن من احرزه فمن سبق لاخت الماء في وعاء
يصير ملكاً له يملك تملكه كسائر انواع التملك كهبه
وبيع ووصية وكذا الحشيش والكلاء اذا نبت في ارض
انسان بغير انبات يكون مباحاً لكل احد ان ياخذه
الا انه لا يدخل الارض الا باذن صاحبها بخلاف

الشجر اذا نبت في ارض انسان بغير انبات فانه يكون
لصاحب الارض والشجر هو ما له ساق كالسوس
والشوك والكلاء والحشيش ما لا ساق له اذا نبت
ينبسط على الارض ومعنى الشركة في النار الشركة في
الاصطلاء والاستضاءة وليس له ان ياخذ منها الا ما
لا قيمة له ولا يضر (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ من كان له جزؤ معين من نهر بين قوم
كسدسه او عشم او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من
ذلك كان له ان يسوقه الى حيث شاء من الارضين
وليس لشركائه في النهر عليه سبيل (كذا في الخانية
اول فصل الانهار) وقد صارت حادثة الفتوى وافتيت
كذلك حيث كان لصاحب الشرب حصة معينة من
النهر فاشتبه في ذلك بعض فقهاء العصر والتبس الامر
عليه بما وقع في عبارة المتون من قولهم وليس لاحد
الشركاء ان يسوق شربه الى ارض له اخرى لا شرب
لها فيه والفرق ظاهر بين المسالتين فان مسالة المتون
فيما اذا لم يكن له في النهر جزؤ معلوم كسدس مثلاً
بل كان شربهم على احتياج الارض ومسالتنا هذه فيما

مطلب

من كان له جزؤ معلوم
من نهر

﴿حادثة﴾

لمولانا المؤلف افتي
بها

لو كان للشريك جزؤ معين من النهر فافترقا وقد
سردنا له عبارة الخانية من هذا المحل وهي قوله ولا يشبه
هذا وأشار الى مسألة المتون المذكورة ما لو كان له
سدس ماء النهر او عشرة او اقل او اكثر فاخذ نصيبه
من ذلك كان له ان يسوقه الى حيث شاء من الارضين
ولو استغنى عنه لا سبيل لشركائه عليه . انتهى . فلم يزد
ذلك الا بعداً عن الصواب وتعصباً فلا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم

مطلب

احد الشركاء في النهر
اذا كانوا لا ي حصون
يكون خصماً عن البقية

✽ فائدة ✽ بعض اهل النهر الذين لا ي حصون يكون
خصماً عن البقية (كذا اول فصل الانهار من الخانية)
بيانه نهر عظيم لاهل قرى لا ي حصون ادعى قوم سواهم
ان هذا النهر لقرى معلومة لا ي حصى اهلها ايضاً واقام
البينة على ما ادعى والمدعى عليهم لا ي حصون ايضاً وفيهم
الكبير والصغير وانما حضر واحد منهم قال محمد اذا
كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد من
المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من
ان يكون نهر الجماعة ويصير لاهل تلك القرى خاصة
ومثله الطريق بخلاف ما اذا كان النهر لقوم ي حصون

معروفين فانه لا يقضى عليهم عند حضرة احدهم وانما
يقضى على من حضر منهم خاصة (كذا افاده في
المحل المذكور)

﴿ قاعدة ﴾ القديم بترك على قدمه ولا يغير الا بـمُحْجَة
(كذا في الخانية في فصل الانهار) قلت ما لم يكن في
ذلك ضرر كما ذكره هو في المحل المذكور بعد هذا
الاصل ونصه بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة قال
ابو بكر البلخي لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويؤمر
برفعها فان لم يرفع رفع الامر الى صاحب الحسبة ليأمره
بالرفع . انتهى

﴿ فائدة ﴾ الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا تمنع
صحة الدعوى والشهادة (كذا في فصل الانهار من
الخانية) بيانه رجل ادعى شرب يوم من نهر معلوم في
كل شهر واقام البينة على ذلك صحت دعواه وتسمع
الشهادة وبحكم بها ومثل ذلك مسيل الماء لان الجهالة
في مثل ذلك لا تمنع من صحة الدعوى والشهادة
(كذا في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ مسيل الماء على الجار متى كان قديماً يبقى

مطلب

القديم بترك على قدمه

مطلب

الجهالة في الشرب
والمسيل لا تمنع صحة
الدعوى والشهادة

مطلب

مسيل الماء على الجار
اذا كان قديماً

على حاله سواء كان على عامر او خراب (كذا في الخانية
من او اخر الشرب) فلو اشترى رجل خربة عليها مجرى
ماء الجار قيل او الثلج واراد اعمارها وطلب تحويل
مسيل الجار ان كان المسيل قديماً فليس له مطالبة
بذلك ولا تحويله وكذلك لو كان موقع المسيل عامراً
واراد ان يرفع بناء فليس له ان يكلف الجار تحويل
مسيله والدار على القدم واما ان لم يكن قديماً فله
مطالبة الجار بتحويله على كلا الوجهين

مطلب

حق الموصى له بسقط
بالاسقاط

❖ فائدة ❖ حق الموصى له يسقط بالاسقاط (كذا
او اخر شرب الخانية) قال وذكر الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
القسمه غير متأكد يحتمل السقوط بالاسقاط فلو
اوصى رجل لآخر بثلث ماله ومات فصالح الوارث
الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح (كذا
افاده)

مطلب

الاعارة غير لازمة

❖ فائدة ❖ الاعارة غير لازمة (كذا ذكره في الخانية
من المحل المذكور) قال حائط بين اثنين رفعه
احدهما باذن الآخر من ماله على ان يعيره شريكه

محجى ماء في داره ليحجى ماءه فيه ففعل واعاره المحجى
ثم بدا له ان يمنع من المحجى كان له ذلك لان العارية
غير لازمة الا ان صاحب الدار الذي منع المحجى يغرم
لباني الحائط نصف ما انفق في بناء الحائط (كذا افاده
في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ اذا مر النهر في ارض رجل كان له ان
يغرس حافتيه (كذا في الخانية آخر الشرب) ثم عاله
فقال لان في ذلك احكام حافتيه

﴿ فائدة ﴾ اصلاح المسيل والمحجى لا يجبر عليه
المالك (كذا آخر شرب الخانية) ونصه رجل له محجى
ماء في دار رجل فخرب المحجى فاخذ صاحب الدار
صاحب المحجى باصلاحه قال ابو نصر لا يجبر صاحب
المحجى على اصلاحه قال وهذا كرجل له مسيل ماء
على سطح رجل فخرب السطح لم يكن لصاحب السطح
ان ياخذ صاحب المسيل باصلاح سطحه فكذلك
هنا . انتهى

﴿ فائدة ﴾ اصلاح النهر على ملاكه (كذا آخر شرب
الخانية) ونصه وان كان النهر ملكا لصاحبه اخذ

مطلب

له ان يغرس حافتي نهر
يمر في ارضه

مطلب

لا يجبر المالك على
اصلاح المسيل والمحجى

مطلب

اصلاح النهر على ملاكه

باصلاحه قال ابو الليث وقد قال بعضهم ان اصلاح
النهر يكون على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح
يكون على صاحب السطح لان الماء الذي في النهر يكون
ملكه وحقه وهو الذي يستعمل النهر فكان اصلاحه
عليه وهكذا عن ابي بكر البخاري وهو المختار. انتهى *
قلت . مراده بقوله وليس هذا كالسطح المسألة التي
مرت قبل هذه

مطلب

اصلاح النهر العظيم
الذي لا يدخل في
المقاسم على بيت المال

* فائدة * النهر العظيم الذي لا يدخل في المقاسم
اصلاحه على بيت المال والنهر العظيم الذي يدخل
في المقاسم اصلاحه وكريهه على اهله واذا امتنعوا من
ذلك اجبرهم على ذلك الامام والنهر الخاص كريهه
واصلاحه على اهله واذا امتنع من اهله احد عن كريهه
لا يجبر على ذلك واختلفت الرواية والاقوال في حد
النهر الخاص فقليل للعشرة فما دونها وقليل ما شربت
منه قرية واحدة وقليل لما دون الاربعين وقليل لما
دون المائة وقليل لما دون الالف واصح ما قيل فيه انه
يفوز لراي المجتهد حتى يختار اي القول شاء وعلى
هذا تترتب الشفعة ايضاً لانها في الخاص من الشرب

تستحق لا في العام (كذا في الخانية من فصل في كرى
الانهار)

مطلب

مؤنة كرى النهر
الخاص على ملاكه

﴿ فائدة ﴾ مؤنة كرى النهر الخاص على ملاكه
يخصص الشرب والاراضي ليست على اهل الشفة
(كذا في الخانية من المحل المذكور) وبناء عليه اذا
مر النهر الخاص في ارض مملوكة لقوم وليس لهم منه حق
شرب ارضهم ولا حصة معلومة منه سوى حق الشفة
واحتاج ذلك النهر الى الكرى فمؤنة كرى على اصحابه
على قدر حصص الشرب والاراضي وليس على اهل
الارض التي مر فيها النهر شيء لان المؤنة على اصحابه
وهؤلاء ليس لهم الا حق الشفة وليس على اهل
الشفة مؤنة وعلى ذلك في الخانية بانهم لا يخصصون

﴿ مسائل احياء الموات ﴾

مطلب

في حريم البير وحريم
العين

﴿ فائدة ﴾ حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بير
العطن اربعون ذراعاً وحريم بير الناضح ستون ذراعاً
هذا نص الحديث الشريف كما رواه الزهري عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (كذا في الخانية في

فصل الموات (وهل ما ذكر من الاذرع في الكل من كل الجوانب او من كل جانب والصحيح انه من كل جانب على ما عين في نص الحديث الشريف فاذا حفر آخر بيراً في حريم الاول فله ان يكبسه وكذلك اذا بنى فيه فله ان يمنعه كما اذا زرع ايضاً (كذا افاده في المحل المذكور) وبير العطن الذي ينتزع منه الماء باليد وبير الناضح هو الذي ينتزع منه الماء بالبعير (كذا في شرح الكنز للعيني) وذكر ايضاً ان الذراع ست قبضات

مطلب

حريم القناة غير مقدر
بالاذرع بل بقدر ما
يصله

❖ فائدة ❖ حريم القناة غير مقدر بالاذرع بل بقدر ما يصلحه (كذا في متن الكنز والخانية) وقيل اذا ظهرت على وجه الارض تعتبر عيناً فواره (كذا في الخانية والعيني) وافاد ايضاً في شرح الكنز انه حريم الشجر في ارض الموات خمسة اذرع والظاهر من كل جهة

مطلب

لا يضمن بالسقي
المعتاد ما تلف من
زراع غيره

❖ فائدة ❖ لا يضمن بالسقي المعتاد اذا تلف زرع غيره (كذا افاده في الخانية في فصل في ضمان ما يتولد من المباح) وذكر تفصيل ما اذا جرى الماء بسبب على

ارض الساقى او بسبب حفر في ارضه ومساله احراق
ارضه وتجاوز النار الى ارض جاره فان اردت
الوقوف على ذلك فارجع الى المحل المذكور من
الخانية

﴿قاعدة﴾ الجهل عذر في ضمان ما فسد بسوق مائه
الى ارضه (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه
رجل ساق الماء في النهر الى ارضه ليسقي زرعه وفي
النهر فوهات على اراضي غيره غير مسدودة فدخل
الماء منها وافسد زرعاً او كراباً وهو لا يعلم بانفتاح
الفوهات قالوا لا يضمن بخلاف ما اذا كان عالماً بانها
مفتوحة فانه يضمن

﴿قاعدة﴾ اذا اجتمع المباشر والمسبب قدم المباشر
في الضمان (كذا في المحل المذكور من الخانية آخر
الباب) بيانه رجل حفر بيراً في طريق المسلمين فالتقى
فيه رجل آخر فقتله فالضمان على المباشر ولو وقع فيه
انسان كان الضمان على الحافر

﴿قاعدة﴾ كل مسبب لم يطرأ عليه مباشر كان
عليه الضمان (كذا في الخانية آخر الباب المذكور)

مطلب

الجهل عذر في ضمان
ما فسد بسوق مائه
الى ارضه

مطلب

اذا اجتمع المباشر
والمسبب قدم المباشر
في الضمان

مطلب

كل مسبب لم يطرأ
عليه مباشر كان عليه
الضمان

بيانه رجل رش الماء في طريق المسلمين ولم يدع ممراً
فعطب بذلك انسان كان ضمانه على الراش لانه
مسبب ولم يطرأ عليه مباشر لان ما فعله مباح والمباح
مقيد بالسلامة (كذا في المحل المذكور)

﴿ مسائل الاشرية ﴾

﴿ فائدة ﴾ اذا تخلل الخمر في ظرف طهر الخل
والظرف مطلقاً (كذا في اول كتاب الاشرية من
الخانية) وتحت الاطلاق صورتان الاولى كون الخل
ملاً للظرف والثانية ان يكون انتص الخمر قبل ان
يتخلل ثم لما وصل الى النصف مثلاً تخلل قال ابو
الليث والصدر الشهيد يطهر ايضاً قال قاضيخان
وعليه الفتوى

﴿ قاعدة ﴾ بيع ما يجهل ان يكون سبباً للمعصية
وغيرها ممن يتخذ سبباً لها يجوز (كذا في الخانية في كتاب
الاشرية) بيانه رجل عنده عنب فباعه ممن يتخذ
خمرًا يجوز هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند الصحابين يكره بيعه ممن يعلم انه يتخذ خمرًا

مطلب
اذا تخلل الخمر في
ظرف طهر الخل
والظرف مطلقاً

مطلب
بيع ما يجهل ان يكون
سبباً للمعصية ممن يتخذ
سبباً لها لا يجوز

ومثل الخمر بيع الخشب ممن يتخذه طنبوراً واجارة
الدار ممن يتخذها للمعاصي وبيع الاواني ممن يخمر فيها
والغلام ممن يفعل القبيح والافضل في ذلك عدم البيع
ممن يتخذ العنب خمرًا او سائر ما ذكر وما شابهه سبباً
لها اي للمعصية قيل وهذا عند الامام ايضاً القائل
بالجواز واما عندها فالكرهية مقررة فيما ذكر حيث
يكون في البيع اعانة على المعاصي وعند الامام اما كان
المبيع محتسباً للطاعة والمعصية او الاباحة مثلاً
فتخصيص المعصية ترجيح بلا مرجح سوى سوء الظن
وسوء الظن لا يصلح معيناً هذا الذي جهل الحال
ولنفرض حال العلم ايضاً بان علمنا يقيناً ان هذا
المشتري يتخذ العنب خمرًا قولاً واحداً والبايع قصده
الاثمن لا الخمر فماذا عليه نعم لو تنزه لا شك في حسن
صنيعه وحيازته الافضلية

مطلب
لا يجوز الانتفاع بالنجس
مطلقاً

❦ قاعدة ❦ لا يجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً (كذا في
اشربة الخانية) والمراد بالاطلاق ولو لبس الطين بان
ياخذ الخمر فيبل بها الطين عنده او لا حراقتها مثلاً
كالنزيت اي سواء كان الانتفاع كبيراً او جزئياً حقيراً

ادخال النجاسة في
دهن الصناديق
ونحوها

خلاصة الخمر لها
حكمها

مانعود اهل العصر
بالطيب بالزهرة
ونحوها

اولا بها او بثمرها ومثل ذلك ما اصطالحوا عليه في عصرنا
من ادخال ذلك في دهن الصناديق وغيرها من
الكراسي والمكاتب واخشاب الاسلحة فانه لا يجوز لانه
انتفاع وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الذي
حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها (كذا روى
الحديث في اشربة الخنانية) نعم ان الذي يدخل هذه
الاشياء المسروقة ليس الخمر وانما خلاصتها فله حكمها
ومثل ذلك بل اقبح ما تعود اهل العصر ايضا من
ادخال هذه الخلاصة على بعض ازهار وطيب وبسبون
ذلك باسماء عديدة منها ماء الملكة ومنها الف زهرة ومنها
الورد والمسك وما يكثر نوته والبعض يستعمل
ذلك في مقام الطيب بلا نكير مع عدم المبالاة بنجاسته
حتى الحلاقون في حوانيتهم وبعض الكبراء بعد الطعام
وفي مناديل اليد والنساء لرؤسهن وشعورهن والبعض
قد يستعمل ذلك في حوائجه وربما يصلي اماما في
بعض الاحيان وجميعه سرى لهذه البلدان من الفرنج
وحب اهل العصر تقليد هم في حركاتهم وسكناتهم ولو
في النجاسات وقلة التنبه والاتفات الى الامور الدينية

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 ﴿فائدة﴾ كل ما كول لحمه لبنه حلال (كذا في
 الخانية في كتاب الاشربة) ولبن الرماك كذلك في
 قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويكره في قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى واختلفوا في الكرامة هل هي
 تحريمية او تنزيهية وذكر شمس الائمة السرخسي انه مباح
 وعامة المشايخ قالوا بكرامة التحريم الا انه لا يحد
 وان زال عقله بذلك كما لو تناول البنج وزال عقله
 يحرم ذلك ولا يحد فيه (كذا افاده في المحل المذكور
 من الخانية)

مطلب
 لبن ما كول اللحم حلال

مطلب
 في حد الشرب

﴿فائدة﴾ حد الشرب ثمانون سوطاً للحر وللعبد
 النصف (كذا في الخانية اول فصل حد الشرب) ثم
 قال ويسال عن زمان الشرب حتى يعلم انه لم يتقادم
 العهد فانه لو مضى شهر من وقت الشرب لا تقبل
 الشهادة على الشرب الا اذا اتوا به من مكان بعيد فان
 ثمة تقادم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة
 (كذا افاده)

مطلب

اقرار السكران بالمحدود
 الخاصة باطل

﴿فائدة﴾ اقرار السكران بالمحدود الخاصة لله تعالى

باطل (كذا في المحل المذكور من الخمانية) فاذا اقر
السكران انه سكر من الشرب لا يصح اقراره وان
وجدت منه رائحة الخمر وتكلموا في السكران واصح
ما قيل فيه انه اذا كان كلامه مختلطاً لا يستقيم
مطلقاً لا جواباً ولا ابتداء وبه افتى المشايخ (كذا في
المحل المذكور)

مطاب
لا يحد الاخرس

* فائدة * لا يحد الاخرس (كذا في المحل المذكور)
قال سواء شهد عليه الشهود او اشار به باشارة معروفة
لانها تكون اقراراً منه في المعاملات لا في الحد لان الحد
لا يثبت بالشبهات

مطاب
من ارتكب ما لا حد
فيه يعزر

* قاعدة * كل من ارتكب معصية لا يجب فيها الحد
يعزر (كذا في المحل المذكور) وعد جماعة ممن
يعزرون كمن يجلس يجلس الشرب ومن يوجد في بيته
الخمر ومن يوجد معه ركوة من خمر ومن يفتل في
رمضان وهو متيم والمسلم الذي يبيع الخمر او ياكل
الربا ولا يرجع فانهم يعزرون كلهم ويحبسون وكذا
المغني والخنث والنائحة يعزرون ويحبسون وكذا المسلم
اذا شتم ذمياً يعزر لانه ارتكب معصية لم يجب فيها الحد

(كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ قاعدة ﴾ يقام على الذمي كل حد الا حد الشرب
(كذا في الخانية آخر الباب) قال وهذا قول ابي
يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى لا
يقام على الذمي الا حد القذف ولم يرجح الا انه قدم
قول ابي يوسف كما رايت

﴿ قاعدة ﴾ حكم السكران من حرام عندنا كالصاحي
الا في سبع الردة والاقرار بالحد الخالص والاشهاد
على شهادته وتزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر
المثل او باكثر والوكيل بالاطلاق والوكيل بالبيع
وغصبه من صاحبه ورده عليه وهو سكران (كذا في
الاشباه من احكام السكران) والسكران من البنج
او لبن الرماك لا تنفذ تصرفاته بلا تفصيل وهو الصحيح
(كذا ذكره في الخانية في تصرفات السكران)
والسكران من الاشربة غير الخمر فتصرفاته تدور مع
وجوب الحد فمن قال به قال بان تصرفاته نافذة ومن
قال بعدمه قال لا تنفذ تصرفاته (كذا افاده في
الخانية من المحل المذكور)

مطلب

تقام الحدود على الذمي
الا حد الشرب

مطلب

حكم السكران من حرام
كالصاحي الا في سبع

﴿ مسائل الغصب ﴾

مطلب
لا يضمن الراعي بذبح
شاة لا ترجى حياتها

﴿ فائدة ﴾ لا يضمن الراعي اذا ذبح شاة لا ترجى
حياتها (كذا في غصب الخمانية) بخلاف الاجنبي اذا
رأى شاة انسان قد اشرفت على الهلاك فانه يكون
ضامناً لانه غير مأثور بالحفظ ثم قال وفي النوازل
لا يضمن استحسننا لانه ما ذون دلالة (كذا افاده)

مطلب
اعادة اللقطة الى محلها
قبل التحول براءة عن
الضمان

﴿ فائدة ﴾ اعادة اللقطة الى محلها قبل التحول اذا
كان النناول للرد على صاحبها براءة عن الضمان
(كذا في غصب الخمانية) بيانه رجل وجد لقطة في
محل فاخذها ليعرفها ثم بدا له فردها لمحلها قبل ان
يتحول فهلك لا يكون ضامناً بخلاف ما لو ردها بعد
التحول او كان اخذها اياها لا اردها على صاحبها
ثم ردها الى محلها فهلك فانه يكون ضامناً (كذا
افاده)

مطلب
لا ضمان على الساعي فيما
كان فيه صادقاً
متظلماً

﴿ قاعدة ﴾ لا ضمان على الساعي فيما كان فيه
صادقاً متظلماً (كذا في غصب الخمانية) اما اذا كان
كاذباً في قوله او صادقاً ليس بمتظلم فانه يكون

ضامناً بسعيه

﴿ فائدة ﴾ تمزيق الصك او دفتر الحساب يوجب الضمان (كذا في غصب الخانية) قال تكلّموا فيما يجب على من خرق صكاً او دفتر حساب واصح ما قيل في ذلك انه يضمن قيمة ذلك مكتوباً (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ بناء الحائط من تراب ارض الغصب يبقى حين الرد (كذا في غصب الخانية) بيانه رجل غصب ارض انسان وبني حوائطها من تراب ارض الغصب ورد الحاكم المغصوب على من غصب منه فاراد الغاصب ما صرفه على الحوائط ليس له شيء قال لان الحوائط اذا هدمت لا يكون هناك الا تراب والتراب من ارض الغصب

﴿ فائدة ﴾ الغاصب اذا وضع المغصوب بين يدي المغصوب منه برئ (كذا في الخانية من الغصب) قال ومثله المودع اذا وضع الوديعة بين يدي المودع برئ بخلاف الدين فانه لا يبرأ الا اذا وضعه في يده او في حجره فانه يبرأ فلو رماه بعد ذلك وهلك هلك على الدائن

مطلب

تمزيق الصك او دفتر الحساب يوجب الضمان

مطلب

بناء الحائط من تراب الغصب يبقى حين الرد

مطلب

الغاصب اذا وضع المغصوب بين يدي المغصوب منه

مطلب

ابتلاع مال الغير
يوجب الضمان في
الحال

﴿ فائدة ﴾ ابتلاع مال الغير يوجب الضمان في
الحال ولا ينتظر الخروج فيما لا يتغير (كذا في غصب
الخانية) ثم قال هذا اذا كان حياً وان مات فان ترك
مالاً يعطى الضمان من تركته وان لم يدع مالاً تشق
بطنه ويخرج منها ما ابتلعه

مطلب

اذا اجتمع مسبيان

﴿ فائدة ﴾ اذا اجتمع مسبيان حال قيد وفاتح
باب فالضمان على فاتح الباب (كذا في غصب الخانية)
بيانه رجل له فرس مقيد في مربوط له باب فجاء رجلان
حل احدهما القيد والآخر فتح الباب فالضمان على فاتح
الباب وهكذا في سائر الحيوانات سوى الآدمي
العاقل فانه لا ضمان على واحد منهما قالوا لان الآدمي
له عزم بخلاف الحيوان وانما قيدنا بالعاقل لان
المجنون حكمه حكم الحيوان فيضمن فاتح الباب اذا حل
رجل قيد عبد مجنون واخر فتح الباب فذهب العبد
او اتلف نفسه

مطلب

بذر الغاصب في
ارض الغصب

﴿ فائدة ﴾ بذر الغاصب في ارض الغصب قبل
النبت يوجب التخيير للمالك بين ان يضمن ما زاد
البذر في ارضه وبين تركه حتى ينبت ثم يقول

للغاصب اقلع زرعك (كذا ذكره في غصب
الخانية)

مطلب

لا ضمان في اشلأ
الكلب ونحوه

❖ فائدة ❖ لا ضمان في اشلأ الكلب ونحوه (كذا
اول فصل فيما لا يضمن بارسال الدابة من الخانية)
بيانه رجل عنده كلب فاشلاه على آخر فمزق ثوبه او
جرحه لا يكون ضامناً عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند ابي يوسف يضمن والاشلاء تخريض الكلب
واغراؤه على رجل وتسليطه عليه قال في المصباح
واشليت الكلب على الصيد احرته وزناً ومعنى وعليه
قول الشاعر

(اتينا ابا عمرو فاشلى كلابه علينا فكفنا بين بينه نوكل)
وفي جناية البهائم تفصيل هذه المسألة وان الفتوى على
قول ابي يوسف فارجع الى ذلك

مطلب

انفاء الهوام يوجب
الضمان

❖ قاعدة ❖ انفاء الهوام يوجب الضمان (كذا في
المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل القى عقرباً او
حية او زنبوراً وما اشبه ذلك على حيوان او انسان
فاتلفته يكون الذي القى ضامناً ومثله او القى ذلك في
طريق المسلمين فتلف به انسان قبل ان يتحول ذلك

الشيء الملقى عن محله فان تحول بان كانت حية فمشت
ثم اتلفت بعد ذلك فانه لا يضمن ومثله صاحب الكلب
العقور اذا اتلف حيواناً او انساناً دخل دار صاحبه
مطلقاً باذن او بلا اذن فانه لا يضمن وكذلك صاحب
الهرة اذا اكلت دجاجة جاره لا ضمان عليه

مطلب

اتلف الحيوان حيواناً
في المراعي المباحة
لا ضمان فيه

❖ فائدة ❖ اتلاف الحيوان حيواناً في المراعي المباحة
لا ضمان فيه (كذا في الخمانية من المحل المذكور) كما لو
كان لقريبة خيول او بقرة في المرعى فعرض احدها او
ضرب برجله فاتلف حيوان آخر لا ضمان على صاحبه
بمخلاف المحل المملوك فان الضمان على غير المالك كأن
يكون لرجل مرتبط فيجنيء آخر ويربط دابة عند دابة
المالك فان اتلفت دابة المالك دابة الآخر فلا ضمان
وفي العكس يضمن (كذا افاده)

مطلب

تلف انسان بموضوع
بحق لا ضمان على واضعه

❖ قاعدة ❖ كل موضوع بحق اذا عطب به انسان
فلا ضمان على واضعه (كذا في الخمانية في فصل فيما
يضمن بالذار وما لا يضمن) بيانه رجل وضع جرة على
حائط فوقعت على انسان كان هدرًا لان واضعه

بحق

مطلب

ما طار من دق
العامل فهو كجناية
بيده لا عن قصد

﴿فائدة﴾ ما طار من دق العامل وضربه فهو كجنايته
بيده لا عن قصد (كذا في فصل ما يضمن من الخيانة)
بيانه حداد اخرج الحديد من النار وطرقه فتناثرت
قطعة فقتلت او احترقت ثوباً كان دية ما قتلت على
عاقلته وضمان ما تلف من المال في ماله وقس عليه
التجار والكسار وما اشبهها . قلت . وما يخرج على هذه
القاعدة الحجارون الذين يقطعون الصخر بواسطة البارود
يضعونه في الصخرة بعد ثقبها ثم يجعلون فيه فتيلاً
ويشعلون ذلك فيشتعل البارود ويفرق اجزاء الصخر
فترتفع في الهواء وتقع فيحصل بسبب وقوعها تلف انسان
او بنيان وقد صارت حادثة الفتوى فخرجتها على فرع
الحداد المذكور هنا ما فتيت بالضمان ويشهد لذلك ما
قاله في الخيانة وفي اكثر الكتب فيمن احرق حصائده
فتعدت النار الى ارض جاره فقد قالوا ان كان يعلم
ان النار تعدى الى ارض الجار يكون ضامناً وهنا
الحجار يعلم بلا شك ان ما يتطاير من الاحجار يقع على
الجيران فيكون ضامناً لما اتلفه

(حادثة الفتوى لمولانا)
(الموافق)

مطلب

لا يضمن الأمر بالامر
الا في خمسة

﴿قاعدة﴾ الأمر لا يضمن بالامر الا في خمسة

الاولى اذا كان الامر سلطانا . الثانية اذا كان مولى .
الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير . الرابعة اذا كان
صبيا . الخامسة اذا امره في حائط الغير ان يحفر بابا .
وزيدت سادسة في بعض النسخ وهي اذا كان ابا (كذا
في اول الغصب من الاشباه)

مطلب
ضمان الغرس قائما

﴿فائدة﴾ ضمان الغراس قائما ان تقوم الارض به
وخالية عنه فما بينهما قيمته (كذا في الخانية في فصل فيما
يضمن بالنار وما لا يضمن) بيانه رجل قطع اشجار
كرم لانسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة ذلك ان
تقوم الارض مغروسة وغير مغروسة فالفرق بينهما يكون
قيمة الاشجار (كذا افاده)

مطلب
ضمان مالا قيمته له
من الفاكهة

﴿فائدة﴾ ضمان مالا قيمة له من الفاكهة اذا اتلفه
انسان ان تقوم الشجرة مثمرة وغير مثمرة فالفرق بينهما
ثمها (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل
اتلف لاخر حمل جوز اول بدوه فان قوم ذلك لم تكن
له قيمة فالطريق ان تقوم تلك الشجرة مثمرة وغير مثمرة
فالفرق بينهما قيمة الثمرة وقس عليه بقية الفاكهة ومثل
ذلك لو قطع اغصان شجرة فاذا قومتم لم يكن لها قيمة

وطريق تقويمها ان تقوم تلك الشجرة قائمة في ارضها مع
الاغصان وبدونها فما يوجد من الفرق يكون قيمة تلك
الاغصان (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ اثبات السبب الحادث للضمان يرجح
احدى البينتين على الاخرى (كذا في الخانية في فصل
فيما يضمن بالنار وما لا يضمن) بيانه رجل غصب
دابة آخر فاقام المالك البينة انها ماتت عند الغاصب
واقام الغاصب البينة انه قد ردها وماتت عند صاحبها
ترجح بينة صاحبها لانها اثبتت سبباً حادثاً للضمان
فيجعل كانه ردها ثم اخذها واتلفها (كذا افاده في
المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ غاصب الغاصب اذا استهلك ما غصب
او هلك عنده وادى الى الغاصب الاول قيمته برىء عن
الضمان (كذا في الفصل المذكور من الخانية) ثم قال
وعند ابي يوسف لا يبرأ ولو رد عين المغصوب عليه
برىء عند الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ
القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المغصوب منه وانه
ان يضمن غاصب الغاصب الا ان يقيم غاصب

مطلب

اثبات السبب
الحادث للضمان يرجح
احدى البينتين

مطلب

يبرأ غاصب الغاصب
باداء قيمة ما استهلكه
الى الغاصب الاول

الغاصب البينة على الدفع (كذا إفادة في الفصل المذكور)

مطلب
اتلاف آنية الخمر
للمسلم

﴿ فائدة ﴾ اتلاف آنية الخمر للمسلم مضمونة الآ
إذا كسرها باذن الامام (كذا في الخانية آخر
الفصل المذكور)

مطلب
خصومة الذي في
الآخرة اشد من
خصومة المسلم

﴿ فائدة ﴾ خصومة الذي في الآخرة اشد من
خصومة المسلم (كذا في فصل في براءة الغاصب
والمديون) قال لان الذي لا يعطى ثواب طاعة المسلم
لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه لان يوضع على
المسلم من وبال كفره فتشدد خصومته ثم قال ومن
هنا قالوا خصومة الدابة اشد من خصومة الآدمي
على الآدمي

مطلب
انشاء الابرار عن
العين او عن دعواها
باطل

﴿ قاعدة ﴾ انشاء الابرار عن العين او عن دعواها
او عن الخصومة فيها باطل (كذا في الفصل المذكور من
الخانية ومثله في الجرم من فصل صلح الورثة) بيانه رجل
خاصم رجلاً في دار وقال للمدعي عليه ابرأتك عن
هذه الدار او عن خصومتي في هذه الدار او عن دعواي
في هذه الدار جميع ذلك باطل وله ان يخاصمه فيقيم

البينة وياخذ الدار ولو قال برئت من هذه الدار او
قال برئت من دعواي في هذه الدار صح ذلك ولا حق
له فيها ولو اقام البينة لا تقبل ولو قال انا بريء عن هذا
العبد او قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي
بعد ذلك لانه اخبر عن البراءة فثبتت اما في الوجه
الاول فقد صرح بالابراء عن العين او عن الدعوى
والخصومة منشأً وذلك باطل (كذا افاده في الخانية)
* فائدة * البراءة عن الدين لا تتوقف صحتها حكماً
على علم المبرئ (كذا في الخانية من الفصل المذكور)
بيانه رجل قال لا خراب رثتي من كل حق لك علي ففعل
وابراه فان كان صاحب الحق عالماً بما عليه برئ المديون
حكماً وديانة وان لم يكن عالماً يبرأ في الحكم ولا يبرأ
ديانة في قول محمد وقال ابو يوسف يبرأ وعليه
الفتوى لان الابراء اسقاط والجهالة لا تمنع صحة
الاسقاط (كذا افاده)

* فائدة * التحليل المقيد بدار او زمان يثبت في
جميعها (كذا في الخانية قبيل كتاب الهبة) بيانه رجل
قال لا خراج جعلتك في حل في الدنيا مالي عليك او

مطلب

البراءة عن الدين
لا تتوقف على علم
المبرئ

مطلب

التحليل المقيد بدار
او زمان يثبت في
جميعها

قال في حل في ساعة صار في حل في الدارين الدنيا
والآخرة وفي الساعات كلها

مطلب
الاباحة للمجهول جائزة

﴿ فائدة ﴾ الاباحة للمجهول جائزة (كذا افاده في
المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل قال كل انسان
تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة رحمه
الله تعالى لا يجوز ومن تناول ضمن لانه ابراء والبراء
للمجهول باطل وقال ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله
تعالى هو جائز لانه اباحة والاباحة للمجهول جائزة قال
في الخانية والفتوى على قول ابي نصر

مطلب
الاعطاء اذا وقع
بلفظ المنحة

﴿ قاعدة ﴾ كل اعطاء وقع بلفظ المنحة فان كان
ذلك المعطى مما ينتفع به قائم العين كدار وكساء وشاة
فهو عارية وان كان مما ينتفع به باتلاف عينه
كالدرهم والطعام واللبن فهو قرض في ظاهر الرواية
وفي النوادر يكون هبة (كذا في الخانية اول كتاب
الهبة)

مطلب

سبب دابة لعله
فاخذها انسان
وتعاهدها

﴿ مسائل الهبة ﴾

﴿ قاعدة ﴾ كل من سبب دابة لعله فاخذها

انسان وتعاهدها كان لصاحبها ان يستردها بعد ذلك
الآن ان يقول الذي سببها حين تسببها من شاء
فليأخذها فحينئذ تكون الدابة لمن تعاهدها (كذا في
في الخانية من كتاب الهبة)

﴿ قاعدة ﴾ المزاح في الهبة اذا اتصل القبض جد
(كذا في هبة الخانية) قال رجل قال لا خرب هذا
الشيء مزاحاً فقال وهبت وسلم قال ابو نصر رحمه
الله تعالى يجوز ذلك

﴿ قاعدة ﴾ الهبة مع الخطر لا تصح (كذا في هبة
الخانية) بيانه رجل ضيع لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه
على طلبها وقبضها متى وجدها يكون ذلك فاسداً لانه
هبة مع الخطر

﴿ فائدة ﴾ شرط الخيار صحيح في العقود اللازمة
(كذا في هبة الخانية) فلو وهب شيئاً على ان الواهب
بالخيار ثلاثة ايام صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة
عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار

﴿ فائدة ﴾ هبة المعدوم لا تصح (كذا في هبة الخانية)
بيانه رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه او فرسه او

مطلب
المزاح في الهبة جدا اذا
اتصل القبض

مطلب
الهبة مع الخطر لا تصح

مطلب
شرط الخيار صحيح في
العقود اللازمة

مطلب
هبة المعدوم لا تصح

جاريته وامره بقبضه اذا وضعت لا يصح وان قبض بعد
الوضع لانها هبة معدم

﴿ فائدة ﴾ هبة الدين ممن عليه الدين تصح بلا
قبول (كذا في هبة الخانية والتنوير) قال في الخانية
هذا على ما في اكثر الكتب وهو اختيار شمس الائمة
الحلواني وقال شمس الائمة السرخسي لا تصح بلا قبول
وعن ابي يوسف كذلك الا ان الاول عليه الاكثر

﴿ فائدة ﴾ هبة ما يقسم من المشاع لا تجوز مطلقاً (كذا
في هبة المشاع من الخانية) اي سواء كانت من شريكه
او اجنبي كالدار والاراضي والمكيل والموزون وهبة
ذلك من اثنين يجوز عندهما لا عنده

﴿ فائدة ﴾ هبة ما لا يقسم من المشاع جائزة مطلقاً (كذا
في المحل المذكور من الخانية) اي من الشريك وغيره
كالعبد والداية والثوب والحمام

﴿ فائدة ﴾ رهن الدار من اثنين مشاعاً جائز (كذا في
المحل المذكور من الخانية) قال عند الامام وعند صاحبيه
بخلاف الهبة من اثنين فانها تصح عندهما لا عنده كما مر

انفاً

مطلب

هبة الدين ممن عليه
الدين

مطلب

هبة ما يقسم من المشاع

مطلب

هبة ما لا يقسم من
المشاع

مطلب

رهن الدار من اثنين
مشاعاً

﴿ فائدة ﴾ الهبة الفاسدة مضمونة (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال رجل دفع درهين الى رجل وقال احدهما هبة لك والآخر امانة فهلكا جميعاً يضمن درهما وهو في الآخر أمين وإنما يضمن لان قبضه بهبة فاسدة وهذا نص انها تكون مضمونة انتهى

مطلب
الهبة الفاسدة مضمونة

﴿ فائدة ﴾ هبة المشغول لا تصح بخلاف الشاغل (كذا في الخانية من المحل المذكور) قال رجل وهب داراً لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع دون الدار جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل

مطلب
هبة المشغول لا تصح
بخلاف الشاغل

﴿ فائدة ﴾ هبة المتصل بغير الهبة اتصال خلقة مع امكان الفصل لا تجوز (كذا في الخانية من المحل المذكور) كما لو وهب ارضاً فيها زرع او نخل بدون الزرع والنخل او نخلاً عليها تمر بدونها او وهب النخل بدون الارض او الزرع بدونها او التمر بدون النخل لا تجوز الهبة في جميعها لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقة مع امكان القلع والفصل فقبض احدهما بدون الآخر غير ممكن في حال الاتصال فيكون بمنزلة

مطلب
هبة المتصل بغير الهبة

المشاع الذي يحتمل القسمة (كذا افاده)

مطلب
الامر بقبض الموهوب
الغائب قبض

﴿ فائدة ﴾ القبض في الموهوب الغائب عن الواهب
الامر بقبضه (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه
رجل وهب آخر دابة غائبة عن حضرة الواهب
والموهوب له بان وهبه في المصر وكانت الدابة في
القرية فقبض الموهوب له تلك الدابة ان يأمره
الواهب بقبضها وعند ابي يوسف لا يكون قبضاً حتى
ياخذها الموهوب له ويزيلها عن محالها ان كان الموهوب
ما يحول (كذا افاده)

مطلب
التخية بين الهبة
والموهوب له

﴿ فائدة ﴾ التخية بين الهبة والموهوب له تركه
وقوله اقبضه (كذا في الخانية من المحل المذكور وهو
هبة المشاع)

مطلب
الشيوع الطارئ
الهبة لا يبطلها

﴿ فائدة ﴾ الشيوع الطارئ في الهبة لا يبطلها (كذا
في متن التنوير) بيانه رجل وهب داراً ثم رجع بنصفها
لا تبطل في النصف الآخر وهذا بخلاف الاستحقاق
فان الطارئ في الاستحقاق مقارن عندهم لا طارئ
(كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل وهب
داراً لاخر فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي لان

الاستحقاق شيوع مقارن

* فائدة * أهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة (كذا
في فصل هبة المشاع من الخانية) بيانه رجل وهب
رجلاً جارية على أن يكون الولد للواهب صحت أهبة
وتكون الجارية وولدها للموهوب له ومثل ذلك النكاح
والخلع والصلح عن دم عمد إذا تزوج وجعل الجارية
الأحلام مهرًا أو خالع كذلك أو صالح على جارية دون
حملها فإن الحمل يدخل في جميع الصور تبعاً لأمه
بخلاف البيع والإجارة والرهن إذا باع أو أجر أو
رهن على أن يكون الولد للبائع أو المؤجر أو
الراهن فالعقود تبطل في الثلاثة (كذا أفاده في
الخانية)

مطلب

أهبة لا تبطل
بالشروط الفاسدة

* قاعدة * استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد (كذا
في الخانية آخر الفصل المذكور) قال فصار استثناء
الولد على ثلاثة أقسام قسم يفسد العقد وهو البيع
والإجارة والرهن وقسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء
وهو أهبة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد لأن
الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود بخلاف الأولى وقسم

مطلب

استثناء الولد بمنزلة
شرط فاسد

يجوز التصرف والاستثناء جميعاً وهو الوصية . انتهى
بتصرف فيه

مطلب
شرط الضمان على
المستعير باطل

﴿ فائدة ﴾ شرط الضمان على المستعير باطل (كذا
في الخمانية في فصل في مسائل لا يصح فيها الشرط) بيانه
رجل قال لا آخرا عرني جوالقك او ثوبك على انه ان
ضاع فانا ضامن لك قيمته يلغو هذا الشرط ولا يكون
ضامناً

مطلب
شرط عدم الضمان
على الراهن باطل

﴿ فائدة ﴾ شرط عدم الضمان على الراهن باطل
(كذا ذكره في المحل المذكور) بيانه رجل رهن عند
آخر ثوبه فقال المرتين للراهن آخذه على انه ان ضاع
ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز
والشرط باطل واذا ضاع ضاع بالمال الذي عليه
وكذلك شرط الضمان على مودع الغنينة في دار الحرب
حال الاستهلاك باطل

مطلب
شرط قبول قول
المستأجر في الانفاق
على المأجور باطل

﴿ فائدة ﴾ شرط قبول قول المستأجر في الانفاق
على المأجور باطل (كذا في المحل المذكور) بيانه
رجل أجر داره لا آخرا وزن له في الانفاق فشرط المستأجر
عليه ان يكون مقبول القول فيما يدعيه من الانفاق كان

الشرط باطلاً ولا يقبل قوله

﴿ فائدة ﴾ الاستحقاق في الوقف شيوع مقارن فيبطله
(كذا ذكره آخر الفصل المذكور من الخانية) بيانه
رجل وقف داره ثم استحق نصفها بطل الوقف في الباقي
لان الشيوع ثبت مقارناً لا طارئاً

﴿ فائدة ﴾ اذ هلك الواهب او الموهوب له او الهبة
فلا رجوع (كذا في الخانية اول فصل الرجوع في
الهبة)

﴿ فائدة ﴾ القول قول الموهوب له في الهلاك بلا
يمين (كذا افاده في الخانية اول الفصل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ لا يصح الرجوع بالهبة الا بقضاء او رضاء
(كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل وهب
آخر جارية ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضاء واعتقها
لم يحجز عتقه اذ لم يملكها برجوعه ذاك وكذلك لو وهبه ثوباً
فسلمه اليه ثم اختلسه منه واستهلكه ضمن الواهب قيمة
الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا
بالقضاء او الرضاء (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ النقصان في الموهوب لا يمنع الرجوع في

مطلب

الاستحقاق في الوقف
شيوع مقارن فيبطله

مطلب

اذا هلك الواهب او
الموهوب له او الهبة
فلا رجوع

مطلب

القول قول الموهوب
له في الهلاك بلا يمين

مطلب

لا يصح الرجوع بالهبة
الا بقضاء او رضاء

مطلب

النقصان في الموهوب
لا يمنع الرجوع في الهبة

الهبة (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيبانه رجل
وهب لآخر شجرة باصاها من الارض فقطعها الموهوب له
كان للعاب الرجوع فيها وفي مكانها من الارض
قال وهو الصحيح لان القطع نقصان وهو لا يمنع
الرجوع بخلاف الزيادة في الهبة فانها تمنع الرجوع
* قاعدة * العوض في الهبة يمنع الواهب والموهوب
له عن الرجوع في الهبة وعوضها (كذا في الخانية اول
فصل العوض لكن بشرط ان يقول شيئاً من الالفاظ
يؤذن بالعوض اما اذا سكت ولم يقل شيئاً كان لكل
منهما الرجوع فيما اعطى (كذا افاده)

مطلب
العوض في الهبة يمنع
الرجوع

* فائدة * ابو البنت الشريف اذا جهز ابنته ووجهها
الى بيت الزوج بشيء من ماله ثم ادعى العارية لا يقبل
قوله وكان ذلك هبة (كذا في الخانية او اخر فصل
هبة الوالد لولده) ونقل ايضاً قولاً آخر بان القول له
اذا ادعى ذلك بعد موت ابنته وادعى الزوج التملك
وعلى الزوج البينة

مطلب
الشريف اذا جهز بنته
ثم ادعى العارية

مطلب
قال الزوج ابرئني من المهر حتى
المهر حتى اعطيك كذا

* فائدة * اذا قال الزوج ابرئني من المهر حتى
اعطيك كذا او افعل كذا فابراؤه كانت صحة البراءة

موقوفة على ما وعد فان وفي صحت والا فلا (كذا افاده
في الخانية في فصل هبة المرأة مهرها)

مطلب

الصدقة عن الميت تجوز

﴿فائدة﴾ الصدقة عن الميت تجوز ويصل ذلك
اليه (كذا في الخانية في فصل في الصدقة) قال لما جاء
في الاخبار ان النبي اذا تصدق عن الميت بعث الله
تعالى تلك الصدقة اليه على طبق من نور

مطلب

ثواب حسنات الصبي

له ولا بويه اجر
الارشاد

﴿فائدة﴾ اذا فعل الصغير الحسنات يكون ثوابها
له ولا بويه اجر الارشاد (كذا في الفصل المذكور من
الخانية) قال لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما
سعى وقال بعضهم تكون حسناته لا بويه لما روي عن
انس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه قال من جملة
ما ينتفع به المرء بعد موته ان يترك ولداً علمه القرآن
والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من
اجر الولد شيء

مطلب

الاعانة على الاذى
لا تجوز

﴿فائدة﴾ الاعانة على الاذى لا تجوز (كذا في
فصل الصدقة من الخانية) وفروع هذه الفائدة لا
تنحصر وانذكر بعض ما يتعلق بالصدقة من هذه
الفائدة وهو التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي

ان يتصدق على سائل المسجد الجامع لهذه العلة وعن
 خلف بن ايوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضياً
 لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي
 بكر بن اسمعيل قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين
 فلساً لتكون تلك السبعون كفارة لذلك الفلس الواحد
 ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد او بعد ما يخرج
 منه وعن ابي مطيع البجلي رحمه الله تعالى لا يحل للرجل
 ان يعطي سؤال المسجد لما فيه من الوعيد المروي عن
 الحسن البصري رحمه الله تعالى فان كان السائل لا
 يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي ويسال
 لامر لا بد منه ولا يسال الخافاً لا باس بالسؤال
 والتصدق عليه . روي ان السؤال كانوا يسألون على
 عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسجد حتى روي
 ان علياً رضي الله تعالى عنه تصدق بخمسة وهو في الركوع
 فمدحه الله تعالى بقوله وبؤتون الزكاة وهم راكعون وان
 كان السائل يتخطى رقاب الناس ويمر بين يدي
 المصلي ولا يبالي فالتصدق على مثله مكروه وعن ابن
 المبارك رحمه الله تعالى انه قال يعجبني ان السائل اذا

سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له شيء لأن الدنيا
خسيسة فإذا سأل لوجهه تعالى فقد عظم ما حقره
الله تعالى فلا يعطى له زجرًا (كذا افاده في الخانية
من المحل المذكور)

الصدقة على من سأل
لوجهه تعالى

مسائل الوقف

فائدة الوقف جائز عند أبي حنيفة وأصحابه
رحمهم الله تعالى (كذا في الخانية أول كتاب الوقف) قال
وذكر في الأصل كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيز
الوقف وبظاهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الوقف وليس كما ظن
بل هو جائز عند الكل إلا أن عند أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى إذا صح الوقف يزول عن ملك الواقف
لا إلى مالك وزواله بمجرد قول الواقف وقفت عند
أبي يوسف فلا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند
محمد لا يزول ملك الواقف إلا بالتسليم إلى المتولي أو
إلى الموقوف عليه وعند أبي حنيفة يجوز الوقف جواز
الإعارة فتصرف المنفعة إلى جهة الوقف وتبقى العين

مطلب
الوقف جائز عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى

على ملك الواقف فله ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان
مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء
قاضي بلزومه بان يسلم ما وقفه الى المتولي ثم يريد ان
يرجع عنه فينازعه المتولي بعلة اللزوم ويختصمان الى
القاضي فيقضي بلزومه ولا يكفي هنا حكم المحكم على
الصحيح والوجه الثاني ان يخرج مخرج الصدقة فيقول
اوصيت بغلة داري هذه او جعلت هذه الدار وقفاً
فتصدقوا بغلتها على المساكين وعندها الوقف لازم
بغير هذه التكاليف والناس لم ياخذوا بقول ابي حنيفة
رحمة الله تعالى في هذا للآثار المشهورة عن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم
وتعامل الناس بالرباطات والخانات اوها وقف الخليل
صلوات الله تعالى وسلامه عليه (كذا في الخانية)

مطلب

ما تقدم من الخلاف
في لزوم الوفاء وعدمه
ليس على اطلاقه

﴿فائدة﴾ ما ذكرنا من الخلاف في لزوم الوقف
وعدم لزومه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ليس على
اطلاقه في كل وقف بل هو فيما سوى المسجد والارض
التي يجمعها وقفاً على مسجد والمقبرة والرباط والخانات
والسقاية ففي هذه المواضع متى تم التسليم في كل واحد

منها على حسبه فليس للواقف بعده الرجوع كصلاة
الجماعة في المسجد وتسليم أرض المسجد للمتولي والدفن
في المقبرة والسكنى أو النزول في الرباط أو الخان والتناول
في البئر كما يعلم ذلك نصاً من الخانية في المحل المذكور
فتنبه فقد قل من تعرض اليه بالتنبيه

مطلب

يصح وقف الحر
المكلف العاقل غير
مجنون عليه ولا مرتد

﴿فائدة﴾ كل واقف حر مكلف عاقل بالغ غير
مجنون عليه ولا مرتد يصح وقفه (كذا في الاسعاف)
ويؤخذ من هذه الفائدة ان وقف المديون الصحيح وان
كان مستغرقاً صحيحاً الا ان القضاة ممنوعون من
الحكم بصحة وقف الذي فر من الديون (كذا في
التنقيح)

مطلب

شرط الواقف كنعن
الشارع

﴿قاعدة﴾ شرط الواقف كنعن الشارع (كذا في
اكثر كتب المذهب) قال في الاشباه اي في وجوب
العمل وفي المفهوم والدلالة فيجب اتباعه الا في سبع .
الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل من
ليس باهل . الثانية شرط ان لا يؤجر وقفه اكثر من
سنة ولا يرغب احد فيه او كان في الزيادة نفع فالقاضي
المخالفة لا الناظر . الثالثة شرط ان يقرأ على قبره

فهو باطل. الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل غلته على
 من يسال في مسجد كذا فللقيم التصدق على من يسال
 في غيره او على من لا يسال. الخامسة شرط خبزاً وحماً
 لاهل الاستحقاق فللقيم دفع القيمة ولم اخذها. السادسة
 تجوز زيادة القاضي على معلوم الامام اذا كانت لا تكفيه.
 السابعة شرط عدم الاستبدال فللقاضي مخالفته اذا
 كان اصح للوقف تنبيهه قوله في صدر العبارة اي في
 وجوب العمل وفي المفهوم ليس المراد من المفهوم ما قابل
 المنطوق بل المراد ما يفهم من اللفظ قال البيهقي
 نحن لا نفتي بالمفهوم في الوقف كما هو مقرر ونص عليه
 الخصاص وافتي به العلامة قاسم وكذا لا يجوز الاحتجاج
 به في كلام الناس في ظاهر المذهب واما مفهوم التأليف
 فهو حجة والفرق ان المفهوم فيها مقصود بخلاف غيرها
 وقد مخفي ذلك على كثير (كذا في حاشية ابي السعود
 على الاشباه مع تصرف) بقي قوله في وجوب العمل
 وهو ليس على عمومته قال سيدي عبد الغني النابلسي
 في رسالته رفع العناد عن حكم التفويض والاسناد بعد
 نقله عبارة البيهقي المارة ومقولات سواها وبهذا علم ان

قوله شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومه .

انتهى

مطلب

يصح الوقف في
النعاف

﴿فائدة﴾ كل مال متقوم اذا كان عقاراً او
منقولاً وقفه متعارف في ذلك المحل صح وقفه (كذا في
الاسعاف) قيد صحة وقف المنقول في محل جري
العرف بوقفه فاذا تعورف في العراق مثلاً وقف
الجاموس ولم يتعارف في دمشق فان كان الواقف في العراق
صح والا لا وهذا ما عليه اكثر المشايخ وهو صريح عبارة
الاسعاف ونصه ولو وقف بقرة على رباط يعطى ما خرج
من لبنها وسمنها لا بناء السبيل ان كان في موضع قد
تعارفوا ذلك صح والا فلا . انتهى . بقي معنى العرف
والتعامل وهو كثرة الوقوع بينهم فلا يكفي فيه الواحد
والاثنتان (كذا في التنقيح)

مطلب

ما ليس بملك الواقف
او ليس بموبد او ليس
بمفرز لا يصح وقفه

﴿فائدة﴾ كل محل ليس بملك واقفه او ليس
بموبد او ليس بمفرز عند محمد لا يصح وقفه (كذا في
الاسعاف) * تنبيه * اتفق ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى على جواز وقف مشاع لا تمكن قسمته كالحمام
والبئر والرحى واختلفا في الممكن فاجازه ابو يوسف وبه

أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد (كذا في الاسعاف) وسلوك
المفتين على ما أخذ به مشايخ بلخ . ثم لا يخفى أنه متى
اتصل به حكم الحاكم ارتفع الخلاف (كذا في الاسعاف)
* قاعدة * كل وقف علق بشرط ليس بصحيح
(كذا في الاسعاف ونصه) ولو قال إذا جاء غد أو
جاء رأس الشهر أو إذا كلمت فلاناً أو تزوجت فلانة
وما أشبه ذلك فإرضي هذه موقوفة يكون الوقف باطلاً
لأنه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لأنه مما لا
يخالف به . انتهى

مطلب
كل وقف علق بشرط
ليس بصحيح

* فائدة * الوقف لا يصح رهنه من أحد (كذا
في الاسعاف)

مطلب
الوقف لا يصح رهنه
من أحد

* قاعدة * كل من طلب التولية على الوقف لا
يولى (كذا في الاسعاف) وهل يدخل في ذلك
مشتو الارشدية إذا طلبوا التولية على الوقف * أقول .
أخرج في البحر عن القاعدة المذكورة من عزل عن
النظر بلا خيانة ثم طلب من القاضي إعادته فإنه يولى
وأستثنى في الدر المختار عن النهر مدعي الارشدية لأنهم
أرادوا التنفيذ لأنهم نظار بشرط الواقف وليس المراد

مطلب
من طلب التولية على
الوقف لا يولى

انهم لو نصبهم القاضي لا يكونون متولين بل يكونون
لكن البحث في الجواز وعدمه من حيث اصل النصب
من القاضي

﴿فائدة﴾ كل واقف مسلم ارتد والعياذ بالله تعالى
بطل وقفه (كذا في الاسعاف) وإنما يبطل وقف
المرتد لانه قربة الى الله تعالى والاعمال الصالحة تحبط
بالردة ثم ان عاد بعد الردة الى الاسلام لا يعود الوقف
بمجرد عوده فان مات بعد عوده الى الاسلام قبل ان
يجدد وقفه كان ميراثا عنه ولو وقف على نسله وعقبه ثم
على المساكين ثم ارتد بعد ذلك فمات او قتل عليها
بطل وقفه ورجع ميراثا . فان قيل كيف يبطل وقد
جعله على قوم باعيانهم قلنا لما جعل آخره للمساكين
وذلك قربة الى الله تعالى وقد بطل ما تقرب به بطل
الباقي حيث صار وقفاً ولم يجعل آخره للمساكين واذا
لم يكن كذلك فلا يصح على قول من لا يجيزه الا جعل
آخره لم (كذا في الاسعاف بتصرف)

﴿فائدة﴾ القول قول المتولي مع يمينه في القبض
والصرف (كذا في الاسعاف) اي فيما لا يكذبه

مطلب
يبطل الوقف بالارتداد

مطلب
القول قول المتولي
بيمينه في القبض
والصرف

الظاهر (كذا في شرح الملتقى للعلائي) لكنه ليس على
عمومه بل فيما اذا لم يدع صرفاً فيه معنى الاجارة وذلك
كالامام والمدرس من ارباب الوظائف فان فيه
معنى الاجارة بخلاف مستحقي الوقف فان الصرف اليهم
ليس فيه معنى الاجارة فيقبل قوله في المستحقين دون ارباب
الوظائف اذا انكروا الوصول فلا بد من بينة اذ حكم
ارباب الوظائف كالنجار اذا استأجره لاعمار الوقف
فلا يقبل في ايصال اجرتة اليه اذا انكرها قول الناظر
بل لا بد من بينة (كذا افتى التمرتاشي نقلاً عن ابي
السعود) ومثل الناظر وكيله وجابي الوقف اي في
قبول قولهما مع اليمين (كذا في التنقيح)

❖ قاعدة ❖ كل ناظر خائن ولو الواقف يجب عزله
(كذا في التنقيح) ولا بد في الخيانة من الثبوت شرعاً
والذي يوجب عزله كثير منها عدم مراعاته شرط
الواقف . ومنها عدم اعمار الوقف مع وجود ما يعمر به .
ومنها ايجاره الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش . ومنها
قطع غراس الوقف المثمر . ومنها الوساكن دار الوقف ولو
باجر المثل يكون للقاضي اخراجه عن الولاية لانهم

مطلب

كل ناظر خائن ولو

الواقف يجب عزله

مطلب

ما يوجب عزل الناظر

نصوا على انه لا يكون له (كما في حاشية ابي السعود على
الاشباه من الوقف) والقول الجامع هو كل ما فيه ضرر
الوقف يوجب عزله (كذا في النجرو وغيره)

﴿ فائدة ﴾ النسل يشمل الولد وولد الولد وهكذا
ذكوراً وإناثاً (كذا في الاسعاف)

﴿ فائدة ﴾ العقب يشمل الولد وولد الولد وهكذا
من الذكور دون الاناث (كذا في الاسعاف)

﴿ فائدة ﴾ الولد لا يدخل فيه إلا من كان لصلبه
ذكراً كان أو أنثى (كذا في الاسعاف) فلو قال ارضي
صدقة جارية على ولدي أبداً كانت الغلة لولده لصلبه
يستوي فيه الذكر والأنثى ما داموا فإذا انقرضوا
تصرف للفقراء ولا تصرف لولد الولد لكن إذا لم يكن
له ولد حين الوقف بل له ولد ولد تصرف الغلة لولد
ولده (كذا أفاده في المحل المذكور) ولا يدخل في
ذلك اولاد البنات على الصحيح (كما في الخمانية في فصل
في الوقف على الاولاد)

﴿ فائدة ﴾ الاولاد واولادهم يدخل فيه كل بطن
وان لم يثلاث (كذا في الاسعاف) وقال بعضهم هو

مطلب

النسل يشمل الولد
وولد الولد

مطلب

العقب يشمل الولد
وولد الولد وهكذا

مطلب

الولد لا يدخل فيه إلا
من كان لصلبه

مطلب

الاولاد واولادهم يدخل
فيه كل بطن

كالولد فان ثلث البطون دخل سائرهما وهل يدخل
اولاد البنات في الاولاد روايتان والصحيح الاول (كذا
في الخانية في فصل الوقف على الاولاد)

مطلب
القرابة يدخل فيها
كل قريب له

﴿قاعدة﴾ القرابة يدخل فيها كل قريب له صغيراً
كان او كبيراً ذكراً او انثى مسلماً او ذمياً حراً او عبداً
(كذا في الاسعاف) والا قرب قرب الدرجة والرحم
لا قرب الارث والعصوبة فلو قال على اقرب الناس
الي فهو من ارتكض معه في رحم او خرج معه من صلب
ولو قال على اقرب قرابة مني وكان له ابوان وولد لا
يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة
(كذا في الاسعاف)

مطلب
المحتاج من كان له
الاحتياج عند وجود
الغلة

﴿فائدة﴾ المحتاج من كان له الاحتياج عند
وجود الغلة سواء كان اصلياً او عارضاً (كذا في
الاسعاف)

مطلب
الصالح هو المستور
المستقيم الطريقة

﴿فائدة﴾ الصالح هو المستور المستقيم الطريقة سليم
الناصية كامن الاذى ليس بكذاب ولا قذاف (كذا
في الاسعاف)

مطلب
اليتم

﴿فائدة﴾ اليتيم ولد مات ابوه ولم يبلغ الحلم ذكراً

كان او انثى والفقر شرط فيه وان لم يذكر (كذا في الاسعاف)

مطلب
الارملة

﴿ فائدة ﴾ الارملة امرأة مات عنها زوجها او طلقها بعد ما بلغت مبلغ النساء دخل بها او لم يدخل فمن لم تكن حاضت وقت طلاقها او موت زوجها فلا تدخل في الوقف ولا يجتمع اسم الارملة واليتيمة وكذلك الفقر هنا شرط فلا تدخل في الوقف غنية (كذا في الاسعاف)

مطلب
الام

﴿ فائدة ﴾ الام امرأة جومت بنكاح او سفاح ولا زوج لها غنية كانت او فقيرة بالغة مبلغ النساء او لا (كذا في الاسعاف)

مطلب
الثيب

﴿ فائدة ﴾ الثيب جارية جومت كان لها زوج او لا غنية او لا (كذا في الاسعاف)

مطلب
البكر

﴿ فائدة ﴾ البكر جارية لم تجامع بنكاح ولا غيره كان لها زوج او لا صغيرة او لا غنية او لا وزوال عذرتها بحيض او علة لا يخرجها عن حكم الابكار (كذا في الاسعاف)

مطلب

الوصف اذا ذكر بعد
المتعاطفات

﴿ قاعدة ﴾ كل وصف ذكر بعد المتعاطفات يرجع

الى الاخير كقول الواقف على بني زيد وبني خالد وبني عمرو والفقراء فان وصف الفقراء يرجع الى بني عمرو لا الى سواهم من قبلهم (كذا في الدر المختار)

مطلب
الشرط الصريح اذا جاء
بعد المتعاطفات

﴿قاعدة﴾ كل شرط صريح جاء بعد المتعاطفات يرجع الى الجميع (كذا في الدر المختار) كما لو وقف على ولده وولد ولده ونسله وعقبه اذا كانوا من اولاد الذكور فان قوله اذا كانوا من اولاد الذكور شرط صريح تعقب كلاً من ولده وولد ولده ونسله وعقبه فهو شرط للجميع بالاتفاق (كذا في البحر) وهذه قاعدة مأخوذة صراحة عن الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب
تعارض شرطان يعمل
بالتاخر

﴿قاعدة﴾ اذا تعارض شرطان يعمل بالتاخر منها (كذا ذكره الخصاص) وعالله بانه مفسر للمراد (تنقيح)

مطلب
تعارض الاعطاء
والحرمان قدم

﴿قاعدة﴾ اذا تعارض الاعطاء والحرمان قدم الاعطاء (كذا في التنقيح) اعني اذا وجد لفظان من الواقف احدهما يقتضي الاعطاء والاخر يقتضي الحرمان قدم ما يقتضي الاعطاء

مطلب
القيد في حيز العطف

﴿ قاعدة ﴾ كل قيد وصفاً كان او حالاً او غيرها
في حيز العطف بتم ينصرف الى المعطوف الاخير خاصة
(كذا في التنقيح) وانما قلنا في حيز العطف بتم ليكون
حكماً متفقاً عليه عندنا وعند الشافعي وان كان العطف
بالواو فكذلك عندنا بلا فارق في الاداء (هذا ما مشى
عليه في التنقيح تبعاً لعبارة الدر عن وقف الاشباه)
واعترض المخطاوي على عبارة الدر وهي الوصف بعد
الجملة يرجع الى الاخير عندنا والى الجميع عند الشافعية
لو بالواو ولو بتم فالى الاخير اتفاقاً بقوله هذا مبين لما
قاله العراقي في فتاويه ونصه اطلاق اصحابنا في الاصول
والفروع ولم يقيدوه باداء ومن حكى الاطلاق امام
الحرمين والعراقي والشيخان . انتهى . فلا فارق في الاداء
عندهم بين كونها بالواو او بتم . انتهى . ففي قيد العطف
بتم على هذا ما فيه والاصل في هذه التفرقة صاحب
الاشباه ومن بعده قلده والاكثر رد عليه هذا القيد
﴿ تنبيه ﴾ قيد الذكورة في كلام الواقف بعد المتعاطفات
كما اذا قال على اولاده واولاد اولاده ونسلم الذكور
فيه معترك عظيم والاكثر على انه قيد للجميع كما نص

عليه هلال وجعله ابن نجيم على القاعدة من انه للاخير
ورد عليه المشون بما يطول شرحه والظاهر انهم
اخرجوه عن القاعدة للقرينة كما في القاعدة الآتية بعد
هذه القاعدة

مطلب

كل قرينة تدل على
كون الوصف لكل
المتعاطفات

﴿قاعدة﴾ كل قرينة لفظية او حالية تدل على
كون الوصف او الضمير او الاستثناء لكل من
المتعاطفات يجب صرف ذلك الى جميعها (كذا في
التنقيح)

مطلب

الفاظ الواقفين تبني
على عرفهم

﴿قاعدة﴾ الفاظ الواقفين تبني على عرفهم (كذا
في الاشباه في قاعدة العادة محكمة)

مطلب

الوقف المرتب بتم

﴿فائدة﴾ كل وقف رتب بتم ثلاثة بطون يكون
مرتبا فيما بعدها من البطون (كذا في التنقيح) كقوله
على ولدي ثم على ولده ثم على ولد ولده او يقول بطنا
بعد بطن بعد ذكره البطون او على الاقرب فالاقرب
وهاتان الصيغتان مع الاولى ثلاث صيغ للوقف المرتب
(كذا في الاسعاف)

مطلب

من ياخذ نصيب ابيه
او امه في الدرجة
الجمالية

﴿فائدة﴾ كل من ياخذ نصيب ابيه او امه في
الدرجة الجمالية فانما هو عند وجود من يساوي الميت

في الطبقة والأفلاخذ بنفسه مقدم على الأخذ بالجعل
(كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ إذا شرط أن سهم من مات عن غير ولد
إلى أقرب من في طبقة ولم يوجد في طبقة أحد فسهمه
يرجع إلى غلة الوقف (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ كل وقف لم يرتب فيه بين البطون
تقسم غلته بين جميع أهله بالسوية (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ العموم في الأوقاف حجة بلا خلاف (كذا
في التنقيح) كما لو قال الواقف على أن من مات من

أهل الوقف فنصيبه لمن هو في طبقة فمن الأولى
والثانية للعموم . فالأولى عمت أهل الوقف بطناً بعد

بطن . ومن الثانية عمت أهل الطبقة كلهم المتناول
والمحجوب

﴿قاعدة﴾ كل مسألة اختلف فيها فالعمل على ما
قاله الأكثر (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ كل ما أمكن حمل كلمة على الشرط
فلا يعدل عنه لغيره (كذا في التنقيح)

مطلب

إذا شرط سهم من
مات عن غير ولد

مطلب

وقف لم يرتب فيه بين
البطون تقسم غلته
بين جميع أهله بالسوية

مطلب

العموم في الأوقاف
حجة بلا خلاف

مطلب

العمل على ما قاله
الأكثر

مطلب

إذا أمكن حمل كلمة
على الشرط لا يعدل
عنه لغيره

مطلب

الغلة المحاصلة من عين
الموقوف لا حظ
للموقوف عليهم فيها

﴿ قاعدة ﴾ كل غلة حصلت من عين الموقوف
فلا حظ للموقوف عليهم فيها بل ترد في عمارته (كذا
في الاسعاف) وذلك كما لو بيعت انقاض محل منه
بشرطه

مطلب

تقدم القرابة من جهتين

مطلب

تعتبر الدرجة الجمعية
في الاوقاف

﴿ قاعدة ﴾ كل قرابة من جهتين تقدم على القرابة
من جهة عند الاستواء (كذا في التنقيح)

﴿ قاعدة ﴾ كل درجة جمعية معتبرة في الاوقاف
حيث كانت لا الدرجة النسبية الارثية (كذا في
التنقيح)

مطلب

غرض الواقفين يصلح
مخصصاً

﴿ فائدة ﴾ غرض الواقفين يصلح مخصصاً (كذا في
الخيرية) والمراد من قولهم يصلح مخصصاً اي لعموم
شرطه كما لو قال مثلاً على ان من مات منهم اجمعين
وترك ولداً فسهمه لولده بعد قوله اولاد الذكور دون
اولاد الاناث فمن مات منهم اجمعين عام خص باولاد
الذكور دون اولاد الاناث بغرض الواقف وهو
حرمان اولاد الاناث والا فمقتضى القاعدة دخول
اولاد الاناث لانه عام والعام مقدم ولانه شرط متأخر
والعمل على متأخر الشرطين فافهم

مطلب

ولد من مات قبل
الوقف لا يستحق في
ربعه إلا إذا قال
الوقف الخ

مطلب

يجب العمل بالعام
القطعي المعارض
للخاص

مطلب

إذا أطلق الوقف فهو
الاستغلال

مطلب

أعمال الكلام أولى
من أهاله

مطلب

من له السكنى لا يملك
الاستغلال وبالعكس

﴿ فائدة ﴾ لا يستحق في ربع الوقف ولد من مات
قبل الوقف إلا إذا قال الواقف على أولاده وأولاد
أولاده بالإضافة إلى ياء المتكلم أو على ولدي وولد
ولدي وأولادهم فإنهم يدخلون عند ذلك وأما
إذا قال على ولدي وأولادهم فإنهم لا يدخلون في
الوقف وذلك لأنه لا يدخل في الوقف من كان ميتاً
إلا إذا أضاف أولادهم أعني أولاد الميتين إلى نفسه
(كذا في الأسعاف)

﴿ قاعدة ﴾ كل عام قطعي معارض للخاص يجب
العمل به أي بذلك العام (كذا في التنقيح)

﴿ فائدة ﴾ كل وقف أطلق عن السكن والاستغلال
يكون للاستغلال (كذا في التنقيح)

﴿ قاعدة ﴾ أعمال الكلام أولى من أهاله (كذا في
التنقيح)

﴿ فائدة ﴾ كل من له السكنى في الوقف لا يملك
استغلالاً له وعلى العكس وعليه البزازي وابن الهمام وابن
نجيم في البحر والخصاف في أحد قوايه

﴿قاعدة﴾ الاستحقاق كالارث لا يسقط بالاسقاط
(كذا في الخانية) والمراد بانه لا يسقط بالاسقاط اي
بجرد قوله اسقطته او اقر انه لا حق له في الوقف اما
اذا قال ما استحقته من هذا الوقف يستحقه فلان بحق
عرفته له ولزمي الاقرار به فان ذلك يجري عليه في
حق نفسه ما دام حيا فاذا مات عاد لما شرطه
الواقف بقي اذا مات المقر له لمن يعود ولعله كمنقطع
الوسط

مطلب

الاستحقاق لا يسقط
بالاسقاط

﴿فائدة﴾ الوقف لا يقسم (كذا في الاسعاف والبحر
والفتح) والمراد بذلك قسمة تملك اما النهايؤ باذن
النظار او بين المستحقين فهو جائز كما في الاسعاف
والخيرية

مطلب

الوقف لا يقسم

﴿فائدة﴾ اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها
(كذا في فتاوي ابي السعود) وعلمه بانها من بيت
المال

مطلب

لا يراعى شرط اوقاف
الملوك

﴿فائدة﴾ مادام واحد يصلح للتولية من اهل الوقف
فلا يجعل المتولي من الاجانب (كذا في الدر) ثم اذا
ولي غيره صح ويكون اثما وهذا عند موت القيم فاذا ولي

مطلب

ما دام واحد يصلح
للتولية من اهل الوقف

غيره حال حياة القيم لا لجناية هل يصح ويصير الثاني
قيماً او لا في ذلك خلاف طويل فبعضهم فصل بين
منصوب القاضي ومنصوب الواقف والمراد من منصوب
الواقف ما كان على شرط الواقف فقال من نصبه
الواقف بالفعل او بشرطه لا يعزل الا بخيانة ومنصوب
القاضي اي اذا اهل الواقف الناظر وعين احد القضاة
ناظراً وعزله قاض آخر ينفذ عزله ويصير الثاني متولياً*
والقول الذي يعول عليه وليس فيه مخالفة ان كان
عزل القاضي الناظر ونصبه غيره سواء كان المنصوب
من اهل الوقف او من الاجانب والمعزول مشروط
له النظر او لا بان هو لمصلحة نفذ وصار الثاني متولياً بلا
خلاف والا ففيه خلاف والذي افتى به علي افندي
مفتي الديار الرومية انه لا يصح تبعاً لما في جامع
النصولين والمسالة في البحر والاشباه وحاشية ابي
السعود فان اردت الوقوف على تفصيلها فارجع الى
المحلات المذكورة

القول الذي يعول عليه
في عزل القاضي الناظر

مطلب

اقرار الناظر ونكوله لا
يصح

* قاعدة * اقرار الناظر ونكوله على الوقف لا يصح
(كذا في البزازية وغيرها) زاد المحاموتي ومنه التصديق

لان التصديق اقرار

﴿ فائدة ﴾ اقالة الناظر المستأجر بدون مصلحة لا

تجوز (كذا في الدر)

﴿ فائدة ﴾ الكفالة بغلة الوقف لا تجوز (كذا في

الحانية) كسائر الامانات يعني اذا طلب اهل

الاستحقاق من الناظر كفيلاً على ما عنده من غلة

الوقف

﴿ فائدة ﴾ تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالمصلحة

(كذا في البحر)

﴿ قاعدة ﴾ يتعين الافتاء بما هو الانفع للوقف (كذا في

جامع الفصولين) حتى لو عزل القاضي الناظر لم يشروط

لأنه النظر صحيح كما مر حيث كان لفائدة وقد صارت

حادثة الفتوى سنة تسع وثمانين ومائة وأربعين وبذلك

افتيت

﴿ فائدة ﴾ اذا شهد اهل الوقف على اصحاب النهر

ان ما تهدم بسبب ما بهم ضمنوه ولم يصلحوا بعد التقدم

اليهم باصلاحه ثم انهدم بعد ذلك شيء من الوقف

بسبب ما بهم ضمنوا مرة ما هدم (كذا في الحانية في باب

مطلب

اقالة الناظر المستأجر

مطلب

الكفالة بغلة الوقف

مطلب

تصرف القاضي في الوقف

مطلب

يتعين الافتاء بالانفع

للقف

﴿ حادثة الفتوى ﴾

(لمولانا المؤلف)

مطلب

اشهد اهل الوقف على

اصحاب النهر الخ

الرجل يجعل داره مسجداً او خاناً

مطلب

ما فرشه الانسان في
المسجد من ماله

﴿ فائدة ﴾ كل ما فرشه الانسان في المسجد من ماله
اذا بني كان لمن فرشه ولوارثه ان يبيعه ويشترى محله
شيئاً آخر ومثله ديباج الكعبة اذا بني كان للسلطان
ان يبيعه ويستعين بثمنه على حوائج البيت وليس لغير
السلطان ذلك وما جرت به العادة من اخذه وتوزيعه
قطعاً قطعاً او بيعه لا يجوز كما صرحوا به (والفائدة من
الخانية في الباب المذكور)

مطلب

لا يجوز للمتولي ولا
لارباب الشعائر ان
يسكن الوقف بغير
شرط

﴿ فائدة ﴾ لا يجوز لمتول ولا لواحد من ارباب
الشعائر ان يسكن مستشفيات الوقف بغير شرط الوقف
(كذا في المحل المذكور من الخانية) وقد مر قبل
هذا ان المتولي لو سكن دار الوقف ولو باجر المثل
يعزل من التولية كما نص عليه ابو السعود في حاشية
الاشباه من الوقف

مطلب

اهل المسجد او المقبرة
ينتصب خصماً عن
الباقيين

﴿ قاعدة ﴾ اهل المسجد او المقبرة ينتصب خصماً عن
الباقيين (كذا في الخانية في باب الرجل يجعل داره
مسجداً او مقبرة) قال رجل ادعى في مسجد او مقبرة
حقاً وقضى القاضي بالبينة على بعض اهلها كان ذلك

قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن
الباقيين كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة .
انتهى

﴿فائدة﴾ المشرف ليس له الا الحفظ لا غير (كذا
في الخانية في باب الرجل يجعل داره مسجداً) قال
وقف له متول ومشرف لا يكون لهذا المشرف ان
يتصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولي
والمشرف مأمور بالحفظ لا غير . اهـ

مطلب
المشرف ليس له الا
الحفظ لا غير

﴿فائدة﴾ كل قيم استدان الخراج او جباية بدون
امر قاضٍ حيث لم يكن عنده من غلة الوقف دراهم
ثم اراد الرجوع بعده في غلة الوقف ليس له ذلك
(كذا ذكره في الخانية في الباب المذكور)

مطلب
استدان الخراج بدون
امر قاض

﴿فائدة﴾ القيم لا يملك الاستدانة للوقف (كذا
في الخانية في الباب المذكور) قال وتفسير الاستدانة
ان يشتري للوقف شيئاً وليس في يده شيء من غلات
الوقف ليرجع بذلك فيما يحدث من غلات الوقف اما
اذا كان بيده شيء من غلة الوقف فاشترى للوقف
شيئاً ونقد الثمن من مال نفسه ينبغي ان يرجع في غلة

مطلب
القيم لا يملك الاستدانة
للوقف

الوقف وان لم يكن ذلك بامر القاضي كالوكيل
بالشراء اذا نقد الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع
بذلك على الموكل * قلت ففي الصورة الاولى لا رجوع
له في مال الوقف كما هو ظاهر

* فائدة * بناء الرباط افضل ما يتصدق به
الانسان (كذا في الخانية آخرباب الرجل يجعل داره
مسجداً) قال رجل جاء الى المفتي وقال اني اريد ان
اتقرب الى الله تعالى اأبني رباطاً للمسلمين او اعتق
العبيد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى بداره فسا له
اأبيعها واتصدق بثمنها او اشتري بثمنها عبيداً فاعتقهم
او اجعلها داراً للمسلمين اي ذلك افضل قالوا يقال
له ان بنيت رباطاً وجعلت له وقفاً ومستغلاً لعمارته
فالرباط افضل لانه اديم واعم نفعا وان لم تجعل للرباط
مستغلاً للعمارة فالافضل ان تبيع الدار وتصدق
بثمنها على المساكين . انتهى . وتفسير الرباط المحل
الذي يبني للفقراء وهو مولد (كذا في المصباح)

* فائدة * وقف المشاع الذي لا يحتمل القسمة
جائز عند الكل (كذا في الخانية في فصل وقف المشاع)

مطلب

بناء الرباط افضل ما
يتصدق به الانسان

مطلب

يجوز وقف مشاع لا
يحتمل القسمة

قال رجل وقف نصف الحمام جاز عند الكل لأنه مما لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كربة المشاع فيما لا يحتمل القسمة . انتهى

مطلب

الشيوع المانع جواز
الوقف عنه محمد

﴿فائدة﴾ الشيوع المانع جواز الوقف عند محمد
انما هو الشيوع وقت القبض (كذا ذكره في الخمانية في
فصل وقف المشاع) بيان ذلك دار مشتركة بين اثنين
فتصدقا بها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه
من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم
واحد يقوم عليها كان جائزا لان عند محمد رحمه الله
تعالى المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت
العقد وهنا لم يوجد الشيوع وقت العقد لانها تصدقا
بالارض جملة ولا وقت القبض لانها سلما الارض جملة
ولو تصدق كل واحد منها بنصف هذه مشاعا صدقة
موقوفة وجعل كل واحد منها لوقفه متوليا على حدة
لا يجوز لوجود الشيوع اولاً وقت العقد لان كل واحد
منها يشر عقداً على حدة وتمكن الشيوع وقت القبض
ايضاً لان كل واحد من المتولين قبض نصفاً شائعاً
فان قال كل واحد للذي جعله متولياً قبض نصيب

مع نصيب صاحبي جاز ولو تصدق أحدهما بنصف
الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر
بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا لذلك قِيَمًا
وأحدًا جاز لوجود الشيوع وقت العقد لا وقت القبض
لان المتولي قبض الارض جملة وهما سلما اليه جملة
(كذا افاده في الخانية من المحل المذكور) ثم قال
والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى

الفتوى على قول محمد

مطابق

يجوز جمع حصص
الوقف في دار واحدة

* فائدة * جمع حصص الوقف في دار واحدة في
القسمة يجوز كما يجوز في الملك (كذا في الخانية من
المحل المذكور) قال دوربين اثنين وقف أحدهما
نصيبه على جهة البر ثم اراد القسمة فقسم القاضي بينهما
فجمع القاضي الوقف كله في دار واحدة جاز في قول
هلال وهو قول أبي يوسف كما لو كان بينهما داران
وطلبا القسمة فجمع القاضي نصيب أحدهما في دار
ونصيب الآخر في دار جاز ذلك . انتهى * قلت هذا
على قول أبي يوسف القائل بجواز وقف المشاع القابل
للقسمة وقد مر أن الفتوى على قول محمد أو تأويل
المسألة بحكم الحاكم لتكون اتفاقية والله اعلم

مطلب
دخول الدراهم في قسمة
الوقف من الملك

﴿فائدة﴾ دخول الدراهم في قسمة الوقف من
الملك جائزة ان كانت من طرف الوقف (كذا في
الخانية من المحل المذكور) قال فلو ان الواقف مع
شريكه اقتسما وادخلا دراهم في القسمة فان كان الواقف
اخذ الدراهم لا يجوز لان الواقف يكون بائعاً شيئاً من
الوقف وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي اعطى
الدراهم جاز ويصير كأنه اخذ الوقف واشترى بعض
ما ليس بوقف من نصيب شريكه فيجوز ثم حصة الوقف
وما اشتراه بالدراهم فذلك ملك له ولا يكون وقفاً.
انتهى

مطلب
ما يقع من الزيادة
والنقص في قسمة الوقف
من الملك

﴿فائدة﴾ ما يقع من الزيادة والنقص في قسمة
الوقف من الملك للجودة جائز (كذا في المحل المذكور
من الخانية) قال رجل وقف جريباً شائعاً من ارض
ثم تقاسما فاصاب الوقف اقل من جريب لجودة الارض
التي وقعت للوقف وزيد في اذرع طائفة الملك او على
العكس جاز لان مثل هذه القسمة تجوز في الملك
فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقق
المعادلة . انتهى

مطلب

المناقلة في الوقف

﴿فائدة﴾ المناقلة في الوقف ان بشرط الواقف
او شرط استبدال صح (كذا آخر الفصل المذكور من
الخانية) قال رجل له دور وارض ووقف من تلك
ارضا بعينها او دارا من تلك الدور ثم اراد ان يصرف
الوقف الى ارض اخرى او الى دار اخرى ويجعل الارض
التي وقفها لنفسه مناقلة الوقف الى غير الوقف ان لم
يكن شرط لنفسه الاستبدال في اصل الوقف لا تجوز
هذه المناقلة وان كان شرط الاستبدال جاز وهو وما
لو شرط الاستبدال سواء . انتهى

مطلب

التعليق بشرط كائن

﴿قاعدة﴾ التعليق بشرط كائن تنجز (كذا في
الخانية في فصل في مسائل الشرط في الوقف) بيانه
رجل قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة
موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم
صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كائن تنجز
﴿فائدة﴾ الوقف على شرط لا يبطل حكم الوقف
جائز (كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل
قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابداً على ان ابيعها
واشتري بثمنها ارضاً اخرى صح على قول ابي يوسف وبه

مطلب

الوقف على شرط لا
يبطل حكم الوقف جائز

أخذ هلال . قال في الخانية والصحيح قول هلال وإبي
يوسف رحمها الله تعالى . انتهى . ولا تشبهه بالقاعدة
السابقة كل وقف علق بشرط لا يصح لأن تلك في
الوقف الذي لم يقطع به حيث علق بالخاطر فقد يكون
وقد لا يكون وإما هنا فالوقف كالمحالة وشرط
البيع وإنما قلنا على شرط لا يبطل حكم الوقف لأنه لو
علق على شرط يبطل حكمه فسد الوقف كما لو قال على
أن أبيعها فإن ذلك يفسد فكانه قال وففت على أن
أبطل الوقف بخلاف قوله واشتري بثمنها أرضاً أخرى
لأن ذلك قد يجري في الوقف كما إذا قل نزل الأرض
أو غصبها غاصب وأجرى الماء عليها حتى صارت بحراً
فإنه يجوز أن تباع في الصورة الأولى بمسوغاته الشرعية
ويستبدل محلها أخرى ويضمن في الصورة الثانية الغاصب
ويؤخذ محلها أرض أخرى (كذا أفاده في الخانية من
المحل المذكور)

مطلب

الوقف المرسل لا يجوز
فيه الاستبدال

❦ قاعدة ❦ كل وقف مرسل لا يجوز فيه الاستبدال
(كذا في المحل المذكور من الخانية) قال وإن
كانت أرض الوقف سبخة لا ينتفع بها لأن سبيل

الوقف ان يكون مؤبداً

﴿فائدة﴾ ارض الخور هي ما يحجز صاحبها عن زراعتها وإداء مؤنتها فدفعها الى الامام لتكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج فالرقبة ملك صاحبها ومنفعتها للمسلمين (كذا افاده في الخانية من الفصل المذكور)

﴿قاعدة﴾ ما يدخل تبعاً في البيع يدخل تبعاً في الوقف (كذا في الخانية اول فصل ما يدخل في الوقف من غير ذكر) بيانه لو وقف ارضاً وكان فيها غرس او بناء دخل ذلك من غير ذكر كما يدخل في البيع (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ للمتولي قطع ما لا ثمرة له من الاشجار (كذا في الخانية في فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل) قال وليس للمتولي الوقف ان يقطع الاشجار ولا يبيعها وما لا ثمرة له فله المتولي قطعها . انتهى . ثم قال آخر الفصل ويجوز بيع الاشجار الموقوفة في ارض الوقف ان لم تكن مثمرة بعد القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالارض فتكون تبعاً للارض

مطلب

في ارض الخور

مطلب

ما يدخل تبعاً في البيع
يدخل تبعاً في الوقف

مطلب

المتولي قطع ما لا ثمرة
له من الاشجار

وبيع ارض الوقف لا يجوز وكذلك ما كان تبعاً لها . اهـ
 * فائدة * كل من غرس في المسجد كان الغراس
 للمسجد (كذا في الخانية اول فصل في الاشجار) قال
 ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لان الانسان
 لا يغرس لنفسه في المسجد . انتهى

مطلب
 من غرس في المسجد كان
 الغراس للمسجد

* فائدة * الاشجار في المقبرة عند جهاب الغارس
 يكون الراي فيها للقاضي (كذا في الخانية آخر الفصل
 المذكور)

مطلب
 الاشجار في المقبرة

* فائدة * وقف الكتب صحيح على ما عليه الفتوى
 (كذا في الخانية اول فصل وقف المنقول) قال
 واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وقف الكتب جوزه
 الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ونصير
 رحمه الله وقف كتبه . انتهى

مطلب
 وقف الكتب

* فائدة * وقف الحيوان والمتاع تبعاً جائز (كذا
 في المحل المذكور من الخانية) قال وعن ابي يوسف
 رحمه الله تعالى في النواذر لا يجوز وقف الحيوان
 والرفيق والمتاع والثياب ما خلا الكراع والسلاح
 الا على وجه التبع فلو وقف بستاناً بما فيه من البقر

مطلب
 وقف الحيوان والمتاع

والغنم وغيرها فانه يجوز . انتهى

﴿ فائدة ﴾ نقل النقص من وقف خرب لم يعلم بانيه
لمثله جائز (كذا في المحل المذكور من الخمانية) قال
قرية فيها بير مطوية بالاجر خربت القرية وانقرض اهلها
وبقرب هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى
الاجر فارادوا نقل الاجر من التي خربت ويجعلوه
في هذا الحوض فان عرف باني تلك البير لا يجوز
صرف ذلك الا باذنه لانه عاد الى ملكه . انتهى

مطلب

في نقل انقاض الوقف

مطلب

مقبرة المشركين اذا
اندرست

﴿ فائدة ﴾ مقبرة المشركين اذا اندرست جاز ان
تجعل مقبرة للمسلمين (كذا في الخمانية في فصل المقابر)
قال فان موضع مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم كان مقبرة للمشركين . انتهى

مطلب

اقرار احد الورثة
بالوقف

مطلب

اختلاف الورثة في
مصرف الوقف

﴿ فائدة ﴾ اقرار احد الورثة بالوقف دون الآخرين
يسري على حصة المقر خاصة (كذا في الخمانية في
فصل الرجل يقر بالارض في يده انها وقف)

﴿ فائدة ﴾ اختلاف الورثة في مصرف الوقف

يجري على ما قالوا (كذا في المحل المذكور من الخمانية)
بيانه ورثة في ايديهم ارض اقرروا انها وقف واختلفوا

في مصرفها فقال بعضهم للفقراء وقال بعضهم على مسجد
كذا صرفت حصة كل الى ما اعترف به

﴿فائدة﴾ يدخل اولاد البنات في الوقف على ولده
وولد ولده وفي الوقف على اولاده واولاد اولاده
(كذا في الخانية في فصل الوقف على الاولاد والاقرباء)
ذكر في غير محل واحد فقال اول الفصل ولو قال
ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم
يزد على هذا يدخل فيه ولده اصلبه واولاد بنيه
يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد صلبه على ولد ابنه لانه
سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه واد البنت
قال هلال رحمه الله تعالى يدخل وكذا لو قال
ارضي هذه صدقة على ولدي وولد ولدي الذكور قال
هلال رحمه الله تعالى يدخل فيه الذكور من ولد البنين
والبنات وقال علي الرازي رحمه الله تعالى اذا وقف
على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والاناث من
ولده فاذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد الواقف دون
ولد بنت الواقف ولو قال على اولاد ي واولادهم
كان ذلك لكلهم يدخل ولد الابن وولد البنت

مطلب

في دخول اولاد البنات

والصحيح ما قال هلال رحمه الله تعالى ان اسم ولد الولد
كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه
ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد
اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات لان
ولد الولد اسم لمن ولده واده وابنته ولده فمن ولدته ابنته
يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي
فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر
الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول
ولد الابن لانه ينسب اليه عرفاً وعن محمد رحمه الله
تعالى ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا ثم
اطال في فروع هذه المسألة فظهر من قوله والصحيح ما
قال هلال الخ ان ولد البنت يدخل في الوقف اذا
قال الواقف على ولدي وولد ولدي ولا تشبه بما مر
من عدم دخول واد البنت في الوقف على الولد لان
ذاك فيما اذا قال على ولدي خاصة ولم يزد واما هنا
فانه قال على ولدي وولد ولدي فافهم وذكر دخول
اولاد البنات في لفظ الاولاد ثانياً وقال في الخانية من
الفصل المذكور بعد ذلك رجل وقف ضيعة له على

ابن له واولاده واولاد اولاده قال ابو القسم تقسم الغلة
بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد الرؤس
يستوي فيها الذكر والانثى فليل له اولاد البنت
قال يدخلون لانهم اولاد اولاده قال مولانا رحمه الله
تعالى هذا يعافق ما مرّ ان في ولد الولد يدخل اولاد
البنات كما يدخل اولاد البنين . انتهى * فبان من
ذلك ان اولاد البنات يدخلون في الوقف اذا قال
الواقف على ولدي وولد ولدي او قال على اولادي
واولاد اولادي كنص الفائدة والله تعالى اعلم

مطلب
اولاد الواقف الفقراء
احق من غيرهم

* فائدة * اولاد الواقف الفقراء احق من غيرهم
بغلة الوقف الذي شرط للمساكين (كذا في الخانية
في فصل الوقف على الاولاد والاقرباء) ونصه رجل
قال ارضي هذه صدقة بعد موتي على المساكين وهي
تخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هلال
رحمة الله تعالى لا يعطى لولده من الغلة شيء الا اذا
كان الوقف في صحته ولم يضاف الى ما بعد الموت ثم
مات وفي ولد الواقف فقراء فيمنذ يكون للمتولي
ان يدفع الى كل واحد منهم سهما اقل من مائتي درهم

وهو احق بذلك من ساير الفقراء وان لم يعطهم شيئاً
لا يضمن المتولي لانه لم يمنع حقاً واجباً لهم وكذا قالوا في
الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله
بنت ضعيفة كان الافضل للمقيم ان يصرف اليها مقدار
حاجتها . انتهى

﴿فائدة﴾ قسمة ارض الوقف بين اهله للزرع
برضاهم جائزة (كذا في الخانية في الفصل المذكور)
قال وان اراد الواقف ان يقسم ارض الوقف
ويعطي كل واحد من الذين الوقف عليهم حصته
يزرعونها ويكون له دون ساير شركائه لم يكن له ذلك
الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك
كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم ولو
فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن اتى بعد
ذلك ابطاله . انتهى

﴿فائدة﴾ الوقف على النفس مفسد للوقف (كذا
في المحل المذكور فلو وقف ارضه على نفسه ثم على فلان
فسد الوقف ولو وقف ارضه على نفسه وعلى فلان صح
نصف فلان) (كذا افاده في المحل المذكور) والفرق

مطلب
قسمة ارض الوقف بين
اهله

مطلب
الوقف على النفس

بين المسألتين ظاهر بادي تأمل حيث في الصورة
الاولى يكون الوقف كله على النفس اولاً ثم من بعده
فعلى فلان وفي الصورة الثانية يكون جمع بين نفسه
وفلان فيثبت لكل واحد حكم

﴿فائدة﴾ البنات تدخل في الوقف على البنين
(كذا في الخانية من الفصل المذكور) قال ولو قال
ارضي صدقة موقوفة على بني وله ابنان او اكثر كانت
الغلة لهم وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة
كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون
وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم
البنين يتناول البنين والبنات وعن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى في رواية تكون الغلة للبنين خاصة دون
البنات والصحيح هو الاول كما لو قال ارضي موقوفة على
اخوتي وله اخوة واخوات اشتركوا جميعاً . انتهى

﴿فائدة﴾ اسم البنين لا يتناول البنات عند الانفراد
(كذا في المحل المذكور) فلو قال ارضي صدقة على
بني وله بنات ليس معهم ابن كانت الغلة للفقراء ومثله
لو وقف على بناته وله بنون ليس له بنات كانت الغلة

مطلب
البنات تدخل في
الوقف على البنين

مهمة في الاخوة
والاخوات

مطلب
اسم البنين لا يتناول
البنات عند الانفراد

للفقراء انتهى

﴿فائدة﴾ الغني من له نصاب فاضل عن مسكنه
وخادمه وثيابه ومتاع بيته من اي مال كان (كذا
في الخانية من المحل الذي هو فصل الوقف على
القربات) فعلم ان من له مسكن وخادم وثياب ومتاع
بيت وليس له نصاب سواها فاضل عنها فقير (كذا
افاده) ثم سوى بين الفقير في باب الوقف وباب
الزكاة

مطلب

الغني من له نصاب

مطلب

كلمة من تصلح للواحد
والجماعة

﴿فائدة﴾ كلمة من يصلح للواحد والجماعة (كذا في
الخانية في فصل الوقف على القربات) بيانه رجل
قال ارضي صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل
فلان او من آل فلان او على من كان له من الاولاد
وليس في نسل فلان او في آل فلان الا فقير واحد او
ليس له فان ذلك الواحد يستحق جميع الغلة بخلاف ما
لو قال على فقراء بني فلان او على اولادي وليس
هناك الا واحد فانه يستحق نصف الغلة والنصف
الآخر للفقراء وهو ظاهر

مطلب

القوت في باب الوقف

﴿فائدة﴾ القوت في باب الوقف وما جانشه طعام

سنة او شهر بلا اسراف ولا تقتير (كذا في فصل
الوقف على القرابات من الخانية) وانما قالوا كفاية
سنة او شهر لاختلاف ذلك باختلاف الموقوف فان
كان ضيعة كان القوت سنة وان كان حانوتاً كان
كفاية شهر (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
يدخل في الكفاية من
تلزمه نفقته

﴿ فائدة ﴾ يدخل في الكفاية من تلزمه نفقته (كذا
في الفصل المذكور من الخانية) بيانه رجل قال في
شرط وقفه ان يعطى فلان كفايته من غلة الوقف
او قوته فكان له امرأة وخادم وولد تحسب كفايتهم
ايضاً لان كفايتهم من كفايته

مطلب
الافضل في صرف
الوقف على الفقراء ان
يكون لاولاد الواقف

﴿ فائدة ﴾ كل وقف كان على الفقراء فالافضل
في صرفه مع الفقران يكون لولد الواقف ثم الى قرابته
ولو الوالد او الزوجة ثم الى مولى الواقف ثم الى جيرانه
ثم الى اهل المصر من كان اقرب منزلاً الى الواقف
(كذا في الخانية من الفصل المذكور)

مطلب
الجيران اهل المحلة

﴿ فائدة ﴾ الجيران اهل المحلة ويستوي في ذلك
الساكن والمالك (كذا في الخانية من الفصل
المذكور) بيانه رجل وقف وقفاً وشرطه بفقراء جيرانه

فانه يكون لكل فقير في محله سواء كان ساكنًا او
مالكًا فان كان الساكن غير المالك كانت الغلة
للساكن ثم قال ويدخل في ذلك الصبيان والنساء
ولا يدخل فيه العبيد وامهات الاولاد . انتهى

مطلب

وقف على ساكني
مدرسة كذا فلطالبة
العلم

﴿فائدة﴾ اذا وقف على ساكني مدرسة كذا كان
لطلبة العلم خاصة (كذا آخر فصل الوقف على
القرايات من الخانية) ثم قال ان خرج الى مسيرة
ثلاثة ايام فصاعدًا لا يأخذ الوظيفة لانه صار مسافرًا
وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فان
اقام خمسة عشر يومًا فصاعدًا لا يأخذ الوظيفة وان
كان اقل من ذلك فان كان خرج خروجًا له منه
بد كالخروج للتنزه لا يأخذ الوظيفة وان كان خروجًا
لا بد له منه كالخروج لطلب القوت كان ذلك عفوًا
ليس لغيره ان يأخذ بيته ولا وظيفته والسكنى تفارق
الوظيفة فانه لو بقي سنة خارج المحل الموقوف فما دام
لم يبع مسكنًا آخر لا يؤخذ مسكنه (كذا افاده آخر
الفصل المذكور)

مطلب

اذا آجر المتولي او
الوصي الارض بدون
اجر المثل

﴿فائدة﴾ ارض الوقف واليتيم اذا آجرها القيم

او الوصي بدون اجر المثل لزم المستأجراً تمام ذلك
(كذا افاده في الخانية في فصل اجارة الاوقاف) ثم
نقل قولاً آخر بانه لا يلزم المستأجر سوى المسمى
وقال والفتوى على ما ذكرنا اولاً انه يجب اجر المثل
على كل حال

﴿ فائدة ﴾ اجر المثل انما يعتبر وقت العقد (كذا
في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل استأجر ارض
وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مثاها فلما
دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس في
الاراضي فزاد اجر الارض ليس للمتولي ان ينقض
الاجارة بسبب نقصان اجر المثل لان اجر المثل يعتبر
وقت العقد ووقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا
يعتبر التغير بعد ذلك (كذا افاده في المحل المذكور)
﴿ فائدة ﴾ القيم اذا استأجر بغبن يكون مستأجراً
لنفسه (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه قيم
مسجد استأجر لعمارة المسجد نجاراً بدرهمين وكانت
اجرته درهماً ونقد ذلك من مال الوقف بان
مستأجراً لنفسه لا للوقف وضمن الدرهمين الا ان

مطلب

يعتبر اجر المثل وقت
العقد اذا استأجر
القيم بغبن

تكون الزيادة مما يتغابن فيها الناس

﴿قاعدة﴾ الوقف على مجهول لا يجوز (كذا في
الفصل المذكور من الخانية) قال رجل جعل ارضه
او منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن في مسجد بعينه لا
يجوز هذا الوقف لان هذه قرينة وقعت لغير المعين
وذلك المؤذن قد يكون غنياً وقد يكون فقيراً والحيلة
ان يكتب في صك الوقف على كل مؤذن فقير في
هذا المسجد واذا خرب المسجد تصرف الغلة الى فقراء
المسلمين ولو قال على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا
يجوز كما لو قال اوصيت بثلاث مالي لواحد من عرض
الناس لا يجوز . انتهى

مطلب

الوقف على مجهول
لا يجوز

مطلب

ترك القيم الدار
الموقوفة مع الفقراء
لفقير سكنها

﴿فائدة﴾ ترك القيم اجرة الدار الموقوفة على الفقراء
لفقير سكنها جائز (كذا في الخانية في فصل اجرة
الوقف) بيانه دار موقوفة على الفقراء فاستأجرها فقير
من القيم وسكنها فترك القيم اجرتها لهذا الفقير جاز كما
لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت
المال (كذا افاده)

مطلب

حابط الوقف اذا مال

﴿فائدة﴾ حابط الوقف اذا مال على حانوت

ملك وابي القيم العمارة يرفع الامر الى القاضي ليأمره
بعمارته فان لم يكن في اليد غلة يأمره بالاستدانة (كذا
في الخانية من الفصل المذكور)

مطلب

من له ملك في ارض
وقف اذا ابي عن
استيجارها

﴿فائدة﴾ كل صاحب ملك في ارض وقف ابي عن
استيجارها باجر المثل ينظر ان كان ما على الوقف من
بناء او غيره لو رفع يستاجر الوقف باكثر مما يدفعه
صاحب البناء كلف صاحب البناء رفع بنائه وتوجير
الارض من غيره وان كان لا يؤجر باكثر من ذلك
ترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر الذي يدفعه
(كذا في الفصل المذكور من الخانية)

مطلب

شهد الشهود ان فلانا
وقف شيئين

﴿فائدة﴾ اذا شهد الشهود ان فلانا وقف شيئين اي
اكثر وكان احد ما شهدوا به في يد المدعي عليه الحاضر
والآخر في يد الغائب فانه يقضى بوقفية المخلين (كذا
في الخانية في فصل دعوى الوقف والشهادة عليه)
ونصفه ضيعة في يد حاضر وضيعة اخرى في يد غائب
فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين
وقف عليه وقفها عليه جده على اولاده واولاده
قال الفقيه ابو جعفر ان شهد الشهود ان هاتين

الضيعتين كانتا ملكاً للواقف وقفها جميعاً وقفاً واحداً
يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وإن شهدوا على وقفين
متفرقين لا يقضى إلا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر .
انتهى

﴿فائدة﴾ الشهادة على الوقف بالتسامع حيث كان
مشهوراً تجوز (كذا في الخانية من الفصل المذكور)
قال وإذا شهد الشهود على الوقف بالتسامع قال
عامة المشايخ إن كان الوقف مشهوراً متقادماً كوقف
عمرو بن العاص وما أشبه ذلك جازت الشهادة
بالتسامع . انتهى

﴿فائدة﴾ الشهادة بالتسامع على شرائط الوقف
وجهاً لا تجوز (كذا في المحل المذكور من الخانية)
﴿قاعدة﴾ الشهادة على الوقف أو الدعوى به من
غير ذكر الواقف تصح (كذا في الفصل المذكور من
الخانية) قال وإن ادعى وقفاً أو شهدوا على وقف ولم
يذكروا الواقف ذكر الخصاف إن دعوى الوقف
والشهادة على الوقف تجوز من غير بيان الواقف . انتهى
﴿فائدة﴾ المتولي إذا تصرف ولم يكتب في صك

مطلب
الشهادة على الوقف
بالتسامع

مطلب
الشهادة على الشرائط
بالتسامع
مطلب
الشهادة على الوقف
والدعوى به من غير
ذكر الواقف

مطلب
تصرف المتولي ولم يبين
من أي جهة هو متول

التصرف من اي جهة هو متول كان فاسداً (كذا في
فصل ما يتعلق بصك الوقف من الخانية) قال متولي
الوقف اذا اجر الوقف وكتب في الصك اجر وهو
متول لهذا الوقف ولم يذكر انه متول من اي جهة قالوا
يكون فاسداً وكذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من
جهة الاب او القاضي او الام او الجدة اذا احكامهم بمختلفة
فان كتب وهو متول من جهة الحاكم او وصي من جهة
الحاكم ولم يسم الحاكم الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان
جهة التولية صارت معلومة ويعرف ذلك القاضي
بالنظر في التاريخ وكذا اذا لم يكتب اسم الواقف في
كتاب الاجارة ولم يعرفه قالوا يجوز . انتهى

مسائل الاضحية

مطلب
المعتبر في الاضحية مكان
المذبوح

فائدة * المعتبر في الاضحية مكان المذبوح لا
مكان المالك (كذا في اضحية الخانية) بيانه رجل
ذهب الى السواد ووكل آخر ان يضحي عنه في البصر
فدبح الوكيل قبل صلاة العيد لا يجوز وان كان من
اهل السواد فذهب الى البصر ووكل في السواد من

يذبح عنه فذبح الوكيل قبل صلاة العيد صح لان المعتبر
مكان المذبح لا المالك

﴿فائدة﴾ لا تجب الاضحية على الصغير كان له مال
او لم يكن على ما عليه الفتوى (كذا في اضحية الخانية)
بيانه صغير لا مال له فليس بواجب على ابيه ان يضحي
عنه وان كان يستحب وان كان للصغير مال ففيه
روايتان والفتوى على عدم الوجوب ولو فعل الاسباب
الوضي فذبح عنه لا يضمن والمجتون والمعتوه بمنزلة الصبي
(كذا افاده هناك)

﴿قاعدة﴾ اذا ثبت هلال ذي الحجة عند المحاكم
فصلوا وذبحوا ثم تبين الخطأ صحّت الصلاة والذبح (كذا
في اضحية الخانية آخر الباب)

﴿فائدة﴾ لا يجوز من الابل والبقر والمعز في
الاضحية الاّ الثني (كذا في المحل المذكور من الخانية)
ثم قال الثني من الابل ما اتى عليه خمس سنين وطعن
في السادسة والثني من البقر ما اتى عليه سنتان وطعن
في الثالثة ومثله الجاموس والثني من الغنم والمعز
ما تمت له سنة وطعن في الثانية ويجوز الجذع العظيم من

مطلب

لا تجب الاضحية على
الصغير ولو كان له مال

مطلب

ثبت الهلال عند المحاكم
فصلوا وذبحوا ثم تبين
الخطأ

مطلب

لا يجوز الاّ الثني في الاضحية
من الابل والبقر والمعز

الضأن وهو عند الفقهاء ما أتى عليه أكثر الحول وإذا
طعن في الشهر السابع يجوز إذا كان عظمياً سميناً بحيث
لو رآه إنسان يحسبه ثنياً

﴿فائدة﴾ الانثى من الأبل والبقر أفضل من الذكر
(كذا فيما يجوز من الضحايا من الخانية) وكذلك
الحصى من الضأن أفضل والشاة أفضل من سبع بقرة
إذا استويا في القيمة واللحم

﴿فائدة﴾ إذا استوت الاجناس في القيمة واللحم
فأفضلها أطيبها لحماً (كذا في الفصل المذكور من
الخانية)

﴿فائدة﴾ الاضحية عن الميت من مال المضحى
جائزة (كذا في المحل المذكور) وله أن يتناول منها وإما
أن كانت من مال الميت بأمره يلزمه التصديق بلحمها
(كذا إفاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ يجوز في الاضحية بيع المأكول بالمأكول وبيع
غير المأكول بغير المأكول ولا يجوز العكس في الصورتين
(كذا في فصل الانتفاع من الخانية) بيانه لو باع من
الاضحية بعد ما ضحى بها لحماً منها بلحم من غيرها أو

مطلب

الانثى من الأبل والبقر
أفضل من الذكر

مطلب

إذا استوت الاجناس
فأفضلها أطيبها لحماً

مطلب

الاضحية عن الميت

مطلب

يجوز في الاضحية بيع
المأكول بالمأكول

يجلدها جراً بآله جاز بخلاف العكس فإنه لا يجوز
 ﴿فائدة﴾ إذا ضمت يد المضي مع يد القصاب في
 الذبح يجب على كل واحد منها التسمية فإن سي
 احدهما لا تحل (كذا في المحل المذكور من الخانية)
 وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط لكنه ظن
 انها تكفي من القصاب فانها لا تحل (كذا افاده في
 المحل المذكور)

﴿ مسائل الصيد ﴾

﴿فائدة﴾ ما كان يخالط من الطير بين الطاهر
 والنجس لا باس به عند الامام (كذا في الخانية اول
 كتاب الصيد) ونصه عن ابي يوسف قال سألت
 ابا حنيفة عن العتق فقال لا باس به فقلت انه
 ياكل النجاسات فقال انه يخالط النجاسات بشيء آخر
 فكان الاصل عنده ان ما يخالط كالدجاج لا باس به
 وقال ابو يوسف يكن العتق كما تكن الدجاجة
 المختلطة . انتهى

﴿فائدة﴾ لا يؤكل مما في البحر سوى السمك

مطلب

إذا ضمت يد المضي
 مع يد القصاب في الذبح

مطلب

الطير الذي يخالط بين
 الطاهر والنجس

مطلب

لا يؤكل مما في البحر
 سوى السمك

بأنواعه (كذا في الخانية من المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ السمك ان مات بسبب حادث حل
أكله وان مات حنف انفه لا بسبب ظاهر لا يحل أكله
عندنا (كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

السمك ان مات بسبب
حادث

﴿ قاعدة ﴾ كل ما خرق وانهر الدم حل ما يصاد به
(كذا في الخانية) والمراد انه اذا مات قبل ان يدركه
ولم يقعد عن طلبه وما يصطاد بالرصاص والرش
وهو ما يصب منه ويسمى بالخردق في زماننا حكمه
كذلك لانه خارق مريق الدم بقوة قاذفة اياه وليس
ذلك دون السهم وان قال بعضهم بعدم حله لانه لم
يقف على حقيقة قوته فظن منهم البعض انه يقتل
باحراقه فقال لا يجوز وظن بعضهم انه يقتل ويخرج
بثقله فقال لا يجوز ولم يتصور ما الثقل الذي في حبة
الخردق حتى تقتل او تخرج وعشرون منها لا تبلغ درهما
مع انهم قالوا لا يحل صيد البندق والمعرّض والحجر
والعصا وان جرح لانه لا يخرق بل يدق دقا اي لا قوة
له على النفاذ اذا رمي به مع انهم قالوا لو طوّل وحد
مارمي به حل قال في الخانية ولا يحل صيد البندق

مطلب

كل ما خرق وانهر الدم

والحجر والمعارض والعصا وما أشبه ذلك وإن جرح
لأنه لا يخرق إلا أن يكون شيء من ذلك قد حدد
وطول كالسهم وإمكان أن يدمي فإذا كان كذلك
وخرق مجده حل أكله . انتهى * فالمدار على انهيار الدم
والخرق لا الدق وهذا هو الفارق . وقد أفتى علامة
الديار الرومية المرحوم علي أفندي بذلك وجعل
الرصاص كالسهم في فتاويه ونصه (زيد صياد أكل
حلال أولان صيده بسمله إياه توفنتك اتوب صيدي
جرح أيدوب دوشرد كدن صكره زيد وارنجه صيد اول
جرحدن هلاك اولمغله ذبح ايلهسه قنديغنتك جرحندن
هلاك اولديغي معلوم اوليحق اكل حلال اولور
الجواب اولور) وقد أشبعنا الكلام على ذلك مع زيادة
النقول في فتاويننا فارجع اليها إن أردت

* قاعدة * ما أبين من الصيد كميته (كذا في صيد
الخانية) بيانه رجل ضرب ظيماً بسيفه فابان منه عضواً
أكل سوى العضو الذي أبانه فان كان ذلك
العضو تعاق ولم يبين فان كان بحيث يمكن اتصاله لو
عاش أكل وإلا فلا وإن قطع الصيد نصفين أكل

مطلب

ما أبين من الصيد
كميته

طولاً كان او عرضاً متساوياً وان كان اكثره من جهة
راسه اكل ما كان من جهة الراس وحرم الباقي وان
كان اكثره من جهة العجز اكل كله حيث صار كالذبح
(كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
اذا اجتمع المحلل مع
المحرم غلب المحرم

❖ قاعدة ❖ اذا اجتمع المحلل مع المحرم غلب المحرم
(كذا في صيد الخانية) بيانه مسلم عجز عن مد قوسه
فاعانه المجوسي ثم رمى به صيداً لا يؤكل وكذلك لو
اخذ المسلم سكيناً فاخذ المجوسي بيده واعانه على الذبح
حرم ومثله اعانة كلب غير معلم لمعلم فاخذه الكلب المعلم
بمخلاف اعانة المجوسي الكلب المعلم فاخذه لان الاعانة
تكون بين الكلبين لا بين الكلب والادمي (الكل من
المحل المذكور)

مطلب
متروك التسمية نسياناً

❖ فائدة ❖ متروك التسمية نسياناً يحل (كذا في
الخانية من الصيد سواء كان مرسلاً سهماً او طائراً
او كلباً)

مطلب
اكل الكلب وما اشبهه
من الصيد

❖ فائدة ❖ اذا اكل الكلب وما اشبهه من الصيد
حرم بمخلاف البازي وما شابهه (كذا في صيد
الخانية) قال لان البازي لا يقبل التعليم على وجه

يدع فيه الاكل

﴿فائدة﴾ الذكاة فري الاوداج الاربعة وهي الحلقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما الحلقوم والمرى (كذا في اول ذكاة الخانية) ثم قال فان قطع ثلاثة منها حل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قطع الحلقوم او لم يقطع وشرط ابي يوسف قطعه مع المرى واحد الودجين

مطلب

الذكاة فري الاوداج الاربعة

مطلب

ما علم حياته عند الذبح اكل

﴿فائدة﴾ كل مذبوح علمت حياته عند الذبح اكل تحرك او لم يتحرك خرج الدم او لم يخرج وان لم تعلم الحياة ولكن تحركت وخارج منها الدم بعد الذبح فانها تحل (كذا في ذكاة الخانية)

مطلب

حركة المذبوح بعد الذبح

﴿فائدة﴾ حركة المذبوح بعد الذبح وان لم تعلم حياته تحل (كذا في المحل اما ذكر من الخانية) ومثله خروج الدم من الذبيحة قال وان لم تتحرك وخارج منها دم مسفوح توكل وان لم تتحرك ولو لم يخرج منها دم لا توكل وان تحركت ولم يخرج منها دم اكلت لان الحركة وخروج الدم علامة الحياة وان ضمت فاها اكلت بخلاف فتحه وان غمضت عينها اكلت بخلاف فتحها وان

قبضت رجلها اكلت بخلاف بسطها وان قام شعرها
اكلت بخلاف ما اذا نام وهذا كله اذا لم تعلم حياتها
وقت الذبح وان علمت حياتها وقت الذبح اكلت على
كل حال انتهى والمراد سواء خرج دم او لا تحركت
او لا اذ كل من الحركة وخروج الدم علامة يستدل بها
على الحياة عند عدم العلم بها

مطلب
اذا بقر الذئب بطن شاة

فائدة اذا بقر الذئب بطن شاة وبقي فيها حياة
وذبحت توكل (كذا في الخانية من المحل المذكور)
ونصه شاة بقر الذئب بطنها وبقي فيها من الحياة ما يبقى
في المذبح بعد الذبح على قول ابي يوسف ومحمد لا
تعتبر تلك الحياة حتى لو ذكاه لا تحل واختلاف
المشايع على قول ابي حنيفة رحمهم الله تعالى فذكر
الطحاوي وابو الليث رحمهما الله تعالى انها معتبرة حتى
لو ذكاهما تحل وذكر شمس الاثمة السرخسي اذا علم انها
كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت الحياة فيها
يتوهم بقاؤها او لا يتوهم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
ان كان يتوهم انها تعيش يوماً او اكثر من يوم تحل
بالذكاة وروي عنه انها ان كانت يتوهم بقاء الحياة فيها

اكثر من نصف يوم تحل والا فلا لان ما دون ذلك
اضطراب المذبح ودوي عن محمد رحمه تعالى اذا بقر
الذئب بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه
لا يتوهم ان تعيش بما بقي فيها من الحياة والفتوى على ما
ذكرنا لابي حنيفة رحمه الله تعالى اولاً . انتهى

مطلب

المرأة والصبي العاقل
واهل الكتاب في الذبح
كالمسلم

﴿ فائدة ﴾ المرأة والصبي العاقل واهل الكتاب في
الذبح كالمسلم (كذا في المحل المذكور من الخانية) ونصه
المرأة المسلمة والكتابية في الذبح كالرجل وكذا الصبي
الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية
فتصح تسميته كما يصح اسلامه وان كان لا يعقل لا تحل
ويؤكل ذبيحة الاخرس مسلماً كان او كتابياً وكذا
ذبيحة اليهودي والنصراني خلال وان كان الكتابي
جريباً الا ان يسمع منه انه يسمى عليها المسيح ولا تحل
ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة
المجوسي حرام وان تهود او تنصر توكل لانه يقر على ما انتقل
اليه والغلام اذا كان احد ابويه نصرانياً والاخر مجوسياً
وهو يعقل الذبح توكل ذبيحته وصيده عندنا وقال
الشافعي رحمه الله تعالى لا تؤكل . انتهى

مطلب
ذكر اسم الله باي صيغة
كان كاف

﴿ فائدة ﴾ ذكر اسم الله تعالى مع القصد على الذبيحة
باي صيغة كان كاف في المحل (كذا في المحل المذكور
من الخانية) فلو قال الحمد لله او سبحان الله او الله
اكبر مع القصد للذبح كفي اما اذا لم يكن له قصد الذبح
بل لامر آخر لا تحل

﴿ مسائل الوديعة ﴾

مطلب
الرد الصريح في الوديعة
ناف للضمان

﴿ فائدة ﴾ الرد الصريح في الوديعة ناف للضمان
(كذا في الخانية اول كتاب الوديعة) بيانه رجل وضع
ثوبه بين يدي آخر وقال هو وديعة عندك فقال
ذلك الآخر لا اقبل ثم ذهب وضاع الثوب لا يكون
ضامنا بخلاف ما اذا وضع ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا
فلم يرد ذلك الآخر صريحا بل سكت وضاع الثوب
فانه يضمن لان هذا ايداع عرفا

مطلب
قول الرجل اين اضع
حاجتي وقول الآخر
في محل كذا

﴿ فائدة ﴾ قول الرجل اين اضع حاجتي وقول
الآخر في محل كذا ايداع وقبول (كذا في المحل المذكور
من الخانية) بيانه رجل جاء بدابته الى الخان فقال اين
اربطها فاجابه صاحب الخان في محل كذا فضاغت الدابة

لعدم الحفظ كان صاحب الخان ضامناً لان قول
صاحب الدابة اين اربطها ايداع وقول صاحب الخان
في محل كذا قبول ومثله الحمائي لو قال له الرجل
اين اضع حوائجي فقال هنا فهو الاول سواء وكذلك
اذا وضع حوائجه بمراى من الحمائي يكون الحمائي ضامناً
ان لم يكن له ثيابي حاضر (كذا افاده)

مطلب

قول المودع ذهب
الوديعة ولا ادري كيف
ذهب ناف للضمان

﴿فائدة﴾ قول المودع ذهب الوديعة ولا ادري
كيف ذهب ناف للضمان (كذا في الخانية في فصل
فيما يضمن المودع) والقول قوله بيمينه والمودع والدلال
في ذلك سواء بخلاف ما لو قال نسيت اين وضعتها
فانه يكون ضامناً وفرق بعضهم بين قوله ذهب ولا
ادري كيف ذهب وبين قوله لا ادري كيف ذهب
فضمن في الثانية دون الاولى قال شمس الائمة السرخسي
رحمة الله تعالى الاصح انه لا يضمن على كل حال (كذا
افاده في المحل المذكور)

مطلب

المودع ان يدفع
الوديعة الى من في
عياله ان لم يكن متبهاً

﴿فائدة﴾ للمودع ان يدفع الوديعة الى من في عياله ان
كان غير متبهاً (كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال
وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكناً معه

كان في نفقته او لم يكن (كذا افاده هناك وفسر السكني
آخر فصل ما يعد تضييعاً فقال ان يدخل كل واحد
منها على صاحبه بغير اذن بخلاف ما لو كان لكل
مغلق على حدة ومفتاح

﴿فائدة﴾ رد الوديعة الى من في عيال المودع لا
يبرأ (كذا في المحل المذكور من الخمانية) ثم نقل بعده
قولاً بالبراءة ولم يرجح غير انه قدم الاول فكانت عليه
المعول كما هو عادته

﴿فائدة﴾ الاب والوصي والقاضي يملكون الايداع
(كذا في المحل المذكور من الخمانية) وذكر اشياء اذا
ملكها الانسان فليس له ان يملك غيره لا قبل القبض
ولا بعده وتأتي مرتبة هنا

﴿فائدة﴾ المرتهن لا يملك ان يرهن بغير اذن
الراهن (كذا في المحل المذكور من الخمانية) فان فعل
وهلك الرهن كان ضامناً والراهن بالخيار ضمن ايها
شاء فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان ضمن الثاني
رجع على الاول

﴿فائدة﴾ المودع لا يملك الايداع عند الاجنبي

مطلب
رد الوديعة الى من في
عيال المودع لا يبرأ

مطلب
الاب والوصي والقاضي
يملكون الايداع

مطلب
المرتهن لا يملك ان يرهن
بغير اذن الراهن

مطلب
المودع لا يملك
الايداع عند الاجنبي

(كذا في المحل المذكور) وهي من المسائل التي حدثناك عنها

﴿ قاعدة ﴾ الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره
(كذا في المحل المذكور من الخانية) وهذا مقيد فيما اذا
لم ياذن له الموكل اما اذا اذن له فيصح

﴿ فائدة ﴾ المستاجر ملبوساً او مركوباً لا يملك
ايجار غيره (كذا ذكره في المحل المذكور من الخانية)
﴿ فائدة ﴾ المستعير ملبوساً او مركوباً ليس له ان
يعير (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ المضارب لا يدفع الى غيره مضاربة الا
باذن (كذا في المحل المذكور من الخانية) وله ان
يشارك عنانا كما له ان يبضع

﴿ فائدة ﴾ المستبضع لا يملك الابضاع قال في المحل
المذكور من الخانية فان ابضع وهلك فلرب المال
ان يضمن ايها شاء وان سلم وحصل ربح كان كله
لرب المال

﴿ فائدة ﴾ المستبضع لا يملك الايداع (كذا في
المحل المذكور من الخانية)

مطلب

الوكيل بالبيع لا يملك
ان يوكل غيره

مطلب

المستاجر ملبوساً او
مركوباً لا يملك الايجار
من غيره

مطلب

المستعير ملبوساً او
مركوباً لا يملك ان يعير

مطلب

المضارب لا يدفع لغيره
مضاربة الا باذن

مطلب

المستبضع لا يملك
الابضاع

مطلب

المستبضع لا يملك
الايداع

﴿فائدة﴾ المودع متى عاد الى الوفاق خرج عن
الضمان (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل
اودع عند آخر وديعة فدفعها المودع الى اجني ثم
اخذها بعد ذلك وهلكت برئ من الضمان لما قلنا

﴿فائدة﴾ المرتهن متى عاد الى الوفاق خرج عن
الضمان (كذا افاده في الخانية في فصل فيما يضمن
المودع) بيانه رجل رهن عند آخر ثوباً فرهنته المرتهن
عند بكر ثم افتكته منه ورجع به فهلك بعد ذلك عنده
برئ عن الضمان

﴿قاعدة﴾ الاجارة والاعارة اذا خالف فيها ثم
عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان (كذا في الفصل
المذكور من الخانية) بيانه رجل استأجر واستعار ثم
فعل ما لا يملكه بان استأجر دابة فاعارها او اجرها
او استعارها فاعارها ثم عاد الى الوفاق بان رجعت
اليه وهلكت فانه يضمن

﴿فائدة﴾ عبد المودع اذا اتلف الوديعة كان
لصاحبها بيعه في دينه (كذا في المحل المذكور من
الخانية) ثم ذكر لو ان مولى العبد باعه قبل ان يستوفي

مطلب
المودع اذا عاد الى
الوفاق

مطلب
المرتهن اذا عاد الى
الوفاق

مطلب
خالف في الاجارة
والاعارة ثم عاد الى
الوفاق لا يبرأ

عبد المودع اذا اتلف
الوديعة

رب الوديعة حقه وفصل في المسألة ونصه رجل
اجلس عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقت ثم
وجد المولى بعضها في يد عبده وقد اتلف البعض فباع
المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة على ان
العبد سرق الوديعة واتلفها فهو بالخيار ان شاء اجاز
البيع واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه هو في
دينه لانه ظهر ان المولى باع عبداً مديوناً وان لم يكن
له بينة فله ان يحلف مولاه على العلم فان حلف لا يثبت
الدين وان نكل فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك
كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينة سواء وان انكر
المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن
ياخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر في حق المولى
دون المشتري . انتهى

﴿قاعدة﴾ كل من له ان يعير كان له ان يودع
ومن لم يكن له ان يعير ليس له ان يودع (كذا في
المحل المذكور) ثم قال وذكر شمس الائمة السرخسي
رحمة الله تعالى ان المستعير لا يملك الايداع مطلقاً ولو
فعل كان ضامناً

مطلب
من له ان يعير له ان
يودع

﴿ فائدة ﴾ للمرأة ان تتناول النفقة من وديعة الزوج عند رجل ان كانت مما يصلح للنفقة والرجل مقر بالوديعة والنكاح بشرط امر القاضي (كذا افاده في المحل المذكور من الخانية) ثم فسر ما يصلح للنفقة فقال اذا كان في يد ولد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات كطعام او كسوة ثم قال بعدها والدين اذا كان للغائب على رجل والغريم يقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة . انتهى * وانما قيدنا اعتراف الرجل بالوديعة والنكاح لانه لو كان منكراً كان القول قوله ولا يمين عليه اذ لا خصومة واليمين يعتمد صحة الدعوى كما مر فلا تنس وقلنا بشرط امر القاضي لانه لو دفع بلا امر القاضي كان ضامناً قريباً كان او اجنبياً

﴿ فائدة ﴾ دفن الوديعة في محل محفوظ بالباب ليس بتضييع لها (كذا افاده في المحل المذكور) فاذا دفن المودع الوديعة في داره او بستانه المحفوظين ثم نسي محلها لا يكون ضامناً

مطلب

المرأة اخذ النفقة من وديعة زوجها ان كانت مما تصلح لها

مطلب

دفن الوديعة في محل محفوظ بالباب ليس بتضييع لها

﴿ فائدة ﴾ اذا اكره المودع على دفع الوديعة بتلف
عضو بريء عن الضمان والا فلا (كذا في الخانية في
فصل ما يعد تضييعاً)

مطلب

اذا اكره المودع دفع
الوديعة

مطلب

مودع الاثنين ليس له
ان يدفع الى احدهما

﴿ فائدة ﴾ مودع اثنين ليس له ان يدفع لاحدهما
بغيبة الآخر (كذا افاده في الفصل المذكور) ونصه
ثلاثة اودعوا رجلاً ما لا وقالوا لا تدفع المال الى احد
منا حتى نحضر جميعاً فدفع الى احدهم سهمه قال ابو
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في القياس يكون ضامناً
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في الاستحسان لا
يضمن . انتهى * وقال في الفصل قبله رجلاً ان اودعا
ثوباً عند آخر وقال له لا تدفع الا الينا جميعاً فدفع الى
احدهما كان ضامناً قولاً واحداً والفرق بين المسألتين
ظاهر

﴿ فائدة ﴾ كل ما كان امانة لا يصير مضموناً بتغير
الوصف (كذا افاده في الفصل المذكور من الخانية)
بيانه رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحب
الوديعة اقترض الوديعة المذكورة من المودع قال ابو
حنيفة رحمه الله تعالى لا تخرج الالف من الوديعة حتى

مطلب

ما كان امانة لا يصير
مضموناً بتغير الوصف

تصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل
يده اليها لا يضمن ثم قال وكذلك في كل ما كان
اصله امانة ومثله لو قال المودع لصاحب الوديعة
ايذن لي ان ابيع واشتري لانه مؤتمن (كذا افاده)

* مسائل العارية *

* فائدة * للمستعير ان يعير مالا يتفاوت فيه الناس
(كذا اول كتاب العارية من الخانية)

* فائدة * رد العارية مع من كان في عيال المستعير
براءة عن الضمان (كذا في الخانية من المحل المذكور)
وقد مر تفسير من يتكون في العيال فارجع اليه في
الوديعة

* فائدة * رد العارية الى من كان في عيال المعير
براءة عن الضمان (كذا في المحل المذكور من الخانية)
ومثله رد المغصوب الى من كان في عيال المغصوب
منه على اختيار خواهر زاده (كذا افاده في المحل
المذكور) بشرط قدرته على الحفظ

* فائدة * للمعير ان يسترد العارية متى شاء (كذا

مطلب

المستعير ان يعير مالا
يتفاوت فيه الناس

مطلب

رد العارية مع من كان
في عيال المستعير براءة
عن الضمان

مطلب

رد العارية الى من في
عيال المعير

مطلب

المعير ان يسترد العارية
متى شاء

في المحل المذكور من الخانية) قال سواء كانت الاعارة
مطلقة او مؤقتة لانها غير لازمة

﴿ فائدة ﴾ اعارة الارض للبناء والغرس جائزة
(كذا في المحل المذكور) ونصه رجل استعار من آخر
ارضا ليبنى فيها او يغرس نخلا فاعارها صاحب الارض
لذلك ثم بدا للمالك ان ياخذ الارض كان له سواء
كانت الاعارة مطلقة او مؤقتة لانها غير لازمة ثم اذا
كانت الاعارة مطلقة فرجع المعير لا يضمن للمستعير
شيئا ويكون للمستعير غرسه وبنائه ولو كانت الاعارة
مؤقتة بان قال اعرتك هذه الارض عشر سنين لتغرس
فيها او تبني ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان
ضامنا للمستعير قيمة البناء والغراس قائما يوم الاسترداد
عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع بناءه وغراسه ولا
يضمنه القيمة كان له ذلك اذا كان رفعها لا يضر
بالارض فان كان يضر كان لصاحب الارض ان ينملك
الغراس والبناء بالقيمة . انتهى . ومراده بالضرر كما
فسره في الوقف عند ذكر هذه المسألة بان تعطل
الارض بسبب الحفر فارجع اليه هناك

مطلب

اعارة الارض للبناء
والغرس جائزة

﴿ فائدة ﴾ موت المعير او المستعير مبطل للاعارة (كذا
في المحل المذكور) قال واذا مات المستعير او المعير تبطل
الاعارة كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين

مطلب
موت المعير او المستعير
مبطل للاعارة

﴿ فائدة ﴾ مؤنة رد العارية على المستعير (كذا في
المحل المذكور من الخانية) قال رجل استعار دابة
من آخر عارية موقفة فلم يردها على صاحبها بعد مضي
الوقت حتى هلك يضمن قيمتها لان رد العارية على
المستعير ومؤنة ردها عليه وفي الوديعة تكون على
صاحبها وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الاجارة
تكون على الآجر (كذا افاده)

مطلب
مؤنة رد العارية على
المستعير

﴿ فائدة ﴾ رجوع المستعير الى الوفاق لا ينفي الضمان
(كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل استعار
من رجل دابة عارية موقفة وسمى مكانا معلوما فجاوز
ثم ردها الى المكان المعين الماذون به فهلك بعد ذلك
في يده كان ضامنا اما في الوديعة اذا البسها حتى ضمن
ثم خلع وعاد الى الوفاق فهلك بعد ذلك فيبرأ عن
الضمان وقد مر في الوديعة

مطلب
رجوع المستعير الى
الوفاق لا ينفي الضمان

مطلب
شرط الضمان على المستعير
باطل

﴿ فائدة ﴾ شرط الضمان على المستعير باطل (كذا

في المحل المذكور من الخانية) قال رجل اعار شيئاً
وشرط ان يكون المستعير ضامناً ان ملك في يده لا يصح
هذا الضمان ولا يكون ضامناً عندنا

مطلب

المستعير ان يعير
مطلقاً

* فائدة * للمستعير مطلقاً ان يعير تفاوت او لم
يتفاوت (كذا افاده في المحل المذكور) قال رجل
استعار حماراً في الرستاق الى البلد فلما اتى البلد لم يتفق
له الرجوع فسلم الحمار لرجل ليذهب به الى الرستاق
ويسلمه الى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا ان
كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان
ضامناً بالدفع الى غيره وان استعار مطلقاً لا يكون
ضامناً لان في الاعارة المطلقة المستعير ان يعير غيره سواء
كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس في الانتفاع به
كما الركوب واللبس او لا يتفاوت كسكنى الدار والحمل
وان كانت ليركب المستعير بنفسه فدفع الى غيره كان
ضامناً لان في هذا الوجه ليس له ان يعير غيره فليس له
ان يدفع الى غيره وهذا قول من يقول ان المستعير لا
يملك الايداع ولو قال المعير لا تدفع الى غيرك فدفع الى
غيره كان ضامناً على كل حال انتهى . فظهر من هذا ان

الفائدة اول الباب مقيدة في العارية المقيدة فلتكن
على ذكر منك

﴿ فائدة ﴾ المستعير في المطلقة يملك الايداع (كذا
افاده آخر الفصل المذكور من الخانية) قال رجل
استعار من رجل دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى غيره
ليمسكها فضاعت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ان كان المستعير شرط في
العارية ركوب نفسه كان ضامناً لانه لا يملك الاعارة فلا
يملك الايداع وان لم يكن كذلك لا يضمن لانه يملك
الاعارة في هذا الوجه فيملك الايداع وذكر محمد رحمه
الله تعالى في السير ان المستعير اذا اودع عند من ليس
في عياله كان ضامناً والله تعالى اعلم

﴿ فائدة ﴾ الصبي المأذون اذا اعار ماله صححت
اعارته (كذا ذكره في الخانية في فصل المستعير اذا لم
يدفع بعد الطلب)

﴿ فائدة ﴾ اذا هلك الرهن حال الاستعمال
بالاذن لا يهلك بالدين (كذا افاده في الخانية في
الفصل المذكور) ونصه رجل رهن عند رجل خاتماً

مطلب
المستعير في المطلقة
يملك الايداع

مطلب
الصبي المأذون اذا
اعار ماله صححت

مطلب
اذا هلك الرهن
بالاستعمال بالاذن

وقال المرتهن تختم به فتختم به وهلك الخاتم لا يهلك
بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو انه
تختم به ثم اخرجته وهلك بعد ذلك يهلك بالدين لانه
عاد رهناً . انتهى * يؤخذ من هذا ان الرهن ينقلب
عارية كما هو ظاهر

مطلب
نفقة المستعار

﴿ فائدة ﴾ نفقة المستعار تكون على المستعير (كذا
في الخانية من المحل المذكور) قال ولو استعار رجل
من رجل عبداً فطعام العبد يكون على المستعير لان
نفقة المستعار تكون على المستعير وطعام الوديعة على
المالك . انتهى

مطلب
العلم بالرضا ينفي الحرمة

﴿ قاعدة ﴾ العلم بالرضا ينفي الحرمة (كذا في
الخانية آخر الفصل المذكور) قال رجل دخل كرم
صديق له وتناول شيئاً بغير امره قال نصير رحمه الله
تعالى ان كان يعلم ان صاحب الكرم اوعلم بذلك لا
يبالي ولا يمنعه ارجو ان يكون لا بأس به . انتهى

مطلب
رفع اللقطة لصاحبها
افضل من تركها

﴿ مسائل اللقطة ﴾

﴿ فائدة ﴾ رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها

(كذا في الخانية اول كتاب اللقطة) ونصه رفع
اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة علمائنا
وقال بعضهم يحل رفعها وتركها افضل وقالت
المتقشفة لا يحل رفعها ولا يصح قول علمائنا رحمهم الله
تعالى خصوصاً في زماننا سواء كانت اللقطة دراهم او
او دنانير او عرضاً او شاة او حماراً او بغلاً او فرساً او
ابلاً (كذا افاده في المحل المذكور)

❦ فائدة ❦ الملتقط اذا انفق على اللقطة من مال
نفسه ان كان ذلك بامر القاضي يرجع على صاحبها
والأفلا (كذا في المحل المذكور من الخانية)

❦ فائدة ❦ الملتقط اذا شهد حين الرفع انه يدفعها
لصاحبها كانت امانة وان لم يشهد كان غاصباً (كذا
في المحل المذكور من الخانية) ثم قال وعند أبي يوسف
رحمة الله تعالى هي امانة على كل حال

❦ فائدة ❦ لا يجبر الملتقط على الدفع الى المحل
(كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل وجد
لقطة فاتي آخر وذكروه جميع حلالها فقال الملتقط لا
اسلمها الا ببرهان شرعي اي البينة لا يجبر على الدفع

مطلب
انفق الملتقط على
اللقطة من ماله

مطلب
اشهد الملتقط حين الرفع
انه يدفعها لصاحبها

مطلب
لا يجبر الملتقط على الدفع
الى المحل

لأنه لو دفعها له بغير قضاء ثم جاء آخر وادعاهما وكانت
ملكته يضمنها المالك

﴿فائدة﴾ رفع البعير يكون للآخذ ان لم يكن المحل
مهيئاً لذلك (كذا ذكر في الخانية من المحل المذكور)
وبهذا ظهر ان الآخذ ان كان من محل أعد لهذا بان
حجر او بني له حوائط فليس له الآخذ وان كان من
الفلاة فيكون ذلك للآخذ

مطلب
رفع البعير يكون للآخذ

﴿فائدة﴾ تناول الثمار الساقطة تحت الاشجار خارج
المصر اذا كانت مما لا يبقى يسعه اخذها ما لم يعلم النهي
(كذا في الخانية من المحل المذكور) ثم قال وان كانت
على الاشجار فالأفضل ان لا يأخذ الا ان يعلم انهم لا
يشحون فله الأكل دون ان يحمل (كذا في المحل
المذكور)

تناول الثمار الساقطة
تحت الاشجار خارج
المصر

﴿فائدة﴾ المزارع اذا التقط السنابل بعد ما حصد
الزرع وجمعه كانت له خاصة (كذا في الخانية من
المحل المذكور) لأنه لو لم يلتقطها ذاك التقطها الفقراء
﴿فائدة﴾ الملتقط اذا اعاد اللقطة الى محلها برئ
عن الضمان (كذا في المحل المذكور) ثم قال ولم يفصل

مطلب
المزارع اذا التقط
السنابل

مطلب
الملتقط اذا اعاد اللقطة
الى محلها

في الكتاب بين ما اذا تحول عن ذلك المكان واعادها
وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول قال الفقيه ابو
جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا اعادها قبل ان
يتحول اما اذا اعاد بعدما تحول يكون ضامناً واليه
اشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا
اخذ اللقطة ليعرفها فان اخذها لياكلها لا يبرأ عن
الضمان ما لم يدفعها لصاحبها لانه كان غاصباً . انتهى
* فائدة * الغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك
من كل وجه (كذا في الخانية من المحل المذكور) ثم
قال وقيل على قول زفر رحمه الله تعالى يبرأ عن
الضمان فيما لو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها
في مكانها على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى يكون
ضامناً وعلى قول زفر لا يكون ضامناً . انتهى

مطلب

الغاصب لا يبرأ الا
بالرد على المالك

* فائدة * الفرخ لصاحب الانثى (كذا في الخانية
من المحل المذكور) قال ولو كان له حمام فحماه حمام
آخر وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الانثى لانه تبع ملكه
ويكن امساك الحمام ان كان يضر بالناس . انتهى

مطلب

الفرخ لصاحب الانثى

مطلب

لا خصومة بين
الملقطين

* فائدة * لا خصومة بين الملقطين (كذا في

الخانية من المحل المذكور (بيانه رجل وجد لقطه
فضاعت منه ثم وجدها في يد آخر لا خصومة بينه
وبين الملتقط الثاني ثم قال بخلاف الوديعة فانه يكون
له ان يأخذها من الثاني لان في اللقطه الثاني كالاول
وليس الثاني كالاول في ثبوت اليد في الوديعة (كذا
افاده)

﴿ فائدة ﴾ الانفاق بامر القاضي كالانفاق بامر
المالك (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه
رجل التقط شاة او بعيراً فامر القاضي ان ينفق من
ماله في العلف فانفق ثم ماتت واتى بعد ذلك صاحبها
كان له ان يرجع بما انفق لان الانفاق بامر القاضي
كالانفاق بامر المالك

﴿ فائدة ﴾ اذا اختلف الملتقط والمالك فقال
المالك غصبتهما وقال الآخر لقطه وكانت هلكت كان
القول قول المالك فيضمن الملتقط وان اتفقا على
اللقطة باختلافهما في اخذها ليردها فكذلك عند ابي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون ضامناً الا ان يقيم
البينة على الاشهاد للرد فان لم يكن بينة قال ابو

مطلب
الانفاق بامر القاضي
كالانفاق بامر المالك

مطلب
اختلف الملتقط
والمالك

يوسف رحمه الله تعالى القول قول الملتقط بيمينه انه ما
اخذها الا ليعرفها ولا يكون ضامناً (كذا افاده)

﴿ مسائل اللقيط ﴾

﴿ فائدة ﴾ نفقة اللقيط وجنابته في بيت المال
(كذا في الخانية اول كتاب اللقيط) ولو ترك ارثاً
بموته فهو لبيت المال ايضاً

﴿ فائدة ﴾ اللقيط حر مسلم (كذا في المحل المذكور
من الخانية) حتى لو مات قبل ان يعقل يصلى عليه
﴿ قاعدة ﴾ لا يملك الملتقط على اللقيط تصرفاً وليس
له سوى الحفظ (كذا في الخانية من المحل المذكور)
فلا يملك بيعاً ولا شراء ولا نكاحاً وليس له ان يختنه
فان فعل وهلك كان ضامناً (كذا افاده)

﴿ مسائل المحظر والاباحة ﴾

﴿ فائدة ﴾ اشترى بالدرهم المغصوبة طعاماً ولم
يضيف العقد اليها حل الاكل منها (كذا في اول محظر
الخانية) ثم قال اذا اضاف العقد اليها كره له ان ياكل

مطلب
نفقة اللقيط وجنابته في
بيت المال

مطلب
اللقيط حر مسلم

مطلب
الملتقط لا يملك على
اللقيط تصرفاً

مطلب
اشترى بالدرهم
المغصوبة طعاماً ولم
يضيف العقد اليها

او يطعم غيره هذا اذا نقد الثمن منها وان نقده من ماله لا يمكن

﴿قاعدة﴾ الاصل في الاشياء الاباحة (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال رجل دخل على سلطان فقدم اليه شيئاً من الماكول قالوا ان اكل منها لا بأس اشتراه بالثمن او لم يشتريه الا ان هذا الرجل ان كان يعلم ان السلطان غصبه بعينه فانه لا يحل له ان ياكل من ذلك ثم قال بعد ذلك ولانه لم يعلم بالحرمة والاصل في الاشياء الاباحة (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ كل مسلم دعي الى دار كتابي حل له ان يذهب وياكل (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال لان هذا نوع من البر وانه ليس بمحرام بل هو مندوب ﴿فائدة﴾ الافضل لمن لا يحل له اخذ الصدقة ان لا يقبل جائزة السلطان (كذا في الخانية من المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ للمعلم اخذ اجر مثله في زماننا (كذا في المحل المذكور) مراده بذلك معلم الاولاد القرآن قال وحكي عن ابي الليث المحافظ رحمه الله تعالى قال

مطلب

الاصل في الاشياء
الاباحة

مطلب

مسلم دعي الى دار
كتابي

مطلب

الافضل لمن لا يحل
له اخذ الصدقة ان
لا يقبل جائزة

السلطان

مطلب

اخذ الاجرة على
تعليم القرآن

كنت افتي بثلاثة اشياء فرجعت عنها كنت افتي ان
لا يحل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وان لا يحل
للعالم ان يدخل على السلطان وان لا ينبغي لصاحب
العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا له شيئاً
فرجعت عنها . انتهى ❖ قلت : وعلة ذلك لما يلزم
على الاولى من هجر القرآن . والثانية ما رأى ما عليه
السلاطين من الظلم لعل ان يردعه العالم . والثالثة
ما رأى ما عليه اهل القرى من الجهل فلعل ان يكون
سبباً لانتقاذهم ان لم يكن عن الكل فعن البعض كما ذكر
ذلك في غير محل

مطلب

ليس لغني في بيت المال
نصيب الا ان يكون
عاملاً الخ

❖ فائدة ❖ ليس لغني في بيت المال نصيب الا ان
يكون عاملاً او قاضياً وليس للمفقه فيه نصيب الا فقيهاً
فرغ نفسه لتعليم الناس او القرآن (كذا في الخانية من
المحل المذكور)

مطلب

يجوز اكل ثمر شجرة بارزة
للطريق اذا سقط

❖ فائدة ❖ الشجرة اذا كانت بارزة اغصانها الى
الطريق وسقط من ثمرها فيه جاز اكله (كذا في المحل
المذكور) ونصه وسع في هذا من علماء السلف من لا يشك
في زهدهم فلا تخالفهم

﴿ فائدة ﴾ يكره الأكل فوق الشبع (كذا في الخانية
من المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ يكره التداوي بكل حرام (كذا في المحل
المذكور) قال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لم
يجعل شفاكم فيما حرم عليكم (كذا ذكره)

﴿ فائدة ﴾ وضع العجين على الجروح ان علم فيه شفاء
جاز (كذا في المحل المذكور) وذكر كتابة شيء من
القرآن بالدم على جبهة من رغب والكتابة على جلد الميت
فقال فيها ان كان في ذلك شفاء جاز ثم قال وعن ابي
نصر بن سلام رحمه الله تعالى معنى الحديث التي لا يعلم
فيها الشفاء اما اذا علم الشفاء فلا بأس الا ترى ان
العطشان يحل له شرب الخمر حال الاضطرار

﴿ فائدة ﴾ من لم يحب دعوة من اولم لعرس اثم
(كذا في المحل المذكور) ثم قال رجل بنى بامرأة
ينبغي ان يتخذ وليمة ويدعو جيرانه والاقرباء والاصدقاء
ويصنع لهم طعاماً ويذبح لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
اولم ولو بشاة

﴿ فائدة ﴾ لا بأس بضرب الدف في العرس

مطلب
يكن الأكل فوق الشبع
مطلب

يكره التداوي بكل حرام

مطلب
في وضع العجين على
الجروح

مطلب
من لم يحب دعوة العرس
بأثم

مطلب
لا بأس بضرب الدف
في العرس

(كذا في المحل المذكور) وعلى ذلك بالتشهير
والاعلان

مطلب
اتخاذ الضيافة في ايام
المصيبة مكروه

❦ فائدة ❦ اتخاذ الضيافة في ايام المصيبة مكروه
(كذا في المحل المذكور) قال لانها ايام تأسف فلا
يليق بها ما يكون للسرور وان اتخذوا طعاما للفقراء كان
حسنا اذا كانوا بالغين فان كان في الورثة صغير لا يتخذ
ذلك من التركة

مطلب
من اظهر الفسق في داره

❦ فائدة ❦ كل من اظهر الفسق في داره ينبغي للامام
ان يتقدم اليه ابلاء للعذر فان كفى عن ذلك لا
يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه
وان شاء اذبه سياطاً وان شاء ازعجه عن داره (كذا
في المحل المذكور)

مطلب
ما تنظره المرأة من
الاجنبي

❦ فائدة ❦ للمرأة ان تنظر من الاجنبي سوى ما بين
السرة الى ماتحت الركبة (كذا في المحل المذكور من
باب ما يكره من النظر واللمس)

مطلب
ما ينظره الرجل من
الاجنبية

❦ فائدة ❦ الرجل ينظر من الاجنبية الى وجهها
وكفها حرّاً كان او عبداً محبوباً كان او لا (كذا في
المحل المذكور) وبعض المشايخ رخصوا في المحبوب

الذي جف مأواه والاصح انه لا يرخص (كذا
افاده)

﴿ فائدة ﴾ الشاهد والمحكم له ان ينظر الى وجه المرأة
وان خشي الشهوة (كذا في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ تقبيل الرجل شيئاً من رجل مكروه
(كذا في المحل المذكور) ثم قال وهذا عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى وعند ابي يوسف على وجه المسرة
دون الشهوة يجوز وكذلك عندهما فلعل الاول محمول
على الشهوة

﴿ قاعدة ﴾ الضرورات تبيح المحظورات ^{فللحج} ان
ينظر فرج البالغ عند الختان ومثله القابلة عند الولادة
ثم قال ولوصي الاب والجد ان يختن الصغير ويحججه
ويداويه ويبطق رحنه وجراحته ويقبض له الهبة ويشترى
ويبيع ويؤجر داره ويزوج امته ولا يزوج عبده (كذا
ذكره في المحل المزبور)

﴿ فائدة ﴾ خصاء البهائم جائز بخلاف الآدمي (كذا
في فصل الختان من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ يضمن صاحب الكلب العقور ما جنى

مطلب

للشاهد والمحكم النظر
لوجه المرأة

مطلب

تقبيل الرجل شيئاً من
رجل مكروه

مطلب

الضرورات تبيح
المحظورات

مطلب

خصاء البهائم

مطلب

يضمن صاحب الكلب
العقور

ان تقدموا اليه في ذلك والّا فلا (كذا في المحل
المذكور)

﴿فائدة﴾ افتراش الحرير جائز (كذا في المحل
المذكور) قال وكذا الوسائد والمرافق والبسط
والستور وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكره
جميع ذلك

﴿فائدة﴾ يستحب الفرار من كل ما يخشى ضرره
كالفرار من البيت الى الفضاء عند الزلزلة والاسراع
في جنب الحائط المائل وما اشبه ذلك قال في المحل
المذكور خلافا لما قاله بعض الناس من عدم الفرار من
الزلزلة بل يستحب ذلك لما روي ان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم مر على هدف مائل فاسرع المشي
قيل له اتفر من قضاء الله قال عليه الصلاة والسلام
فراري من قضاء الله تعالى بقضائه . انتهى * قلت .
وخرج عن الفائدة الجهاد كما في شرح السيرفان
الثبات هناك محتوم

﴿قاعدة﴾ قول الواحد العدل مقبول في الديانات
(كذا في الخانية في فصل فيما يقبل فيه قول الواحد)

مطلب
افتراش الحرير جائز

مطلب
يستحب الفرار مما يخشى
ضرره

مطلب
يقبل قول الواحد
العدل في الديانات

ولا تشترط الحرية ولا الذكورة (كذا في الهندية من
الفصل المذكور) ثم قال كالاخبار بالحل والمحرمه
والنجاسة والطهارة

﴿قاعدة﴾ المستور بمنزلة الفاسق في الاخبار بالديانات
(كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال هذا
في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
تعالى ان المستور فيه اي في خبر الديانات كالعدل
والماخوذ به ظاهر الرواية لان العدالة شرط وما كان
شرطاً لا يكفي بوجوده من حيث الظاهر . انتهى

﴿قاعدة﴾ اذا تعارض خبر الواحد والمثنى واستويا
اخذ بقول المثنى (كذا في المحل المذكور من الخانية)
كمن دخل على جماعة ياكلون فقال له ثقة هذه ذبيحة
مجوسي وهذا شراب داخله خمر واخبره ثقتان بالطهارة
والحل فانه يأخذ بقول المثنى لانه مرجح (كذا افاده)

﴿قاعدة﴾ حق الله تعالى يثبت بخبر الواحد العدل
(كذا في المحل المذكور من الخانية) وذلك كالتفسير
لما تقدم وهو القبول في الديانات قال مسلم اشترى لحماً
وقبضه فاخبره مسلم انه ذبيحة مجوسي فانه لا يجوز

مطلب

المستور بمنزلة الفاسق
في الاخبار بالديانات

مطلب

تعارض خبر الواحد
والمثنى

مطلب

يثبت حق الله بخبر
الواحد العدل

له ان ياكل ولا يطعم غيره لان الخبرا خبره بجرمة العين
وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت
بخبر الواحد واما بطلان الملك فلا يثبت بخبر الواحد
وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فتثبت
الحرمة مع بقاء الملك (كذا افاده في المحل المذكور)
* قاعدة * قول الواحد العدل حجة في حقوق
العباد للتنزه (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه
رجل في يده طعام فاذن لغيره بالتناول منه فاخبره
عدل ان ذلك الطعام غصب في يده والذي في يده
ينكره وينزع منه انه ان تنزه ولم ياكل كان افضل وان لم
يتنزه كان في سعة من ذلك لما قلنا

مطلب
قول الواحد العدل
حجة في حقوق العباد
للتنزه

* قاعدة * خبر الواحد ولو عبداً او صبيّاً يقبل في
المعاملات (كذا في المحل المذكور) كما لو اتى عبد او
صبي لرجل بشيء وقال هوالك هدية ارسله فلان قال
فان اكبر رأيه انه صادق وسعه ذلك لان بعث الهدايا
على يد الصبيان والماليك معتاد

مطلب
خبر الواحد ولو عبداً
او صبيّاً يقبل في
المعاملات

مطلب
العمل باكبر الرأي
جائز

* قاعدة * العمل باكبر الرأي جائز (كذا في
الخانية من المحل المذكور) وفروع هذه القاعدة اكثر

من ان تحصر على الخصوص في العبادات فان قيل هل
يجوز العمل باكبر الراي في حق الغير كما في حق النفس
قلت يجوز ايضاً في حق الغير للضرورة وصورته ما ذكر
في الخانية وفي شرح الدرر اما ما في الخانية فقال في
الحل المذكور رجل دخل على غير ليلاً وهو شاهز سيفه
او ماد رمحاً يسدده نحوه وهو لا يدري انه لص او هارب
من اللصوص فانه يحكم رأيه فان كان في اكبر رأيه انه
لص دخل عليه لياً خذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب
المنزل يخاف ان منعه او صاح به يقتله بالمبادرة
بالضرب كان لصاحب المنزل ان يقتله . انتهى

﴿ فائدة ﴾ ينبغي لمن سمع قارئاً يلحن في القرآن ان
يرده الى الصواب (كذا في فصل التسبيح من الخانية)
ثم قال الا ان يخاف ان تقع بينهما عداوة فحينئذ يسعه
ان لا يتعرض له

﴿ فائدة ﴾ الدعاء للساهي افضل من تركه (كذا في
الحل المذكور) بيانه رجل يدعو الله تعالى وقلبه ساهٍ
ولا يمكنه الحضور فالدعاء افضل من تركه

﴿ فائدة ﴾ قارئ القرآن لا يقوم الا لعالم او ولد او

مطلب

سمع من يلحن بالقرآن
ينبغي ان يرده

مطلب

الدعاء للساهي افضل
من تركه

مطلب

لا يقوم قارئ القرآن
الا لعالم او ولد او استاذ

استاذ (كذا في المحل المذكور) قال قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو واحد فدخل واحد من الاجلة أو ذو شرف فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عليه عالم أو ابوه أو استاذه الذي علمه العلم جاز له ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز . انتهى

مطلب

يجب على من سمع اسم النبي ان يصلي عليه صلى الله تعالى عليه وسلم

﴿ فائدة ﴾ يجب على من سمع اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصلي عليه (كذا في المحل المذكور) ثم اذا سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم يجب مرة وقال بعضهم كل مرة ثم اذا سمع قارئ القرآن اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا يمضي في قراءته واذا صلى بعد فراغه كان حسناً واذا سمع الاذان فالافضل له ان يمسك عن القراءة (كذا في المحل المذكور)

مطلب

لا ينبغي السلام على قارئ القرآن

مطلب

لا يجب رد السلام على السائل

﴿ فائدة ﴾ لا ينبغي السلام على قارئ القرآن (كذا في المحل المذكور) ثم اذا سلم فعلى اختيار الفقيه ابي الليث يجب الرد (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ السائل اذا سلم لا يجب رد السلام عليه

(كذا في المحل المذكور) قال وكذا السلام على القاضي
عند المخاصمة لا يجب ان يرد وكذا السلام على من في
حاجته وكذا وقت الخطبة

مطلب

ابتداء المسلم الكافر
بالسلام مكروه

﴿ فائدة ﴾ ابتداء المسلم الكافر بالسلام مكروه (كذا
في المحل المذكور) ثم قال اما اذا بدأ الكافر بالسلام
فلا بأس بان يرد عليه لحديث مرفوع الى رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم
ثم قال ويكره للمسلم مصافحة الذي

مطلب

يسلم الفارس على الراجل

﴿ فائدة ﴾ اذا التقى فارس ورجل يسلم الفارس (كذا
في المحل المذكور) قال وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا
يسلم الرجل اولاً وان سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان
كانت عجموزاً ارد السلام عليها بصوت تسمعه وان
كانت شابة رد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على
اجنبية فالجواب فيه على العكس (كذا افاده)

مطلب

يجب تسميت العاطس
ان حمد الله تعالى

﴿ فائدة ﴾ تسميت العاطس ان حمد واجب (كذا
في الهندية) ونصه تسميت العاطس واجب ان حمد
العاطس فيشتمه الى ثلاث مرات وبعد ذلك هو مخير
(كذا في السراجية) . انتهى . وفي الخاتمة عبر ينبغي

والعبارة واحدة

﴿فائدة﴾ الاولى ان لا يقبل يد غير العالم والسلطان
(خانية من المحل المذكور) وقال ما نصه ولا باس
بتقبيل يد العالم والسلطان وتكلموا في تقبيل يد غيرها
قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا باس
والاولى ان لا يقبل

مطلب
الاولى ان لا يقبل يد غير
العالم والسلطان

﴿فائدة﴾ لا باس بالاستخبار والاخبار على الصحيح
(كذا في الخانية) وقال بعضهم لا يكره الاستخبار
ويكره الاخبار والمراد سؤال الرجل غيره عن الاخبار
المحدث في البلد

مطلب
لا باس بالاستخبار
والاخبار

﴿فائدة﴾ لا باس بتعليم اهل الذمة القرآن والفقه
(كذا في المحل المذكور) وعلمه فقال لانه عسى ان
يهتدي الى الاسلام فيسلم الا انه لا يمس المصحف .

مطلب
في تعليم اهل الذمة
القرآن والفقه

انتهى

﴿فائدة﴾ من اراد ان يزل صاحبه بكفر كفر
(كذا في الخانية من المحل المذكور) قال واما تعليم
الكلام والمناظرة فيه قالوا وراء قدر الحاجة مكروه
حكى ان حماد ابن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كان يتكلم

مطلب
من اراد يزل صاحبه
بكفر كفر

حكاية الامام مع ابنه
حماد

في علم الكلام فنهاه أبوه عن ذلك فقال له حماد قد رأيتك وانت تتكلم فما بالك تنهاني فقال له يا ابني كنا نتكلم وكل واحد منا كان الطير على راسه مخافة ان يزل صاحبه وانتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه ومن اراد ان يزل صاحبه بكفر فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه

مطلب

يجوز السبق في اربعة

❖ فائدة ❖ يجوز السبق في اربعة الابل والخيول والسهم والقدم (كذا في المحل المذكور من الخانية) ويجوز البذل من جانب واحد وان كان من الجانبين فهو حرام الا اذا دخلا محلا بان قال كل واحد منهما ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز المحل والطيب دون الاستحقاق فانه لا يصير مستحقا . انتهى . اقول ان دفعه الما قول عن طيب نفس حل للآخر اخذه وان ابي ان يعطيه فليس له مخاصمة هذا معني قوله دون الاستحقاق

مطلب

يجب الامر بالمعروف ان

علم الامثال

❖ قاعدة ❖ الامر بالمعروف واجب اذا علم الامثال (كذا في المحل المذكور) ونصه رجل علم ان فلانا

يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب الى ابيه بذلك
قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنعه الاب عن
ذلك ويقدر عليه بحل له ان يكتب وان كان يعلم ان
اباه لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب كيلا تقع
العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان
والرعية والمحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم
يسمعون . انتهى

﴿فائدة﴾ ذكر مساوي الرجل على وجه الاهتمام
ليس بغيبة (كذا في المحل المذكور) قال انما
الغيبة ان يذكر ذلك على وجه الغضب يريد به السب
﴿فائدة﴾ البهيمه اذا وطئت تذبح (كذا في المحل
المذكور) قال رجل وطئ بهيمه قال ابو حنيفة
رحمه الله تعالى ان كانت البهيمه للواطي يقال له
اذبحها واحرقها وان لم تكن للواطي كان لصاحبها ان
يدفعها للواطي بالقيمة ثم يذبحها الواطي ويحرقها ان لم
تكن مأكولة فان كانت مما يوكل تذبح ولا تحرق . انتهى
قلت مرادهم بذلك ان ينقطع الحديث بذلك

﴿فائدة﴾ لا بأس بالصلاة في مسجد الغصب

مطلب

في ذكر مساوي الرجل
بوجه الاهتمام

مطلب

البهيمه اذا وطئت
تذبح

مطلب

حكم الصلاة في مسجد
الغصب

(كذا في المحل المذكور من الخانية) ونصه رجل بنى في
ارض الغصب مسجداً او حماماً او حانوتاً قال ابو
يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالصلاة في هذا المسجد
ولا يستأجر منه الحمام والحانوت . انتهى

﴿ مسایل الجنایات ﴾

﴿ فائدة ﴾ حكومة العدل ان ينظر الى المحني عليه لو
كان مملوكاً كم تنقص قيمته بسبب الجناية (كذا في
الخانية اول كتاب الجنایات) ثم قال ان كانت تنقص
عشر قيمته ففي الحر يجب عشر ديتة وعلى هذا الاعتبار
في النصف والثالث ونحو ذلك ونقل بعد ذلك قولين
آخرين في تفسير حكومة العدل اعتبار النفقة واجرة
الطبيب والثاني اعتبار ادنى جراحة ونسبتها اليها ثم
قال والفتوى على الاول

مطلب
في حكومة العدل

﴿ فائدة ﴾ لا قصاص فيما بعد الموضحة من عمد
الشجاج (كذا في الخانية من الجنایات) وما قبلها فيه
اختلاف الرواية . والشجاج احدى عشرة شجة . (١)
الحارصة وتسمى الخادشة وهي التي تخدش ولا يخرج منها

مطلب
لا قصاص فيما بعد
الموضحة من عمد الشجاج

شيء (٢) والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدمع
 (٣) والدامية وهي التي يخرج منها الدم (٤) والباضعة
 وهي التي تبضع اللحم (٥) والمنالحة وهي التي تدق ولا
 تقطع (٦) والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين
 اللحم والعظم جادة رقيقة (٧) والموضحة وهي التي
 توضح العظم (٨) والهاشمة وهي التي تهشم العظم (٩)
 والمنقلة وهي التي تخرج وتنقل العظم (١٠) والآمة
 وهي التي تبلغ أم الراس وهي الجلد التي تكون فوق
 الدماغ (١١) والجافية وهي التي تصل إلى الجوف (كذا
 في المحل المذكور)

❖ فائدة ❖ دية النفس تجب على العاقلة (كذا
 في المحل المذكور) قال وكذلك دية السمع والبصر
 والشم والكلاب والذوق والانزال والحدب وشعر
 الراس واللحية والأذنين والحاجبين وأهداب العينين
 وأصابع اليدين والرجلين وحلتي المرأة والافضاء إذا
 لم يستمسك البول والغائط وفي الحشفة والمارن
 والانتبين واللحبين والألتين واللسان وأعوجاج الوجه
 وقطع فرج المرأة إذا منع الوطئ أو ضرب على الظهر

• طلب

دية النفس تجب على
 العاقلة

فانقطع ماؤه^١ ففي جميع ذلك دية كاملة اذا كانت خطأ (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ لا قصاص في الشعر اي شيء كان
(كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ كل من نزع سن انسان عمداً او كسره يجب فيه
القصاص (كذا في المحل المذكور) ونصه ولو نزع سن
انسان من الاصل عمداً او كسره من الاصل يجب فيه
القصاص وكذا اذا قلعه قال بعض العلماء يؤخذ سن
الجاني بالمبرد الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه
وان كسر بعض السن ولم يعد الباقي يجب القصاص
بقطع قدر ما كسر بالمبرد . انتهى

﴿ فائدة ﴾ لا قصاص في عين الاحول (كذا في
الخانية من المحل المذكور) قال لا قصاص في عين الاحول
ولا في موضحة الاصابع الا ان يكون الشاج كذلك قامت
لعدم التساوي في المنفعة اما اذا كان الشاج اصابع فقد
تحقق التساوي

﴿ فائدة ﴾ في لسان الاخرس حكومة عدل (كذا
في المحل المذكور من الخانية) وقد مر تفسير حكومة

مطلب

لا قصاص في الشعر

مطلب

يجب القصاص بنزع

السن او كسره

مطلب

لا قصاص في عين

الاحول

مطلب

في لسان الاخرس

حكومة عدل

العدل اول مسائل الجنايات

﴿ فائدة ﴾ لا قصاص في العين الا اذا ذهب البصر وبقيت المقلة (كذا في المحل المذكور من الخيانة) لانه اذا غارت العين او برزت فلا تمكن المماثلة اما في ذهاب الضوء فتمكن وصورة ذلك ان توقد النار على المرأة فاذا حميت تقابل بالعين التي يراد بها القصاص بعد وضع القطن الرطب على وجهه سوى العين المذكورة حتى يذهب ضوءها والقطن لمحافظة العين الثانية (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ يقتل المملوك بالحرق والحرق بالمملوك والذكر بالانثى والانثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي والبالغ بالصغير والولد بالاصول وان علوا من قبل الاباء والامهات والصحيح بالمريض والسليم بالناقص والعاقل بالمجنون والواحد بالجماعة والجماعة بالواحد (كذا في المحل المذكور من الخيانة) ويستثنى من الحر المملوك المالك سواء كان يملك كله او بعضه ويستثنى من الصحيح بالمريض ما لو كان حالة النزع وعلم ان المقتول لا يعيش فانه لا يقتل (كذا افاده في المحل

مطلب

لا قصاص في العين الا
اذا ذهب البصر وبقيت
المقلة

مطلب

يقتل المملوك بالحرق
والحر بالمملوك

(المذكور)

فائدة لا قصاص على قاتل زان - محصن بامرأة
القاتل او سواه اذا صاح به ولم يمتنع عن الزنا (كذا في
المحل المذكور من الخانية)

فائدة لا قصاص على قاتل قاطع الطريق (كذا
افاده في المحل المذكور من الخانية)

فائدة لا قصاص على قاتل سارق او ناقيب
حائط معروف بالسرقة اذا صاح به ولم يهرب (كذا
في المحل المذكور) وكذلك لا قصاص على شريك
قاتل لا يجب القصاص عليه كعاقل مع مجنون وبالغ
مع صغير ومثله شريك الحية والسبع وكذلك لا قصاص
على قاتل محكوم بقتله وحبس ليقص منه (كذا في
المحل المذكور)

فائدة لا قصاص على قاتل من امره بقتله اي
قال له اقتلني فقتله (كذا في المحل المذكور من الخانية)
بخلاف ما اذا قال له بعثك دمي بالف فقتله فانه
يجب عليه القصاص كما مر اول الكتاب في قاعدة
اذا بطل المتضمن بطل المتضمن فارجع الى ذلك ان

مطلب

لا قصاص على قاتل زان

مطلب

لا قصاص على قاتل
قاطع الطريق

مطلب

لا قصاص على قاتل
سارق

مطلب

لا قصاص على قاتل
من امره بقتله

أردت

﴿فائدة﴾ اللاب استيفاء القصاص لولده الصغير
في النفس وما دونها وله ان يصالح عنها (كذا في فصل
من يستوفي القصاص من الخانية)

مطلب

اللاب استيفاء
القصاص لولده الصغير

﴿فائدة﴾ ليس للوصي ان يستوفي القصاص في
النفس وله استيفاءه فيما دونها وله ان يصالح فيما دون
النفس ايضاً واختلفت الروايات في الصلح عن النفس
ذكر في الجامع الصغير ان له ذلك وذكر في الصلح انه
ليس له ذلك واما القاضي فذكر في بعض الروايات عن
محمد رحمه الله تعالى ان القاضي لا يستوفي القصاص
للصغير لا في النفس ولا فيما دونها ولا ان يصالح وذكر
في الصلح اذا قتل رجلاً لا ولي له عمداً الامام ان
يقتله وله ان يصالح وليس له ان يعفو وليس لبعض
الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا
وليس لهم ولا لاحد هم ان يوكل باستيفاء القصاص ولو
كانت الورثة صغاراً وكباراً كان للكبار ولاية استيفاء
القصاص قبل بلوغ الصغار في قول ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندهما ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار (كذا

مطلب

ليس للوصي استيفاء
القصاص في النفس

في المحل المذكور من الخانية (

﴿ فائدة ﴾ كل من قتل رقيقاً له وجب عليه التعزير دون القصاص (كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

من قتل رقيقه بعزر ولا قصاص عليه

مطلب

دية النفس او جزء منها تجب في ثلاث سنين

﴿ فائدة ﴾ دية النفس او جزء منها تجب في ثلاث سنين (كذا في الخانية من المحل المذكور) والمراد بجزء منها ان يعفو احد الاولياء وينقلب حصة الباقي دية فهذا جزوء من دية النفس فيكون ايضاً في ثلاث سنين

مطلب

في ازالة العذرة مهر المثل

﴿ فائدة ﴾ في ازالة العذرة مهر المثل (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال ولو دفع بكرة اجنبية فسقطت وذهبت عذرتها كانت المهر في ماله لانه يشبه العهد وعليه التعزير ايضاً كانت المرأة كبيرة او صغيرة

مطلب

جناية الصبي في ماله ان كان والا فنظرة الى ميسرة

﴿ فائدة ﴾ جناية الصبي في ماله ان كان له مال والا فنظرة الى ميسرة (كذا في الخانية من فصل اتلاف الجنين) قال الفقيه ابو الميث رحمه الله تعالى انما اوجب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للعجم عاقلة وفاعل

اوجب ابو بكر القائل بذلك حيث صور المسألة في
صبيان يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عين
امراة فذهبت والصبى عمره تسع سنين او نحو ذلك
قال الفقيه ابو بكر ارش عين المرأة يكون في مال
الصبى ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى
ميسرة . انتهى * فظهر من ذلك انه ان كان للصبى
عاقلة فارش العين يكون على عاقلة الصبي

مطلب

بيت المال لا يعقل
من له وارث معروف

* فائدة * بيت المال لا يعقل من له وارث معروف
مستحقا للميراث او لا (كذافي الخمانية من فصل المعاقل)
وقوله مستحقا للميراث او لا بان كان الوارث كافرا او
عبدا قال وان لم يكن القاتل من اهل ديوان فعقل
قتيله على عصبته من النسب فان لم يكن له عصبه
فعقل قتيله على ما في الجامع والزيادات يكون على
بيت المال وبه اخذ الصدر الشهيد رحمه الله تعالى
وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا
يعقل من له وارث معروف ثم قال وهو الصحيح وما
ذكر في الجامع والزيادات محمول على ما اذا لم يكن
للقاتل وارث معروف بان كان لقيطاً او ما يشبهه

اللقيط . انتهى . فظهر من نصيحته ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف وخلاف ذلك ضعيف وذكر قبل ذلك ما نصه وذكر عصام روى عن محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله تعالى ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلاً خطأ فدية القتل تكون في مال الجاني . انتهى

✽ فائدة ✽ جنابة الصبي والمجنون والمعتوه عمداً او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة وما كان اقل في مال الجاني حالاً ولا يحرمون بقتل المورث (كذا في معادل الخمانية) ثم قال ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر ودية الذمي عندنا كدية المسلم ودية المرأة على النصف من دية الرجل والدية مقررة بعشرة الاف درهم او الف دينار او مائة من الابل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم قال والصحيح ان القاتل يشارك العاقلة ان كان امرأة او صبياً او مجنوناً وقال ولا يشترط حضور العاقلة عند الحكم ومن قال انه يشترط فذاك قول مخالف للمذهب فلا يقبل . انتهى

مطاب
جنابة الصبي والمجنون
والمعتوه

﴿ فائدة ﴾ شهادة احد الشاهدين بالفعل والثاني
بالاقرار توجب رد الشهادة (كذا في الخانية اول
باب الشهادة على الجناية) وذكر ما حاصله انه ترد
الشهادة في سبعة مواضع . احدها هذه . والثاني لو
اختلفا في موضع القتل . والثالث في زمانه . والرابع
لو اختلفا في الآلة . والخامس لو اختلفا في العمد
والخطأ . والسادس لو صرح احدهما بالآلة وقال
الثاني قتله ولا احفظ بماذا قتله . والسابع فيه قياس
واستحسان وهو لو قالوا جميعاً قتله ولا ندري بماذا قتله
ففي القياس لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل
ويقتضى عليه بالدية في مال القاتل لانها اتفقا على القتل
﴿ فائدة ﴾ قتيل وجد في محلة فادعى وليه القتل
على واحد بعينه ثم اتى بشاهدين من اهل المحلة اني وجد
فيها القتيل لا تقبل شهادتهما بخلاف ما اذا وجد في
دار او في ملك احد فاتها تقبل ومثله المجروح يوجد
في المحلة ثم يموت (كذا في علي افندي في دفع المغرم)

مطلب
شهد احدهما بالفعل
والآخر بالاقرار

مطلب
وجد قتيل في محلة
فادعى وليه علي واحد
بعينه

مسائل القسامة

مطلب

تجب القسامة والدية
في ميت به اثر الضرب

فائدة: انما تجب القسامة والدية في ميت وجد
به اثر الضرب والجرح او كان يخرج الدم منه من موضع
لا يخرج منه عادة الا بضرب (كذا في قسامة الخانية)
فاذا كان كذلك ولم يعلم قاتله حلف خمسون رجلاً
من اهل تلك الحلة يختارهم الولي فاذا حلفوا كانت
الدية على عاقلاتهم وان وجد في مكان مملوك كانت
القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وهل المعتبر
يد المملك او يد السكني فعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
يد المملك وعند ابي يوسف يد السكني حيث انفردت
عن المملك ويد السكني المستأجر والمرتهن والمستعير
والمستودع فاذا كانت الدار في يد احدهم والكانوت او
غيرهما لم يكن المالك هناك فالمعتبر يد السكني في القسامة
والدية والمتون والشرح على ان المفتي به قول ابي
حنيفة رحمه الله تعالى غير ان المفتي به في زماننا قول
ابي يوسف لان الاحكام ممنوعون من زمن ابي السعود

مفتي السلطنة العثمانية عن المحكم على مذهب الامام في
هذه حتى لو حكم به حاكم لا ينفذ حكمه كما نص على
ذلك في فتاوي علي افندي مفتي الروم ومثابه في فتاوي
علي افندي يشمقي وأشار اليه في شرح الملتقى للداماد
وفي الانقرة وي فارجع اليها ان اردت * تنبيه *
الخلاف بين الامام وابي يوسف انما هو فيما يسكن واما
الاراضي التي لها مزارعون او مستأجرون او اصحاب
غراس او اصحاب بناء فلا خلاف في انها على الملاك
ان ملكا وعلى اهل الاوقاف ان وقفاً كما في مجموعة
علي افندي يشمقي عن فتاوي ابي السعود

* فائدة * القصاص يجب للوارث ابتداء (كذا في
الباب المذكور من الخانية) بيانه رجل ادعى دم ابيه
على رجل وبعض الورثة غائب واقام البينة فان القاضي
يحبس القتيل لانه صار متمماً ولا يعجل باستيفاء
القصاص فان حضر الغائب بعد ذلك لا يكون للغائب
الذي حضر ان يستوفي القصاص ما لم يعد هو البينة
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان القصاص عنده
يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة

مطلب
القصاص يجب للوارث
ابتداء

خصماً عن غيره في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة
ثبوت القصاص الذي اقام عليه البينة ثبوته لغيره بخلاف
ما اذا كان القتل خطأ لان الدية تجب للمقتول اولاً
تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وكل واحد من الورثة
يكون خصماً فيما يدعى على الميت فلا يحتاج في الغائب
الى اعادة البينة

❖ فائدة ❖ لا ينبغي للقاضي ان يسأل الشهود مات
من ذلك الضرب ام لا لا في العمد ولا في الخطأ ولو
قال لا ذلك لا تبطل شهادتهما (كذا في الخانية من
الباب المذكور)

❖ فائدة ❖ شهادة الشهود بالعمد انه ضربه بالسيف
ولم يزل صاحب فراش حتى مات تقبل ويقضى
بالقصاص وان لم يشهدوا انه مات من ذلك كما مر
انفاً (كذا في الباب المذكور من الخانية)

❖ مسائل جناية البهائم ❖

❖ فائدة ❖ يضمن في اشلاء الكلب (كذا في باب
جناية البهائم من الخانية) وقد مر في مسائل الغصب

مطلب

لا ينبغي للقاضي ان
يسأل الشهود مات من
ذلك الضرب

مطلب

شهادة الشهود بالعمد

مطلب

يضمن في اشلاء الكلب

انه لا يضمن وفي المسألة قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمهما الله تعالى فعند الامام لا يضمن مطلقاً وعند ابي
 يوسف يضمن مطلقاً وفصل الفقيه ابو الليث فقال
 ان اتلف فوراً ثلاثه ضمن والا فلا وذكر هنا الاقوال
 الثلاثة وقال والمختار للفتوى قول ابي يوسف رحمه الله
 تعالى ونصه رجل ارسل كلباً الى شاة ان وقف ثم ذهب
 وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فور الارسال
 وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم
 يكن سائئاً يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري
 رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه
 يكون ضامناً والمشايخ رحمهم الله تعالى اخذوا بقوله
 وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في شرحه للجامع
 الصغير رجل ارسل كلباً فاصاب في فوره انساناً فقتله
 او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه ما دام في فوره فكانه
 خلفه وذكر الناطفي رحمه الله تعالى رجل اعدى كلبه
 على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامناً في قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول ابي يوسف
 والمختار للفتوى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فظهر

من هذا ان العمل على ما هنا ليس على ما مر في باب
الغصب فتنبه

❖ فائدة ❖ راكب الدابة وسائقها اذا اجتمعا فالضمان
عليهما (كذا في الباب المذكور من الخانية)

❖ فائدة ❖ الناحس بمنزلة السائق والراكب (كذا

في المحل المذكور) قال ولو ان رجلاً ضرب دابة راكب

او نخسها بدون امر الراكب فضربت بيدها او رجلاها

او كدمت او صدمت انساناً على فوره كان الضمان على

الناحس دون الراكب وان ضربها بامر الراكب او

نخسها فاتفقت انساناً على الفور كانت الدية على عاقلة

الناحس والراكب جميعاً لان الناحس بمنزلة السائق

ثم قال دابة لها سائق وقايد فنخسها انسان بدون

اذن احدهما فنفت انساناً كان ضمانه على الناحس

خاصة لان السائق والقايد لا يضمنا النخ (كذا

في المحل المذكور)

❖ فائدة ❖ كل من نخس دابة فقتله كان هدرًا

(كذا في المحل المذكور من الخانية) وقال ولو نخس

رجل دابة رجل بغير امره فوثبت والقت الراكب

مطلب

اذا اجتمع راكب الدابة

وسائقها فالضمان عليهما

مطلب

الناحس بمنزلة السائق

والراكب

مطلب

من نخس دابة فقتله

كان هدرًا

ضمن الناحس . انتهى

﴿ فائدة ﴾ اخراج الدابة من ملك المخرج لا يكون مضموناً عليه (كذا في الباب المذكور من الخانية) بيانه رجل وجد في زرع دابة فاخرجها من ملكه ثم تلفت بعد ذلك لا تكون مضمونة عليه وإذا ساقها وراء ذلك القدر يكون ضامناً بنفس السوق (كذا في المحل المذكور) ثم نقل قولاً آخر أنه ان اخرجها ثم قتلها سبع فإنه يكون ضامناً وقال بعده والصحيح ما قاله الامام علي السعدي لا يكون ضامناً . انتهى

مطلب

اخراج الدابة من ملك المخرج لا يكون مضموناً

﴿ فائدة ﴾ يضمن الخطاب ما اتلف بخطبه (كذا في الخانية آخر الباب المذكور) لكنه مقيد فيما اذا لم يسمع الانذار او لم يتهيأ للمندر موضع يتنحى اليه اما اذا سمع او كان هناك محل للتنحي ممكن فلم يتنح بعد ما سمع انذاره فإنه لا يضمن (كذا في المحل المذكور)

مطلب

يضمن الخطاب ما اتلف بخطبه

﴿ فائدة ﴾ المدفوع كالألة في الضمان (كذا في فصل ما يحدث في الطريق من الخانية) بيانه رجل احدث في الطريق شيئاً فعثر فيه انسان فوقع على الآخر فعطب الثاني او كلاهما كان الضمان على الذي احدث ذلك

مطلب

المدفوع كالألة في الضمان

في الطريق وكذا لو دفع انسان رجلاً على آخر فعطب
ذلك الآخر كان الضمان على الدافع لان المدفوع انما
هو كالألة ففي صورة الدفع الامر ظاهر وفي الاولى كان
الذي احدث الشيء في الطريق فعثر به انسان ووقع
على آخر مدفوع من الذي احدث ذلك الشيء (كذا
افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ يضاف الفعل الى المسبب ان لم يتخلل
واسطة (كذا في الخمانية من الفصل المذكور) وفروع
هذه الفائدة ويخرج عليها كثير من المسائل ولنذكر
بعض فروع منها ليظهر لك ذلك فمنها رجل حمل ناراً
فوقع منها شيء على ثوب انسان كان ضامناً . ومنها لو
ربط دابة فجالت واتلفت شيئاً كان ضامناً . ومنها
مسالة الحديد يطرق الحديد فيخرج نار فتحرق ثوب
انسان . ومنها القاء حية في الطريق فعطب بها انسان
وكل ذلك مقيد بما اذا لم يزل عما وضعه اما اذا زال
عن وضعه كما لو حملت الريح النار ولم يكن حين القاها
ريح او انفلتت الدابة ومثله لو مشت الحية فعطب انسان
بها بعد ذلك لانه قد تخللت الواسطة في ذلك فلا

مطلب
يضاف الفعل الى
المسبب ان لم يتخلل
واسطة

يضاف الفعل الى المسبب وامثالها كثيرة كالجرة توضع
في الطريق والحجر والخشب فان بقيت في المحل الذي
وضعت فيه ولم يتخلل واسطة في ازالتها عن محلها كان
المسبب ضامناً وان ازالها احد او زالت بنفسها فلا
يضاف الفعل الى المسبب والله تعالى اعلم

﴿ فائدة ﴾ كل ما يحمل على ظهره ففي فقاً عينه
ربع القيمة وكذا البقر مطلقاً وفي شاة القصاب وغيره
وكذا الدجاجة سواء كانت لقصاب او لا ما نقص من
قيمتها (كذا في حاشية الخطاوي)

مطلب

ما يحمل على ظهره في
فقاً عينه ربع القيمة

﴿ فائدة ﴾ المعمار لا يضمن فيما تلف من بنائه الا في
صورة ما اذا اعلمه المستأجر او الامر ان ما امره به لاحق
له فيه فان اعلمه بذلك وبني ثم عطب بعد ذلك بهذا
البناء شخص او دابة فانه يكون ضامناً والا فالضمان
على الامر او المستأجر (كذا في الخانية من الفصل
المذكور)

مطلب

المعمار لا يضمن فيما
تلف من بنائه الا في
صورة

مطلب

رجل وضع قنطرة على
نهر خاص فمشى عليه
انسان فانخسف

﴿ فائدة ﴾ رجل وضع قنطرة على نهر خاص لا قوام
مخصوصين فمشى عليها انسان فانخسفت به فمات ان تعمد
المرور عليها لا يضمن واضع القنطرة وان لم يعلم المار

بذلك ضمن (كذا في الحبل المذكور) ثم قال فان كان
 النهر عاماً لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامناً
 وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون ضامناً
 (كذا افاده هناك) ثم نقل مسألة حفر البئر وانه
 يكون ضامناً فيها واعاد مسألة الجسر وفصل فقال ان
 كان بحيث لا يتضرر به غيره فلا يضمن عند ابي يوسف
 لانه فعل ذلك محتسباً لينتفع الناس بما احداثه لكن في
 ظاهر الرواية يكون ضامناً الا اذا فعل ذلك بامر
 الامام . انتهى . فهذا الذي قرأ عليه كلامه وقال فيما لو
 او قد النار في داره او تنوره انه لا يضمن وكذا لو حفر
 بئراً او نهراً في ملكه فنزلت من ذلك ارض جاره لا
 يضمن ولا يؤمر بتحويله ولكن عليه فيما بينه وبين الله تعالى
 ان يكف عن ذلك ان كان يتضرر به غيره وذكر مسألة
 سقي ارضه وقال هذه المسألة على وجوه فارجع الى ما
 ذكره ان اردت وذكر بعدها مسألة حفر البئر يقع فيها
 انسان فيتعاقب باخرو والاخر باخرفيهوت الك

مسائل الحائط المائل

فائدة لا يضمن صاحب الحائط المائل الا اذا
تقدم اليه احد بطالب اصلاحه ولم يصلحه مع القدرة على
الاصلاح من وقت الطالب (كذا في فصل جنابة
الحائط من الخيانة) وصورة الطالب ان يقول له واحد
من الناس ان كان ميا له الى الطريق او صاحب الملك
ان كان ميا له على ملك انسان ان حائطك هذا مايل
الى الطريق او الى داري او مخوف متصدع فاهدمه فان
لم يفعل بعد ذلك مع القدرة على اصلاحه وعطى به
انسان او مال فانه يكون ضامناً ولا بد من التصريح
بطالب اصلاح او الهدم (كذا افاده في الخيانة)

فائدة لا ضمان على مرتين ولا مستأجر ولا مستعير
ولا على احد الورثة اذا شهد على واحد من المذكورين
كالصي بل يكون الاشهاد على صاحب الملك وجميع
الورثة ووصي الصي (كذا في المحل المذكور)

مطالب

لا يضمن صاحب
الحائط المائل الا اذا
طلب منه اصلاحه

مطالب

لا ضمان على مرتين ولا
مستأجر ولا مستعير
ولا على احد الورثة

مسائل الحدود

فائدة * اكراه المرأة على الزنا من الزاني ينفي الحد عنها (كذا اول كتاب الحدود من الخانية) وهذا لا خلاف فيه عندنا

فائدة * الزنا بصغيرة لا تحتل الجماع وإفضاؤها لا يوجب الحد (كذا في المحل المذكور) ثم قال وينظر في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوطن وثلاث الدية بالافضاء وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد لزمه كلاهما . انتهى

فائدة * الوطأ في الدبر مطلقاً لا يوجب الحد (كذا في المحل المذكور) وقولنا مطلقاً سواء كان الموطوء ذكراً أو أنثى وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه يوجب التعزير الشديد وعندهما يجب الحد عليهما (كذا في المحل المذكور)

مطلب
اكراه المرأة على الزنا
ينفي الحد

مطلب
الزنا بصغيرة لا يوجب
الحد

مطلب
الوطأ في الدبر لا
يوجب الحد مطلقاً

❖ فائدة ❖ لا يقبل في الشهادة على الزنا اقل من
اربعة رجال ولا بد ان يكونوا مجتبهين عند الشهادة
وان لا يتقدم العهد والصحيح انه شهر فنه وما فوقه
متقدم فلا تقبل شهادة الشهود ولا بد ان يعرفوا
المرأة المزني بها وغياها الا يمنع القبول وشروط الاحصان
سنة اسلام الزوجين وبلوغها وحريةها وعقلها والدخول
بالمكوة بالنكاح الصحيح في القبل انزل او لم ينزل
واحصان كل واحد من الزوجين شرط ليصير الاخر
به محصناً ويثبت الاحصان بنصاب الشهادة خلافاً لغير
ولا بد من حضور الشهود عند الرجم عند الامام ولو
امتنع الشهود عن الرجم او مات بعضهم او غاب او
خرس او عي او جن او ارتد او قذف محصناً فحد حد
القذف لا يرمم المشهود عايه (كذا في المحل المذكور)
❖ قاعدة ❖ خطأ القاضي في بيت المال (كذا في
المحل المذكور) بيانه شهد على رجل بالزنا فرجه
القاضي ثم تبين ان الشهود عبيد فدية الذي رجم في
بيت المال لانه خطأ القاضي وهذا عند صاحبين
وعند الامام لا ضمان على احد (كذا افاده) قلت .

مطلب

لا يقبل في الشهادة على
الزنا اقل من اربعة
رجال

مطلب

خطأ القاضي في بيت
المال

ذكر في كتاب السير تفصيلاً في خطأ القاضي فقال
إذا أخطأ في قضائه كان خطأؤه على المتضي له وإن
تعهد الجور كان ذلك عليه . انتهى * وذكر المسألة
منصلة الشيخ الخطاوي في حاشيته على الدراوآخر
فصل الحبس فأرجع إليها فانها نفيسة جداً

* فائدة * لا يبلغ في التعزير أربعين سوطاً (كذا في
المحل المذكور) قال في قول أبي حنيفة ولم يذكر غير
فكان عليه الماعول كما هو عادته وليس للمولى إقامة
الحدود وله التعزير

مطالب
لا يبلغ في التعزير
أربعين سوطاً

* مسائل القذف *

* فائدة * حد القذف لا يسقط بعفو ولا إبراء بعد
ثبوته ولا يصح الصلح عنه على مال فإن صالح على مال
فإنه يرد المال وله أن يطالب الحد بعد ذلك (كذا
أول فصل القذف من الخانية) ولا يسقط هذا الحد
بالتقادم والدعوى به كسائر الدعاوي الشرعية

مطالب
حد القذف لا يسقط
بعفو ولا إبراء ولا يصح
الصلح عنه

* فائدة * شروط المتذوف أن يكون المتذوف حراً
مسألاً عاتلاً بالغاً غير محدود في الزنا وشروط القاذف

مطالب
شروط القاذف

كونه عاقلاً بالغاً وشرط التذنب ان يكون صريحاً
غير كناية (كذا افاده في المحل المذكور) . قلت .
ويزاد على شروط المقدوف ما في الدر المختار فارجع
اليه ان اردت

مطلب
المفهوم لا يوجب الحد

﴿ قاعدة ﴾ المفهوم لا يوجب الحد (كذا في المحل
المذكور) بيانه رجلان تسابا فقال احدهما للآخر ما
انا بزان ولا امي بزانية لا حد عليه لان هذا قذف
بالمفهوم فلا يوجب الحد وكذلك لو قال رجل لا خير
لوطي وكذلك لو قال له اطمت وهذا في قول ابي حنيفة
وعند صاحبين يحد

مطلب
ليس على الامام حد زنا ولا شرب
ولا شرب ولا قذف

﴿ فائدة ﴾ ليس على الامام الاعظم حد زنا ولا شرب
ولا قذف (كذا في المحل المذكور) والامام الاعظم الذي
ليس فوقه امام بخلاف ما اذا اتلف مال انسان او قتل
انساناً عمداً فانه يؤخذ به (كذا في المحل المذكور)

﴿ مسائل التعزير ﴾

مطلب
لا تعزير في الكذب

﴿ فائدة ﴾ لا تعزير في الكذب القطعي (كذا في فصل

فما يوجب التعزير من الخيانة) ونصه ولو قال لغيره
يا كلب او يا خنزير ذكرنا انه لا يعزرو عن الفقيه ابي
جعفر رحمه الله تعالى انه يعزر لانه يعد شتيمة والصحيح
انه لا يعزر لانه كاذب قطعاً فلا يلحق المقدوف شين
بكلامه وفي قوله يا حمار يا خنزير يابقر ذكرنا انه يعزر
وهو رواية الامالي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي
رواية محمد رحمه الله تعالى انه لا يعزر لما قلنا في الكلب
وهو الصحيح . انتهى

﴿ قاعدة ﴾ تصرفات السكران من البنج لا تنفذ كذا
آخر فصل التعزير من الخيانة) قال ومثله السكران
ما اتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والدره
والاجاص ونحوه ونصه واما تصرفات السكران من هذه
الاشربة الصحيح انه لا ينفذ كما لا ينفذ من الذي زال
عقله بالبنج وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية
من زال عقله بالبنج ان علم حين اكله انه بنج يقع طلاقه
وعتاقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح انه لا يقع على كل
حال . انتهى

﴿ قاعدة ﴾ الجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون

مطلب
تصرفات السكران من
البنج

مطلب
الجهل في دار الاسلام
لا يكون عذراً

عذراً (كذا في الهندية من كتاب المحاضر واستجالات
في سجل في اثبات الوقفية شهد الشهود على اصل الوقف
وعلى شرائطه بالشهرة فردت الشهادة في الكل قال
لان الشهادة اذا ردت في البعض ردت في الكل او
لانهم لما شهدوا بالشهرة على الشروط فقد فسقوا لانهم
اتوا بما لا يحل لهم فواجب ذلك فسقهم والفسق يمنع
قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذراً لان هذا
من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون
عذراً . انتهى . ويتفرع على هذه القاعدة مسائل
كثيرة

﴿ مسائل الاكراه ﴾

﴿ قاعدة ﴾ الاكراه بوعيد الحبس والقيد يظهر في
الاقوال كالبيع والاجارة والاقرار ونحو ذلك ولا تصح
منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكراه
بوعيد حبس او قيد على ان يطرح ماله في الماء او في
النار او يدع ماله الى فلان ففعل المكروه ذلك لا يكون

مطلب
الاكراه بوعيد الحبس
والقيد يظهر في
الاقوال

مكرهاً اما الاكراه بوعيد القتل او اتلاف العضو فانه
 يظهر في الاقوال والافعال جميعاً (كذا في الخانية اول
 كتاب الاكراه) ثم قال اذا اكره الرجل بوعيد قيد
 او حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى القاتل
 القصاص في قولهم وان اكره بقتل او اتلاف عضو ففعل
 قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح الاكراه ويجب
 القصاص على المكره دون المأمور وقال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى يصح الاكراه ولا يجب القصاص على احد
 وكان على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين
 وقال زفر رحمه الله تعالى الاكراه باطل ويجب القصاص
 على القاتل وهو المأمور ثم قال السلطان اذا قال لرجل
 اقطع يد فلان والّا لاقتلنك وسعه ان يقطع واذا قطع
 كان على الأمر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى . انتهى . فيؤخذ من هذا انه لا فرق
 بين السلطان وغيره في وجوب القصاص على الأمر
 القادر على فعل ما اوعده به ولا تنفس الفرق بين ما اذا
 اوعده بحبس او قتل او تلف عضو كما مر آنفاً

مطلب

اجاز البيع بعد زوال
 الاكراه

﴿ فائدة ﴾ اذا اجاز البائع البيع بعد زوال الاكراه

والمبيع قائم صحت اجازته (كذا في المحل المذكور من
 الخانية) وذكر بعض فروع لا تصح مع الاكراه فذكر
 البيع والهبة والبراءة عن الدين واخراج الكفيل
 سواء كان كفيل نفس او مال واكراه الشفيع على
 السكوت عن الشفعة والاكراه ليقرب بحد او قصاص او
 ليقرب بفساد او اضرار وديعة وكذلك القاضي لو اكره
 رجلاً ليقرب بسرقة او بقتل عمداً او قطع يد رجل عمداً
 فقطعت يد المكره او قتل بناء على اكراه القاضي فان
 كان المقر موصوفاً بالصلاح فانه يقتص من القاضي
 وان كان متهماً باشباه ذلك فالقياس ان يقتص من
 القاضي ايضاً ولا يقتص استحساناً (كلاً من المحل المذكور)
 ثم قال واذا اكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصالح
 عن الصداق او تبرئة كان ذلك اكرهاً لا يصح صلحها
 ولا ابرأؤها في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في اي
 مكان يتدر الظالم على تحقيق ما دد به وعند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى يتحقق الاكراه من غير السلطان في المفاوز
 والقرى ليلاً كان او نهاراً وفي المصر يتحقق في الليل

ولا يتحقق في النهار . انتهى . وقال اول الكتاب وفي قول صاحبيه يتحقق من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى . انتهى . ثم قال وان اكره الزوج امرأته وهددها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالنسري لا يكون اكرهاً . انتهى . ثم قال وان اكره الرجل على ان يقر بالمال قال بعضهم اذا اكرهه وهدده بما يخاف منه الضرر البين يكون اكرهاً ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى لذلك حدًا قالوا وهو مفوض لراي الحاكم اما الضرب بسوط واحد او بحبس يوم او قيد يوم لا يكون اكرهاً في الاقرار بالف . انتهى

* فائدة * اكره الصبي والمعتوه في الحكم كاكراه العاقل البالغ (كذا او اخر كتاب الاكره من الخانية)

* فائدة * الاكره على النذر او الصدقة او الحج او شيء من القرب اذا فعل ذلك لزمه المنذور ولا يرجع على المكره بشيء (كذا في المحل المذكور) ولو اكره على ان يظاهر ففعل كان مظاهراً او مثله الايلاء اذا فعل صح وكذا الطلاق (كلة من المحل المذكور)

مطلب
لم يذكر محمد حدًا
يعرف به درجة الاكره
وهو مفوض لراي الحاكم

مطلب
اكراه الصبي والمعتوه

مطلب
الاكره على النذر او
الصدقة

﴿ فائدة ﴾ الاكراه في كل تملك بمقتضى الفسخ
 بوعيد القيد والحبس يكون اكرهاً (كذا في فصل ما
 يحل للمكره ان يفعل من الخمانية) قال بخلاف الاكراه
 بذلك على الكفر او سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فانه لا يكون مكرهاً وانما يكون مكرهاً اذا هدد بقتل
 او تلف عضو فانه يرخص له بالاجراء على لسانه ولو
 اكره بحبس او قيد حتى يقر على نفسه بما لا او قصاص
 او يحد او نكاح او طلاق او عتاق كان الاقرار باطلاً
 ولو اكره على هذا بحبس يوم او قيد يوم او ضرب سوط
 فجميع ذلك يكون جائزاً وهذا الاكراه لا يمنع جواز شيء
 من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون
 اكرهاً في مثل هذا الضرب الذي يحد منه الالم الشديد
 لا اصل الالم واما القيد والحبس الذي يكون الاكراه به
 اكرهاً فهو ما يجيء منه الاغتمام البين فالحبس المؤبد
 والقيد المؤبد يكون اكرهاً وكذا لو لم يكن مؤبداً
 ولكن يلحقه كثير ضرر واغتمام شديد فهو بمنزلة المؤبد
 (كذا افاده في المحل المذكور) ثم قال واذا اكره
 السلطان رجلاً بوعيد قيد او حبس على ان يقتل

مطلب

الاكراه في تملك بمقتضى
 الفسخ

﴿ مهمة ﴾

فيما يتخفى به الاكراه

فلاناً لا يكون مكرهاً فان قتله كان على المأمور القصاص
وان اكرهه بوعيد قتل او تلف عضو يكون اكرهاً
فان قتل المأمور ذلك الرجل يقتل الامر قصاصاً
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يقتل
المأمور . انتهى . (كذا ذكره آخر الفصل المذكور)
﴿ فائدة ﴾ اذا صبر على القتل ولم يتلف ماله لا ياثم
وكان شهيداً (كذا في فصل في الاكراه على احد
الفعلين من الخيانة) ثم قال وكذا اذا امتنع عن ابطال
ملك النكاح على المرأة بالاولى

﴿ مسائل التلجئة ﴾

﴿ فائدة ﴾ اذا اختلف المتبايعان في التلجئة والبيع
حقيقة فالقول لمن يدعي حقيقة البيع والبينة بينة مدعي
التلجئة (كذا في فصل التلجئة من الخيانة) ثم قال واذا
تصادقا على التلجئة كان البيع باطلاً لانه بيع الهازل
وقال ولو اتفقا في السر على ان الثمن الف درهم
وباعا في الظاهر بالف درهم فالثمن ثمن السر ولم يذكر
محمد رحمه الله تعالى خلافاً وروى المعلى عن ابي حنيفة

مطلب

صبر على القتل ولم يتلف
ماله لا ياثم وكان شهيداً

مطلب

اختلفنا في التلجئة والبيع
حقيقة

رحمه الله تعالى ان الثمن ثمن العلانية

﴿ مسائل الوصايا ﴾

﴿ فائدة ﴾ الافضل لذي الاولاد الصغار عدم الوصية (كذا اول كتاب وصايا الخانية) ومن له اولاد كبار وماله قليل ينبغي ان لا يوصي ومن له ورثة اغنياء وماله كثير يوصي فيبدأ بالواجبات فان لم يكن فبالقربة فان كانوا اغنياء فالخير ان (كذا في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ الوصية بحمل الموصي ودفنه في موضع بعينه وكذلك الوصية بعمارة قبره للزينة او تطيينه او ان تضرب عليه قبة كل ذلك باطل قيل ايضاً والوصية باطعام ثلاثة ايام (كذا في فصل فيما يكون وصيته وما لا يكون من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ لا تجوز وصية الصبي ولا المجنون ولا العبد ولا المدبر ولا ام الولد ولا المكاتب ولا الوصية لو ارث الا اذا اجازها بقية الورثة ولا تعتبر اجازة الورثة في

مطلب
الافضل لذي الاولاد
الصغار عدم الوصية

مطلب
اوصى بدفنه في موضع
كذا وعمارة قبره ونحوه
باطل

مطلب
لا تجوز وصية الصبي
والمجنون والعبد والمدبر
وام الولد لو ارث

حياة الموصي ومثله الوصية للقاتل

﴿ فائدة ﴾ كتب الكلام ليست من العلم (كذا في مسائل مختلفة من الوصية) قال رجل اوصى بان يباع من كتبه ما كان خارجاً عن العلم وبوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى ابي القاسم الصفار ان كتب الكلام هل تكون من العلم فتوقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تباع لانها خارجة عن العلم . انتهى

﴿ فائدة ﴾ الخليفة اذا جعل رجلاً ولي عهده قيل يصير الثاني خليفة وقيل لا يصير ولا يجب علي الناس ان يعملوا بما امر الخليفة لان الخليفة لو اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته وينعزل هو لا يكون له ذلك فكذلك بعد موته (كذا افاده في الخانية في مسائل مختلفة من الوصايا)

﴿ فائدة ﴾ كل من اوصى بوصية ثم جن او صار معتوهاً بعدها ومات كذلك بعد مكثه زماناً فوصيته باطلة (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ تصرفات المفلوج وكذا المقعد والاشل

مطلب

كتب الكلام ليست من العلم

مطلب

الخليفة اذا جعل رجلاً ولي عهده

مطلب

اوصى ثم جن او عته ومكث زماناً ومات فالوصية باطلة

مطلب

تصرفات المفلوج ونحوه

والمسلول اذا تطاول ذلك تكون جائزة من جميع المال
(كذا في وصايا الجامع الصغير) قال في الخانية من
المحل المذكور المريض الذي به السل تصرفاته من
الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتطاول وفسر
اصحابنا رحمهم الله تعالى تطاول السل بالسنة فاذا تصرف
بعد سنة فهو كالصحيح تجوز تصرفاته . انتهى * ففسر
التطاول بسنة في محلات فالحاصل ان صاحب المرض
المزمع ان تصرف قبل ان تمضي السنة ومات فتصرفه
كالمريض وان تصرف بعد مضي سنة من مرضه
فتصرفاته كالصحيح فتأمل

مطلب

الوصية لاهل العلم ببلخ
بدخل فيها الفقهاء

والمحدثون

مطلب

الوصية لمن لا يحصى
باطلة

* فائدة * الوصية لاهل العلم ببلخ يدخل فيها
الفقهاء والمحدثون (كذا في المحل المذكور من الخانية)
* فائدة * الوصية لمن لا يحصى باطلة كما لو اوصى
لحبي آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (كذا في المحل
المذكور من الخانية) بخلاف الوصية لمجاوري مكة فانها
جائزة فان كانوا يحصون كانت على عدد رؤسهم وان
كانوا لا يحصون كانت للمحتاجين لان احصاء
المجاورين امر ممكن بخلاف الصورة الاولى وحده المحصر

مفوض لرأي القاضي على ما عليه الفتوى (كذا في المحل
المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ اوصى بشيء معين ان كان للفقراء جاز
اعطاؤهم القيمة وان كان لشخص معلوم لا يجوز (كذا
في المحل المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ الوصية اذا ردها الموصى له عادت ميراثاً
للمورثة لان الوصية اذا ردت بطلت (كذا في الخانية
من المحل المذكور) بيانه رجل اوصى الى اهل سكة
كذا بدراهم ومات فاتي الوصي بالدراهم الى اهل السكة
المذكورة فقالوا لا نريد وليس لنا حاجة يرد المال الى
الورثة فلو طلب المساكين بعد ذلك الدراهم المذكورة لا
يكون لهم ذلك لانهم لما ردوها بطلت الوصية (كذا
افاده في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ اذا تصدق الوصي على من لا تجوز شهادته
له يجوز كما لو تصدق على ابيه او ابنه اي اب الوصي او
ابنه (كذا افاده في الخانية في المحل المذكور) ثم قال
ولو دفع الى ابنه الكبير او الصغير الذي يعقل القبض
يجوز وان لم يعقل القبض لا يجوز . انتهى

مطلب

اوصى بشيء معين هل
تدفع قيمته اولا

مطلب

الموصى له اذا رد
الوصية تعود ميراثاً

مطلب

تصدق الوصي على من
لا تجوز شهادته له يجوز

مطلب
الوصية لذوي القرابة
من الكفار جائزة

مطلب
ماث وعليه ديون
فالورثة حتى الاستخلاص

﴿ فائدة ﴾ الوصية لذوي القرابة من الكفار جائزة
(كذا افاده في المحل المذكور من الخمانية)

﴿ فائدة ﴾ رجل مات وترك ضيعة وعليه دين
فاراد الورثة ان يقضوا دينه لتبقى الضيعة لهم فان
اتفقوا على ذلك وعملوا بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا
من اموالهم كان لهم ذلك وان اختلفوا فللوصي ان ينفذ
الوصايا ويقضي الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج
اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قول الورثة (كذا
في الخمانية او اخر فصل في مسائل مختلفة)

مطلب
الوارث يكون خصماً
اغرماء الميت وان
استغرقت التركة

مطلب
لا يدخل في الوصية الا
احق او لص

مطلب
جعل آخر وصياً
وقال له اعمل برأي
فلان

﴿ فائدة ﴾ الوارث يكون خصماً لغرماء الميت وان
كانت التركة مستغرقة بالدين على الصحيح (كذا
افاده في الخمانية في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ لا يدخل في الوصية الا احمق او لص
(كذا في الخمانية اول باب الوصي) وقال لا ينبغي
للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر

﴿ فائدة ﴾ رجل جعل آخر وصياً وقال له اعمل
برأي فلان جاز له ان ينفرد برأيه بخلاف ما اذا قال
له لا تعمل الا برأي فلان فانه لا يجوز له حينئذ ان

يستقل برأيه (كذا في فصل ما يكون قبولا للوصية
من الخانية) قال والفتوى على هذا القول

﴿ فائدة ﴾ رجل اوصى الى رجل وجعل غيره
مشرفاً عليه ذكر الناطفي رحمه الله تعالى انها وصيان
فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد فيه احد الوصيين وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
يكون الوصي اولى بامساك المال ولا يكون المشرف
وصياً واثراً كونه مشرفاً لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه
(كذا في الفصل المذكور من الخانية)

مطلب

اوصى الى رجل وجعل
آخر مشرفاً عليه

مطلب

لوصي الاب ومثله وصي
القاضي اذا عم له بيع كل
شيء بثلث المثل

﴿ فائدة ﴾ لوصي الاب ومثله وصي القاضي اذا عم
له ان يبيع كل شيء من التركة بثلث المثل (كذا في الخانية
في فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم) قال
وبيع العقار ايضاً في جواب الكتاب قال شمس الائمة
الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول
السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع
العقار الا بشرائط احدها ان يرغب انسان في شرايها
بضعف قيمتها . ثانيها ان يحتاج الصغير الى ثمنها للمنفقة .
ثالثها ان يكون على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنها .

رابعها ان يكون في التركة وصية مرسله يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار . خامسها ان يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان كان خراجها ونوئها يربو على غلاتها . سادسها ان يكون العقار يريد ان ينقض ويتداعى الى الخراب فاذا وجد واحد من هذه الستة جاز للوصي ان يبيع العقار (كذا افاده في المحل المذكور من الخانية) وهذا اذا كانت الورثة ضغارا فان كانوا كبارا او البعض غيب فله حكم يطلب من المحل المذكور فارجع اليه ان اردت **فائدة** قول الامين يقبل فيما يرجع الى براءة نفسه لا في الزام الضمان على الغير (كذا في شرح الجامع الكبير للهاشي فيما يصدق فيه الوصي) بيانه وصي ادعى نفقة مال الصغير عليه فيما لا يكذبه الظاهر يصدق لانه يدعي براءة ذمته بخلاف ما لو ادعى انه انفق من ماله واراد ان يرجع في مال اليتيم فانه لا يصدق الا بالبينه لانه يريد بدعواه الالزام على الغير

مطلب
يقبل قول الامين في
براءة نفسه لا في الزام
الضمان على الغير

مطلب
الاوصياء المصانعة في
اموال اليتامى

فائدة للاوصياء المصانعة في اموال اليتامى (كذا في الفصل المذكور من الخانية) وتفسير المصانعة ان يدفع شيئا من مال اليتامى لظالم ليدفع شره باقليل

عن الكثير قال وعن الفقيه أبي الليث عن أبي يوسف
رحمهما الله تعالى أنه كان يحيز الأوصياء المصانعة في
أموال اليتامى واختار ابن سامة موافقة قول أبي يوسف
وبه نفتي وإليه أشار في كتاب الله تعالى أما السفينة
فكانت لمساكين يعملون في البحر فاردت أن أعيها
أجاز العيب في مال اليتيم مخافة أخذ المتغلب . انتهى
* فائدة * ما أنفق الوصي على باب القاضي من مال
اليتيم في الخصومات على وجه الأجرة لا يضمن (كذا في
المحل المذكور من الحانية) قال الشيخ الإمام أبو بكر
ابن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن مقدار أجر المثل
والغبن اليسير ما ما يعطيه على وجه الرشوة يكون
ضامناً قالوا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا
يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على
آخر يكون رشوة . انتهى . ثم قال رجل مات وأوصى
لى امرأته وترك صغاراً فنزل سلطان جابر في داره
فقيل لها إن لم تعطيه شيئاً استولى على الدار والعقار
فاعطته شيئاً من العقار قالوا تجوز مصانعتها . انتهى
* فائدة * إذا كان الوصي محتاجاً فله أن يأكل

مطلب

ما أنفق الوصي من
مال اليتيم في باب
القاضي

مطلب

للوصي المحتاج أن يأكل
من مال اليتيم المعروف

من مالى اليتيم ويركب دوابه ولكن ياكل بالمعروف
وهو قول الفقيه ابي الليث (كذا في المحل المذكور من
الخانية)

مطلب
انفذ الوصي الوصية
عن مال نفسه واراد
الرجوع

فائدة * الوصي اذا انفذ الوصية من مالى نفسه
واراد الرجوع في التركة فان كان وارثاً فلا الرجوع
والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع والا فلا
وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال قال
وعليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال
ومثله بعض الورثة . انتهى

مطلب
لا تجوز قسمة الوصي
التركة بين الورثة
الصغار

فائدة * قسمة الوصي التركة بين الورثة الصغار
لا تجوز (كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال وان
كان البعض كباراً وهم غيب وضعير حاضر فقسمة
الوصي لا تجوز ولو كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب
فقسام الوصي مع الحاضر وامسك نصيب الغائبين جاز
(كذا في المحل المذكور)

مطلب
لا ينفرد احد الوصيين
بالتصرف الا في اشياء

فائدة * احد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا
بالذن صاحبه الا في اشياء فان احدها ينفرد بها منها
تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دينه ان كانت التركة

من جنس الدين ومنها تنفيذ وصية الميت في العين
اذا كانت الوصية بالعين ومنها اعتاق النسمة ومنها
رد الودائع والمغصوب ولا ينفرد احدهما بقبض وديعة
الميت ولا بقبض الدين لان ذلك من باب الامانة
وينفرد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت
على الناس (كذا في الخانية من المحل المذكور)

مطلب

اوصى بوصيتين
متنافيتين

* فائدة * اذا اوصى بوصيتين متنافيتين كانت
الثانية مبطلة للاولى وهو معنى الرجوع وان كانتا غير
متنافيتين نفذتا جميعاً (كذا في مجموعة الفتاوى عن
البدائع) ويخرج على ذلك ما لو اوصى بثلاث ما له وقال
لفلان كذا ولفلان كذا ووزع زاعماً من الثلث ولم يكن
له وارث فمات ونفذها وصية من الثلث وما بقي لميت
المال ثم ظهر دأين فانه ياخذ دينه من الثلثين لصحة
الوصية بما زاد على الثلث هنا تطبيقاً على الفائدة
المذكورة

مطلب

الوصيان اللذان لا
ينفرد احدهما عن
الآخر

* فائدة * الوصيان اللذان لا ينفرد احدهما عن
الآخرها اذا اوصى اليهما جملة كقوله اتما وصيان مثلاً
اما اللذان كانا على التعاقب فينفرد احدهما عن الآخر

وقال بعضهم لا ينفرد أحدهما بالتصرف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى (كذا في الخانية من المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ الوصي إذا باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر فان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقيمته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في المزايدة يشتري باكثر وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل ذلك بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما قول الواحد يكفي وعلى هذا قيم الوقف اذا آجر مستغل الوقف ثم جاء آخر وزاد في الاجر (كذا في الفصل المذكور من الخانية)

﴿ فائدة ﴾ القاضي اذا اتهم الوصي اخرجه ونصب غيره وهو الظاهر وعليه الفتوى (كذا آخر الفصل المذكور قبيل كتاب الشفعة) ونصه القاضي اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان القاضي يجعل

مطلب

باع الوصي شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر

قيم الوقف آجر مستغل الوقف فزاد فيه آخر

مطلب

القاضي اذا اتهم الوصي اخرجه وجعل آخر

معه غيره ولا يخرج به وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
يخرجه وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام
الميت ولو كان الاب حياً وخيف منه على مال ولده
الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي اولى
انتهى

❖ فائدة ❖ الوصي اذا ادعى ديناً على التركة فالقاضي
يجعل وصياً بقدر ما يدعي ولا يخرج من الوصاية (كذا
في المحل المذكور) قال وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى
وفي دعوى العين يخرج من يده (كذا ذكره قبل هذه
المسألة من المحل المذكور في الخاتمة)

❖ فائدة ❖ وصي اليتيم اخذ ماله لنفسه وصار يطعم
الصغير في عياله حتى بلغ قدر الدين الذي اخذه لنفسه
قال هذه كبيرة لا يحل له ذلك لانه استهلك مال
اليتيم فلا يستطع عنه الدين بهذا الاطعام (كذا في الخاتمة
من المحل المذكور)

❖ مسائل الشفعة ❖

❖ فائدة ❖ لا شفعة في البيع الفاسد وان اتصل به

مطلب

ادعى الوصي ديناً على
التركة فالقاضي يجعل
وصياً ولا يخرج بخلاف
دعوى العين

مطلب

اخذ الوصي مال اليتيم
وصار يطعمه في عياله

مطلب

لا شفعة في البيع الفاسد

القبض ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد (كذا في
الخانية اول كتاب الشفعة)

❖ فائدة ❖ المسلم والكافر والكبير والصغير والذكر
والانثى والعبد المأذون والمكاتب ومعتق البعض في
الشفعة لهم وعليهم سواء (كذا في المحل المذكور من
الخانية)

❖ فائدة ❖ طلب الشفعة ثلاثة . طلب المواتبة .
وطلب الاشهاد . وطلب التملك . اما طلب المواتبة
فوقته فور علم الشفيع بالبيع فتمت علم وسكت هنيئة
بطلت شفעתه والعلم يحصل بخبر الواحد عندها وعند
ابي حنيفة يشترط العدد او العدالة وعندهما ليس
بشرط بل الواحد كيف كان سوى الكافر ولو كان
صبيًا يكفي للعالم فاذا اُخبر بعد خبر بطلت شفעתه
وصيغة هذا الطلب تكون بالماضي والمستقبل على الصحيح
ولو بقوله الشفعة الشفعة . وطلب الاشهاد عند الدار
او البائع او المشتري صحيح ثم اذا طلب من المشتري
فصورة طلبه ان يقول للمشتري اطلب منك الشفعة
في الدار التي اشتريتها من فلان ولا بد ان يبين طريق

مطلب
الاستواء في الشفعة

مطلب
الشفعة لاثلاث طلبات

شفعته انه شفيع بالشركة او الجوار او الحقوق وبين
حدود الدار جميعها لتصير الدار معلومة فان لم يسلم له
المشتري طلب طلب التملك برفع ذلك الى القاضي
ثم ان الشفيع بعد الطلبين ان لم يرفع الامر الى القاضي
مع التمكن منه ومضى على ذلك شهر بطلت شفعته على
ما عليه الفتوى (كذا في الخانية من المحل المذكور)
ونصه بعد نقل الروايات في هذه المدة قال واختلفت
الروايات عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ايضاً والفتوى
على انه مقدر بشهر . انتهى * (الكل من المحل المذكور
من الخانية)

* فائدة * الاحق بالشفعة الخليط في نفس البقعة
ثم الشريك في الحقوق كالطريق الخاص ثم الطريق
الذي لا ينفذ ثم الجار (كذا في الخانية في فصل ترتيب
الشفعاء)

* فائدة * اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول
قول المشتري مع يمينه وان اقاما البينة يقضى ببينة
الشفيع على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري

مطلب
الاحق بالشفعة

مطلب
اختلف الشفيع
والمشتري في الثمن

(كذا في الخانية من اواخر الفصل المذكور)

✽ فائدة ✽ الحط يلتحق باصل العقد (كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل اشترى ارضاً بمائة وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة فسلمها اليه المشتري بمائة ثم ان المشتري نقد الثمن الى البائع الاول فوهب له من المائة بعد قبضها خمسة فعلم الشفيع بالهبة ليس له ان يسترد شيئاً من الثمن ولو كانت الهبة قبل قبض الثمن والمسألة بحالها كان للشفيع ان يسترد من المشتري الخمسة التي وهبها له البائع لان هبة شيء من الثمن قبل قبضه حط والحط يلتحق باصل العقد فالشفيع ان يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البائع اما بعد قبض الثمن فهبة البعض ليست بحط بل تملك مبتدأ كانه وهب له مالا آخر (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
الحط يلتحق باصل
العقد

✽ فائدة ✽ حط الوكيل لا يلتحق باصل العقد (كذا في الخانية من المحل المذكور) بيانه رجل وكل آخر ببيع داره من رجل بالف فباعها الوكيل من الرجل وحط عنه بعد العقد من الالف خمسمائة صح

مطلب
حط الوكيل لا يلتحق
باصل العقد

الحط عن المشتري وبرىء عن الخمسة ويضمن الوكيل
للاصيل الخمسة ثم اذا حضر الشفيع فانه ياخذ الدار
بالالف ولا يعتبر حط الوكيل لان حط الوكيل لا
يلتحق باصل العقد (كذا افاده في المحل المذكور)
قلت * وهذه تصلح حيلة لمن اراد اسقاط الشفعة اذا
زاد ثمن الدار ووكل وكيلًا بالبيع فحط الوكيل فاذا
قدم الشفيع لزمه اصل الثمن وهو زائد فلا يرغب في
الاخذ

حيلة لاسقاط الشفعة

* فائدة * اذا صالح الشفيع عن الشفعة بدراهم
بطلت شفعته ولا يجب المال سواء صالح المشتري او
الاجنبي (كذا افاده في فصل تسليم الشفعة من الخانية)
قال وهو بمنزلة ما لو صالح الكفيل بالنفس الطالب
على مال لا يجب المال ويبرأ عن الكفالة في الرواية
التي قدمها وكذلك ابراء الشفيع المشتري عن كل
خصوصية يبطل الشفعة وان لم يعلم بها . وكذا لو وهب
البائع الدار للمشتري والمشتري وهب له الثمن كان
ذلك ابطالاً للشفعة ولو اشترى البناء او الغراس او لا
بثمن بخس ثم يشتري العرصة بثمن غال فان الشفعة لا

مطلب

اذا صالح الشفيع عن
الشفعة بدراهم بطلت
شفعته

في ابطال الشفعة

تثبت في البناء والغراس لأنه نقلي ولا يرغب الشفيع باخذ
العرصة بثمن غال فكان ذلك تزهيدياً وفي هذه الفصول
إذا أراد الشفيع أن يخلف البائع أو المشتري بالله تعالى
ما فعل هذا فراراً من الشفعة فليس له ذلك لأنه إن
أراد تخليف البائع فلا يكون نكوله حجة على المشتري
وإن أراد تخليف المشتري فلأنه يدعي عليه شيئاً لو اقرَّ
به لا يلزمه شيء (الكل من المحل المذكور من الخانية)
ثم قال آخر الفصل وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى لا بأس بالاحتياال لا بطلان
حق الشفعة على كل حال أي قبل وجوب الشفعة
وبعده . انتهى

﴿ مسائل السير ﴾

مطلب
وقع النفير العام من قبل
الروم فعلى من يقدر
على القتال أن يخرج
إلى الغزو

﴿ فائدة ﴾ إذا وقع النفير من قبل الروم فعلى كل
من يقدر على القتال أن يخرج إلى الغزو إذا ملك
الزاد والراحلة ولا يجوز التخلف إلا بعذر بين (كذا في
كتاب السير من الخانية) ثم قال امرأة سببت بالمشرق

كان على اهل المغرب ان يستنقذوها ما لم يدخلوها
دار الحرب واذا وقع القتال بين اهل البغي واهل
العدل يجب على اهل العدل ان يقاتلوا البغاة ليرجعوا
الى امر الله تعالى وان وقعت الفتنة بين فريقين باغيين
يقتتلان لاجل الدنيا والملك كان على الرجل ان يلزم
بيته ولا يخرج الى احدهما وكذلك لو وقع القتال بين
محلين للحمية والعصبية لا ينبغي لاحد ان يعاون احداً
منهما (الكل من المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ يحرم الفار الا في دار الحرب اذا قام
المسلم واخذ امواله (كذا في سير الخانية عبر بلا
بأس به)

مطلب
يحرم الفار الا في دار
الحرب

﴿قاعدة﴾ الفرار من الزحف لا يجوز الا اذا غلب
على ظنهم انهم مغلوبون ومثله فرار واحد من ثلاثة ومائة
من ثلاثمائة فانه يرخص في ذلك (كذا افاده في المحل
المذكور من الخانية)

مطلب
الفرار من الزحف لا
يجوز

﴿قاعدة﴾ الجاهل اذا تكلم بكفر ولم يدرك انه كفر
يعذر بالجهل (كذا في الخانية فيما يكون كفراً من
المسلم) وقيل لا يعذر وهذا بخلاف الهازل والمستهزي

مطلب
الجاهل اذا تكلم بكفر

فانه يكون كفراً عند الكل (كذا افاده) واما الخاطي
اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان اراد ان يتكلم
ما ليس بكفر فجرى على لسانه الكفر خطأ لم يكن كافراً
عند الكل (كذا افاده)

مطلب

المرتد لا يرث من مسلم
ولا من كافر بواقفه
في الملة ولا من مرتد آخر

﴿ فائدة ﴾ المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر
يوافقه في الملة ولا من مرتد آخر (كذا في الخمانية اول
باب الردة واحكام اهلها) ثم قال ويرث المسلم من المرتد
ما اكتسبه في حالة الاسلام وما اكتسبه في حالة الردة
فهو بمنزلة النبي يوضع في بيت المال عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكون ذلك ميراثاً لورثته
المسلمين (كذا في المحل المذكور)

مطلب

الردة لا تكون طلاقاً
بخلاف اباء الزوج

﴿ فائدة ﴾ الردة لا تكون طلاقاً بخلاف اباء الزوج
عن الاسلام فانه طلاق (كذا في المحل المذكور من
الخمانية) وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ابي
يوسف كلاهما ليس بطلاق وعند محمد كلاهما طلاق
(كذا في المحل المذكور)

مطلب

الارتداد يبطل
الطاعات والعباد بالله
تعالى

﴿ فائدة ﴾ من ارتد بطلت طاعاته كلها لكن لا يجب
عليه قضاؤها اذا عاد للاسلام سوى الحج (كذا في

المحل المذكور من الخانية) ولا يترك المرتد على رده
بإعطاء جزية ولا بامان موقت ولا مؤبد وإذا لحق
المرتد بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه تقسم أمواله
وإن كان عليه للناس ديون مؤجلة حلت وإذا رجع
مسلمًا لا يملك أن يبطل شيئًا إلا الميراث إن كان قائمًا
ويرد مكاتب ورثته إذا كانوا كاتبوا عبده ولم يؤد البذل
إلى حين رجوعه (كذا في المحل المذكور)

﴿ قاعدة ﴾ كل بلدة من بلاد الإسلام أجرى أهل
الحرب أحكامهم فيها صارت دار حرب عندهما (كذا
في المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ السلطان يصير سلطانًا بامرئ بالمبايعة
مع الأشراف والأعيان والثاني نفوذ حكمه في رعيته
خوفًا من قهره وغلبته فإن بايعه الناس ولم ينفذ حكمه
عجزه عن قهرهم لا يصير سلطانًا وإذا صار سلطانًا بالمبايعة
فجار إن كان له قهر وغلبة لا ينعزل لأنه لو انعزل يصير
سلطانًا بالقهر والغلبة فلا يفيد وإن لم يكن له قهر
وغلبة ينعزل (كذا أفاده في فصل فيما يبطله الارتداد
من الخانية)

مطالب

أجرى أهل الحرب
أحكامهم في بلدة الإسلام

مطلب

السلطان يصير سلطانًا
بالمبايعة

مسائل الرهن

فائدة الرهن بأي دين شرعي كان جائز (كذا)
 اول فصل ما يجوز رهنه من الخانية)
 فائدة الرهن بالاعيان على وجوه ثلاثة عين
 غير مضمونة أصلاً كالامانة وعين مضمونة بغيرها كما
 اذا باع عيناً واعطى بالمبيع رهنًا وعين مضمونة بنفسها
 اما العين التي هي غير مضمونة أصلاً وهي الامانات
 كالودائع والعواري ومال المضاربة والبضاعة فلا
 يجوز الرهن بها ومثل ذلك العين المضمونة بغيرها لا
 يجوز الرهن بها واما العين المضمونة بنفسها كالمغصوب
 والمهر وبذل الخلع اذا كان عيناً فالرهن في ذلك صحيح
 (كذا اول الفصل المذكور من الخانية)

فائدة لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت
 المرتهن (كذا في المحل المذكور من الخانية)

فائدة اذا هلك الرهن يهلك بالدين سواء
 هلك قبل قبض المرتهن الدين او بعده كما لو كان

مطلب
 الرهن بأي دين شرعي
 كان جائز

مطلب
 الرهن بالاعيان

مطلب
 الرهن لا يبطل بموت
 الراهن ولا بموت المرتهن

مطلب
 اذا هلك الرهن يهلك
 بالدين

له عليه الف درهم وبها رهن عند صاحب المال فقضى
الراهن الدين وقبضة المرتهن وبقي الرهن عند المرتهن
حتى ملك الرهن عند المرتهن يملك بالدين فيجب
عليه رد ما قبض من الراهن من الدراهم (كذا في
الفصل المذكور من الخانية)

﴿قاعدة﴾ الرهن بكل دين حرام باطل (كذا في
المحل المذكور من الخانية) كالأستأجرة نائمة أو مغنيا
فأعطى بالاجرة رهنا ومثل ذلك الرهن بدين القمار
أو بثن الميتة والدم وكذلك الرهن بثن الخمر من المسلم
لمسلم أو ذمي أو بثن الخنزير أو بثن عبد بار أنه حر
(كذا في الخانية من المحل المذكور) قلت * ومثل
ذلك الرهن بالربا يكون باطلاً

﴿قاعدة﴾ إذا رهن عند إنسان شيئاً وقال للمرتهن
ان لم أعطك مالك الى كذا وكذا فهو بيع لك بما لك
علي لا يجوز ذلك (كذا أفاده في المحل المذكور)
﴿فايدة﴾ في كل موضع جاز الصلح جاز الرهن ببذله
وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن (كذا في المحل
المذكور من الخانية)

مطلب

الرهن بالدين الحرام
باطل

﴿مهمة﴾

الرهن بالربا باطل

مطلب

ان لم اعطك مالك
الى كذا فالرهن بيع
لك لا يجوز

مطلب

يجوز الرهن ببذل الصلح
الجمائز

﴿فائدة﴾ الفتوى في جواز الصلح وعدم جوازه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (كذا في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ إذا آيس الدائن فاخذ من المديون شيئاً مكان حقه كان له ذلك أما إذا كان ما اخذه من جنس حقه فلا كلام فيه وإما إذا كان من غير جنس حقه فما لفتوى اليوم على جواز ذلك وإما عند عدم اليأس كما يفعله بعض الناس من اخذ عمالة المديون على قضاء الدين فإن رضي المديون بذلك كانت رهناً وحكمها حكم الرهن وإن لم يرض فحكمها حكم الغصب (كذا في متن التنوير والدر ورد المختار قبيل باب الرهن يوضع على يد عدل)

﴿فائدة﴾ لا يجوز رهن المشاع مطلقاً لا من الشريك ولا من غير الشريك فيما يقسم وفيما لا يقسم (كذا في الخانية من المحل المذكور) قال ولو اרתمت رجلان من رجل رهناً بدين لهما عليه وهما شريكان فيه أو لا شركة بينهما وقبلها فهو جائز ثم الصحيح ان رهن المشاع فاسد لا باطل فيضمن بالقبض وإذا هلك يهلك

مطلب

الفتوى على قول أبي حنيفة في جواز الصلح وعدمه

مطلب

آيس الدائن فاخذ شيئاً مكان حقه

مطلب

رهن المشاع لا يجوز مطلقاً

بالاقل من قيمته ومن الدين بخلاف الباطل فإنه اذا
هلك عند المرتهن هلك بغير شيء (كذا في متن التنوير
والدر المختار اول باب ما يجوز ارتهانه وآخر باب
مسائل متفرقة)

﴿ فائدة ﴾ الشيوع الطاري يبطل الرهن في ظاهر
الرواية (كذا في المحل المذكور من الخانية) فلو استحق
بعض الرهن شائعاً بطل الرهن فيما بقي (كذا في المحل
المذكور) ثم قال وصورته اذا وكل الراهن القوم ببيع
الرهن مجتمعا او متفرقا فبيع بعض الرهن بطل
في الباقي (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ اذا اعار المرتهن الراهن الرهن ومات
الراهن والرهن عنده وعليه ديون فان المرتهن يكون
احق بالرهن من سائر الغرماء لان المرتهن كان له
استرداداه في حياة الراهن فكذلك بعد وفاته (كذا
افاده في الخانية في فصل في الانتفاع بالرهن)

﴿ فائدة ﴾ من استعار شيئا من رجل ليرهنه عند
آخر فهلك الرهن عند المرتهن فان كان المستعير لم
يخالف المعير كان للمعير ان يرجع على المستعير بقدر

مطلب
الشيوع الطاري في
الرهن يبطله

مطلب
المرتحن اعار الرهن
للراهن

مطلب
من استعار شيئا من
رجل ليرهنه عند آخر
فهلك الرهن عند المرتحن

الدين الذي سقط في مقابلة الرهن وإن كان المستعير
خالف المعير بان قال اعرضه لارهنه في بلد كذا مثلاً
فرهنه في سواها او على كذا فرهنه على اقل او عند زيد
فرهنه عند عمرو كان المستعير ضامناً قيمة الرهن (كذا
افاده في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

إذا جاء المرتهن يطلب
دينه فانه يؤمر باحضار
الرهن

﴿فائدة﴾ إذا جاء المرتهن يطلب دينه فانه يؤمر
باحضار الرهن فاذا احضر الرهن لا يؤمر بالتسليم
للمرتهن بل يقال للمرتهن سلم الدين أولاً وبعد تسليم
الدين للمرتهن يؤمر المرتهن بتسليم الرهن كما في البيع
يؤمر المشتري بتسليم الثمن أولاً (كذا في الخانية اول
فصل احضار الرهن)

مطلب

كل حكم عرف في الرهن
الصحيح فهو الحكم في
الرهن الفاسد

﴿فائدة﴾ كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم
في الرهن الفاسد (كذا في متن التنوير) قال في رد
المحتار اي في حال الحياة والمات فلو نقض الراهن العقد
بحكم الفساد واراد استرداد الرهن كان للمرتهن حبسه
حتى يؤدى اليه الراهن الدين واذا مات الراهن وعليه
ديون كثيرة فالمرتهن اولى من سائر الغرماء وهذا كله
اذا كان الرهن الفاسد سابقاً على الدين فلو كان الدين

سابقاً لم يكن له حبسه ويكون بعد الموت أسوة الغرماء
بمخلاف الرهن الصحيح تقدم على الدين أو تأخر وتماه في
العمادية والذخيرة والبرازية . انتهى

﴿ مسائل الشركة ﴾

﴿ فائدة ﴾ التوقيت في شركة العنان والمضاربة ليس
بشرط (كذا أول فصل شركة العنان من الخانية) ثم
قال فان وقتنا ذلك وقتاً بان قال ما اشتريت اليوم
فهو بيننا صح التوقيت فما اشتراه اليوم يكون بينهما وما
اشتراه بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا لو وقت
المضاربة صح التوقيت لان المضاربة والشركة توكيل
والوكالة مما يتوقت

﴿ فائدة ﴾ شركة العنان والمضاربة تعتمد الوكالة ولا
تتضمن الكفالة بخلاف المفاوضة (كذا في الخانية من
المحل المذكور)

﴿ فائدة ﴾ التوكيل بالاستقراض باطل (كذا في
الفصل المذكور من الخانية) قال لانه توكيل بالتكدي

مطلب

التوقيت في شركة
العنان والمضاربة ليس
بشرط

مطلب

شركة العنان والمضاربة
تعتمد الوكالة

مطلب

التوكيل بالاستقراض
باطل

الآن ان يقول الوكيل المقرض ان فلانا يستقرض
منك الف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا
على الوكيل

مطلب
قال لغيره ما اشتريت
اليوم فهو بيني وبينك

﴿فائدة﴾ رجل قال لغيره ما اشتريت اليوم من
انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال الآخر نعم فهو
جائز وكذا لو قال كل واحد منهما لصاحبه ذلك جاز
ايضاً لان هذه شركة في الشراء وليس لاحدهما ان
يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه (كذا
افاده في الفصل المذكور)

مطلب
ما كان اتلافاً او
تمليكاً من احد شريكي
العنان

﴿قاعدة﴾ ما كان اتلافاً او تمليكاً بغير عوض من
احد شريكي العنان لا يجوز على شريكه الا ان ينص عليه
(كذا في الفصل المذكور من الخانية)

مطلب
لا يجوز لاحد الشريكين
التصرف في المشترك
بغير اذن

﴿فايدة﴾ لا يجوز لاحد شريكي الملك ان يتصرف
في المشترك بغير اذن الشريك تصرفاً يتضرر به الشريك
(كذا في الفصل المذكور من الخانية) وبين اول كتاب
الشركة شركة الملك فقال الشركة نوعان شركة املاك
وشركة عقود اما شركة الاملاك فهي على نوعين . احدهما
ان يصبر مال كل واحد منها مشتركاً بينهما بغير

اختيارها بان اختلط مال احدها بمال الآخر من غير
اختيارها خلطاً لا يمكن التمييز بينها اصلاً او لا يمكن
الأخرج كخلط الحنطة بالشعير . الثاني ان يصبر
المالان مشتركاً بينهما باختيارهما بان ملكا مالاً بالشراء
او الهبة او الصدقة او الاستيلاء . انتهى بالحرف

مطلب

حمل احدهما على البعير
فسقط في الطريق فنحره

﴿ فائدة ﴾ رجلان بينهما بعير حمل احدهما عليه
شيئاً من القرية الى المصر فسقط البعير في الطريق فنحره
قالوا ان كانت ترجى حياته يضمن حصة شريكه وان
كان لا ترجى لا يضمن لانه مأمور بالحفظ والنحر في
هذه الحالة حفظ وان نحره اجنبي كان ضامناً على كل
حال في الصحيح من الجواب والراعي او البقار اذا ذبح
الشاة او البقرة ان كان لا يرجى حياته لا يضمن
استحساناً لانه مأمور بالحفظ وان كان يرجى حياته
ضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامناً (كذا افاده في
الفصل المذكور)

مطلب

من قضى دين غيره بغير
اذنه فهو متبرع

﴿ فائدة ﴾ كل من قضى دين غيره بغير امره كان
متطوعاً (كذا في الفصل المذكور) قال وان ادى احد
الشريكين خراج الارض كان متطوعاً في حق الشريك

لأنه قضى دين غيره بغير أمره لا عن اضطرار فإنه
ممكن من أن يرفع الأمر إلى القاضي ليأمره القاضي
بذلك . انتهى

مطلب
شركة المفاوضة

﴿فائدة﴾ شركة المفاوضة أن تكون في جميع
التجارات لا يختص أحدهما بتجارة دون صاحبه وإن ما
لزم أحدهما من حقوق ما يتجران فيه لزم الآخر وما يجب
لكل واحد منهما يجب للآخر ويكون كل واحد منهما
فيما يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما يجب عليه بمنزلة
الوكيل عنه ويتساويان في راس المال وفي الربح فإن
تفاوتا في شيء من ذلك تكون عنانا (كذا في الخانية من
فصل شركة المفاوضة)

﴿مسائل المأذون﴾

مطلب
إذا أذن الأب لابنه
في التجارة

﴿فائدة﴾ الأب إذا أذن لابنه في التجارة أن كان
الصبي يعقل البيع والشراء ويعرف أن البيع يزيل
الملك ويعرف الغبن الفاحش واليسير صح أذنه وإن
لم يعرفه لا يصح (كذا في كتاب المأذون) سكوت
الأب والوصي عند رؤيتهما الصغير يبيع ويشترى إذن

منها في التجارة (كذا في المحل المذكور من الخانية)
ثم قال والقاضي يملك اذن الصغير وعبده وسكوته لا
يكون اذناً

﴿ فائدة ﴾ بيع العبد المحجور وشرائه واقراره موقوف
على اذن مولاه ومثله الصبي الذي يعقل البيع والشراء
اذا فعل شيئاً من ذلك يتوقف على اجازة وليه ان
اجازه نفذ وان رد ارتد (كذا في كتاب المأذون من
الخانية)

مطلب

بيع العبد المحجور
وشرائه واقراره

﴿ فائدة ﴾ العبد المحجور اذا اشترى شيئاً وتوقف على
اجازة المولى فمادام العين في يده كان البائع اولى به وان
هلك في يده او استهلكه ان كان البائع حرّاً كبيراً
او صغيراً مأذوناً او عبداً مأذوناً او مكاتباً لا يضمن
المشتري للحال حتى يعتق فاذا عتق كان عليه قيمة
المبيع بالثمة ما بلغت وان كان المشتري صبيّاً محجوراً
لا يضمن اصلاً لا في الحال ولا بعد البلوغ وان كان
البائع عبداً محجوراً او صبيّاً محجوراً والمشتري كذلك
ضمن المشتري للحال لان تسليط البائع لم يصح فيكون
متلفاً من غير تسليط بخلاف ما لو كان البائع حرّاً كبيراً

مطلب

العبد المحجور اذا
اشترى شيئاً

او عبداً مأذوناً او صبيّاً مأذوناً لان تسليطهم صحيح فكان
متلفاً بالتسليط فلا يضمن (كذا في كتاب المأذون
من الخانية) ثم قال فالحاصل ان العبد المأذون
يخبر بشئتي عشرة خصلة فان اردتها فارجع الى المحل
المذكور

❖ فائدة ❖ رجل ادعى على صبي مأذون شيئاً فانكر
الصبي اختلفوا في تحليفه ذكر في كتاب الاقرار انه
يخلف وعليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخانية)

❖ مسائل الحجر ❖

❖ قاعدة ❖ الحجر جائز على الحر المكلف في ست
ثلاث على قول الامام ويزاد عليها ثلاث على قول
صاحبيه . اما الثلاث عند الامام فهي الطبيب الجاهل
الذي يسقي الناس ما يضر وعنده انه دواء . والثانية
المفتي الما جن الذي يعلم الناس الخيل ويفتي عن جهل .
والثالثة المكاري المفلس والثلاث التي تزداد عند
صاحبيه . اولها اذا ركب الرجل ديون وطلب غرماً و
من القاضي الحجر عليه كيلا يثلف ما في يده فان

مطلب
في تحليف الصبي
المأذون

مطلب
يحجر على المكلف الحر في
ست

القاضي يحجر عليه . ثانياً السفه فان القاضي يحجر على السفه المبذر بطلب اوليائه . ثالثاً المغفل الذي لا يهتدي الى التصرفات ولا يصير عنها (كذا في الخانية اول كتاب الحجر بتصرف) قال في متن التنوير وبقولها يفتى . قلت . ويزاد على ذلك مسألة ذكرها في البزازية في كتاب الكراهية وهي الحجر على المحتكر اذا امر الحاكم ببيع الطعام فامتنع باعه الحاكم قال هذا عند الكل والامام يرى الحجر اذا عم الضرر . انتهى * ثم قال في الخانية اول كتاب الحجر ولا يحجر على الفاسق الذي يرتكب المعاصي اذا كان لا يبذل المال ولا يسرف في ماله . انتهى * فالمفهوم ان الفاسق اذا كان يبذل المال ويسرف فيه فالقاضي يحجر عليه بطلب اوليائه

في الحجر على المحتكر

* فائدة * الحجر بسبب السفه او الدين لا يكون الا بقضاء القاضي (كذا اول فصل الحجر بسبب السفه من الخانية) قال و ابو يوسف جعل الحجر بسبب السفه كالحجر بسبب الدين وذلك لا يكون الا بقضاء القاضي ومحمد رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالحجر بسبب الصبي والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون

مطلب

في الحجر بسبب السفه او الدين لا يكون الا با قضاء

مَحْجُورًا إِلَّا أَنْ يُوْذَنَ لَهُ . انتهى * وموضوع المسألة
فيما إذا بلغ اليتيم سفيهاً غير رشيد فقبل أن يحجر
القاضي عليه لا يكون محجوراً عند أبي يوسف وعند
محمد رحمه الله تعالى يكون محجوراً بغير حجر فافهم (الكل
من المحل المذكور)

* فائدة * الصبي والمجنون يكونان محجورين بغير
حجر (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) بخلاف
ما مر من الحجر بسبب السفه أو الدين ثم قال قال محمد
رحمه الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة . أحدها
أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور
باطل . والثاني أن اعتناق المحجور وتربيته وطلاقه
ونكاحه جائز ومن الصبي باطل . والثالث المحجور إذا
أوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي
لا تجوز . والرابع أن جارية المحجور إذا جاءت بولد
فادعاه ثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت ثم تصرفات المحجور
بسبب السفه على نوعين ما لا يصح من الهازل كالبيع
والشراء وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من
الهازل كالنكاح والطلاق والعتاق يصح من المحجور

مطلب
الصبي والمجنون يكونان
محجورين بغير حجر

ويسعى العبد في قيمته في ظاهر الرواية . انتهى * (من
المحل المذكور)

* فائدة * اذا دفع الوصي المال الى من بلغ سفهها
ضمن سواء كان مخجوراً عليه من القاضي او لا ولو ان
صبياً مصلحاً غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ما له
واذن له بالتجارة فضااع المال في يده لا يضمن الوصي
(كذا في المحل المذكور)

* فائدة * لو ان قاضياً حجب على مفسد يستحق الحجر
ثم رفع ذلك الى قاضٍ آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر
جاز اطلاق الثاني ذلك المحجور وما صنع المحجور في ماله
من بيع وشراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزاً
لان حجر الاول مجتهد فيه فيتوقف على امضاء قاضٍ
آخر كما لو قضى القاضي وهو محدود في قذف لا يتم
قضاؤه ما لم يتصل به امضاء قاضٍ آخر وعلى قبل
ذلك توقف حجر القاضي الاول بقوله لان قضاء الاول
كان في فصل مختلف فيه وهذا اختلاف في نفس
القضاء او لان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم المقضي

مطلب

اذا دفع الوصي المال
لمن بلغ سفهها

مطلب

حجر القاضي على مستحق
الحجر ثم رفع الى قاضٍ
آخر

له وعليه فينفذ ما قضاه الثاني . انتهى * قلت . انما لم
يعتبر حجب الاول قضاء لعدم استكمال اطراف القضية
الستة التي ذكرها ابن الغرس في بيته وهي قوله

اطراف كل قضية حكيمية ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

حيث وجد الحاكم والحكم والمحكوم به والطريق ولم يوجد
المحكوم له ولا المحكوم عليه اذا فرضنا ان الحجب وقع في
غيبة المحجور عليه فان كان المحجور عليه موجوداً فقد فقد
المحكوم له فتأمل لكن اذا استوفت القضية اطرافها
الستة المذكورة فليس لقاضي آخر ان يطالعه بعد حكم
الاول بالمحجور مستوفياً شروط الحكم واليه اشار قاضي
خان آخر الخانية بقوله فان رفع شيء من تبرعات
المحجور الى القاضي الذي حجب عليه قبل اطلاق القاضي
الثاني فنقضه وابطله ثم رفع الى قاضي آخر فان الثاني
ينفذ حجب الاول وقضائه فلوان الثاني لم ينفذ حجب
الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاضي ثالث فان

الثالث ينفذ حجب الاول ويرد قضاء الثاني بالاطلاق
لان القاضي الاول حين رفع اليه حجبه فامضاه كان
ذلك قضاء منه لوجود المقضي له والمقضي عليه فينفذ
هذا القضاء ولا ينفذ ابطال الثاني حجب الاول (كذا
افاده آخر الحانية)

﴿ مسائل الفرائض ﴾

﴿ فائدة ﴾ اول ما يبدأ به من تركة الميت تجهيزه
وتكفينه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من الثلث ثم
يقسم الباقي بين ورثته فيبدأ باصحاب الفرائض
ثم بالعصوبة النسبية وهم كل من يأخذ ما ابقتة
الفرائض وعند الانفراد يحرز جميع المال ثم بالعصبة
السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبة ثم الرد على ذوي
الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوي الارحام ثم مولى
الموالة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت
نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره

مطلب
اول ما يبدأ به من
تركة الميت

مطلب
موانع الارث

ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال (كذا في السراجية)
* فائدة * موانع الارث اربعة . الرق . والقنل الذي
يتعلق به وجوب القصاص والكفارة واختلاف الدينين
واختلاف الدارين حقيقة او حكما (كذا في السراجية)
* فائدة * الفروض في كتاب الله تعالى ستة النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس واصحابها
اثنا عشر اربعة من الرجال الاب والجد ابوالاب
وان علا والاخ لأم والزوج وثمان من النساء الزوجة
والبنت وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب وام
والاخت لاب والاخت لام والجدة الصحيحة التي لا
يدخل في نسبتها جد فاسد (كذا في السراجية)

مطلب
الفروض المقدرة في
كتاب الله تعالى

* فائدة * للاب ثلاث احوال الفرض السدس مع
الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب مع
الابنة او ابنة الابن وان سفلت والتعصيب عند عدم
الولد وولد الابن وان سفل

مطلب
للاب ثلاث احوال

* قاعدة * الجد الصحيح كالاب الا في مسائل .
الاولى ان ام الاب لا ترث معه . الثانية ان الميت اذا

مطلب
الجد الصحيح كالاب

ترك ابوين مع أحد الزوجين فللام ثلث ما بقي بعد
نصيب أحد الزوجين . الثالثة ان بني الاعيان
والعلاآت كلهم يسقطون مع الاب ولا يسقطون مع
الجدة الا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى . الرابعة ان ابا
المعتق مع ابنه يأخذ سدس الولاء وليس للجدة ذلك
﴿قاعدة﴾ الجدة يسقط بالاب لان الاب اصل
في القرابة الى الميت

مطلب
الجد يسقط بالاب

﴿فائدة﴾ احوال اولاد الام ثلاث (السدس)
للواحد (والثلاث) للاثنتين فصاعداً ذكورهم واناثهم
سواء وسقوطهم بالولد وولد الابن وان سفل وبالاب
والجد (الكل من المحل المذكور)

مطلب
احوال اولاد الام

﴿فائدة﴾ للزوج حالتان النصف عند عدم الولد
وولد الابن وان سفل والربع مع الولد او ولد الابن
وان سفل

مطلب
للزوج حالتان

﴿فائدة﴾ للزوجات حالتان الربع عند عدم الولد
وولد الابن وان سفل والثلث مع الولد او ولد الابن
﴿فائدة﴾ لبنات الصلب احوال ثلاث النصف

مطلب
للزوجات حالتان
مطلب
احوال بنات الصلب

للواحدة والثلاثان للثنتين فصاعداً ومع الابن المذكور
مثل حظ الانثيين

﴿قاعدة﴾ بنات الابن كبنات الصلب ولهن احوال
ست النصف للواحدة والثلاثان للثنتين فصاعداً عند
عدم بنات الصلب ولهن السدس مع البنت للصلب
ولا يرثن مع الصليبتين الا ان يكون مجزأين او اسفل
منهن غلام فيعصبن والباقي بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين ويسقطن بالابن

﴿فائدة﴾ لو ترك ثلاث بنات ابن بعضهم اسفل
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهم اسفل
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهم
اسفل من بعض العليا من الفريق الاول لا يوازيها
احد الوسطى من الفريق الاول توازيها العليا من الفريق
الثاني السفلى من الفريق الاول توازيها الوسطى من
الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث السفلى من
الفريق الثاني توازيها الوسطى من الفريق الثالث السفلى
من الفريق الثالث لا يوازيها احد

مطلب
بنات الابن كبنات
الصلب

مطلب
مسألة التشيب

﴿قاعدة﴾ الاخوات لاب وام احوال خمس النصف
للواحدة والثلاثان الاثنتين فصاعداً ومع الاخ لاب
وام للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباقي مع البنات
او بنات الابن

مطلب
احوال الاخوات
لاب وام

﴿قاعدة﴾ الاخوات لاب كما لاخوات لابوين
ولهن احوال سبع النصف للواحدة والثلاثان الاثنتين
فاكثر عند عدم الاخوات لاب وام ولهن السدس مع
الاخت لاب وام تكملة الثنتين ولا يرثن مع الاختين
لاب وام الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن والباقي
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والسادسة ان يصرن
عصبة مع البنات او مع بنات الابن كما ذكرنا

مطلب
الاخوات لاب
كما لاخوات لابوين

مطلب
بنو الاعيان والعلات
يستقون بالابن

﴿قاعدة﴾ بنو الاعيان وهم الاخوة والاخوات لاب
وام وبنو العلات وهم الاخوة والاخوات لاب كلهم
يستقون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب
بالاتفاق وبالجهد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويستقط
ايضاً بنو العلات بالاخ لاب وام وبالاخت لاب وام
اذا صارت عصبة

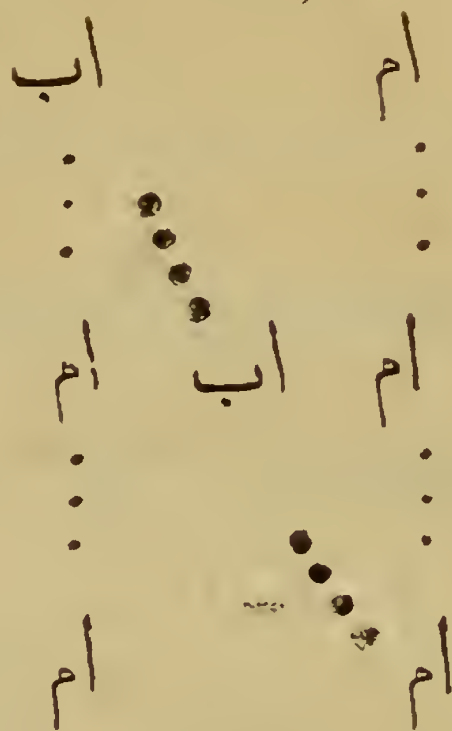
مطلب
للام احوال ثلاث

✽ فائدة ✽ للام احوال ثلاث السدس مع الوالد
او ولد الابن وان سفل او الاثنين من الاخوة
والاخوات فصاعداً من اي جهة كانا والثالث عند عدم
هولاء المذكورين وثالث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين
كزوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان الاب
جد فللام ثلث جميع المال الا عند ابي يوسف فان لها
ثلث الباقي

مطلب
للجدة السدس

✽ فائدة ✽ للجدة السدس لام كانت اولاب واحدة
كانت او اكثر اذا كن صحيمات متعاضيات ويسقطن
بالام كلهن والابويات بالاب ايضاً وبالجد الا ام الاب
وان علت فانها ترث مع الجد . والجدة القربي من اي
جهة كانت فتحجب البعدي كيفما كانت واذا كانت جدة
ذات قرابة واحدة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين
او اكثر كام ام الام وهي ايضاً ام ابي الاب كما في هذه
الصورة يقسم السدس بينها انصافاً باعتبار الابدان وعند
محمد اثلاثاً باعتبار الجهات

ميت



مطلب

العصبات ثلاث

﴿فائدة﴾ العصبات النسبية ثلاث عصبة بنفسه
وعصبة بغير وعصبة مع غير اما العصبة بنفسه
فكل ذكر لا تدخل في نسبه الى الميت انثى وهم جزؤ
الميت واصله وجزؤ ابيه وجزؤ جده فاولاهم بالميراث
جزؤ الميت وان سفل ثم اصله وان علا ثم جزؤ ابيه ثم
بنوهم وان سفلوا ثم جزؤ جده ثم بنوهم وان سفلوا وذو
القربتين اولى من ذي قرابة واحدة ذكراً كان او انثى
وكذلك الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام ابيه ثم في اعمام
جده واما العصبة بغير فالنسوة اللاتي فرضهن النصف
والثلثان يصرن عصبة باخوتهن ومن لا فرض لها
واخوها عصبة لا تصير عصبة باخيها كالعم والعمة واما

العصبة مع غير فكل انثى تصير عصبية مع انثى اخرى
كالأخت مع البنت وآخر العصابات مولى العتاقة ثم
عصبته ولا شيء للانات من ورثة المعتق

مطلب
في المحجب

﴿ فائدة ﴾ المحجب على نوعين نقصان وهو عن سهم
الى اقل منه وذلك خمسة الزوجين والام وبنت الابن
والأخت لاب وحرمان والورثة فيه فريقان فريق لا
يحبون بحال وهم الابن والاب والزوج والبنت والام
والزوجة وفريق يرثون بحال ويحبون بحال اخرى وهذا
مبني على اصلين احدهما ان كل من ينتمي الى الميت
بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص سوى اولاد
الام فانهم يرثون معها الثاني الاقرب فالاقرب كما مر في
العصابات والمحروم لا يحجب عندنا كالكافر والقاتل
والرقيق والمحجوب يحجب بالاتفاق كالاثنيين من الاخوة
والاخوات فصاعداً من اي جهة كانا لا يرثان مع الاب
ولكن يحجبان الام من الثالث الى السادس

مطلب
في الخارج

﴿ فائدة ﴾ الفروض نوعان النصف والرابع والثاني
الثلاثان والثالث والسادس على التضعيف والتنصيف فاذا
جاء في المسائل من هذه الفروض احاد احاد فمخرج كل

فرض سميّه الا النصف فانه من اثنين كالربع من اربعة
والثمن من ثمانية والثالث من ثلاثة واذا جاء مثنى او
ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجاً لجزئه
فذلك العدد ايضاً يكون مخرجاً لضعف ذلك الجزء
ولضعف ضعفه كالسته هي مخرج للسدس ولضعفه
ولضعف ضعفه وكالثمانية فانها مخرج للثمن ولضعفه
ولضعف ضعفه واذا اختلط النصف من النوع الاول
بكل الثاني او ببعضه فهو من ستة واذا اختلط الربع
بكل الثاني او ببعضه فهي من اثني عشر واذا اختلط
بكل الثاني او ببعضه فهي من اربعة وعشرين (الكل
من السراجية)

﴿ فائدة ﴾ العول ان يزداد على المخرج من اجزائه
اذا ضاق عن فرض والمخارج التي قد تعول الستة تعول
الى عشرة وترّاً وشفعاً واثني عشر تعول الى سبعة عشر
وترّاً الا شفعاً واربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين
عولاً واحداً في المسألة المنبرية ولا يزداد على هذا العدد
الا عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

﴿ فائدة ﴾ تماثل العددين كون احدهما مساوياً

مطلب
في العول

مطلب

في التماثل والتداخل
والتوفيق والتباين

للاخر وتداخل العددين المختلفين ان يفني اقلها الاكثر
وتوافق العددين ان لا يفني اقلها الاكثر ولكن يفنيها
عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يفنيها اربعة وتباين
العددين ان لا يفنيها معاً ثالث كالسبعة مع العشرة
فايدة من صالح على شيء من التركة فاطرح
سهامه من التصحيح ثم اقسّم باقي التركة على سهام الباقين
كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما في ذمته للزوجة
من المهر وخرج فيقسم باقي التركة بين الام والعم اثلاثاً
بقدر سهامها سهران للام وسهم للعم

مطلب
في الخارج

فائدة الرد ضد العول فما فضل عن فرض
ذوي الفروض ولا مستحق له يرد على ذوي الفروض
النسبية بقدر حقوقهم لا على الزوجين ثم مسائل الباب
على اربعة اقسام احدها ان يكون في المسألة جنس
واحد ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه فاجعل
المسألة من عدد رؤسهم كما اذا ترك بنتين او اختين
او جدتين فاجعل المسألة من اثنين والثاني اذا اجتمع
في المسألة جنسان او ثلاثة اجناس ممن يرد عليه عند
عدم من لا يرد عليه وعلى تقدير الاجتماع فاجعل

مطلب
في الرد

المسألة من سهامهم اعني من اثنين اذا كان في المسألة
سدسان او من ثلاثة اذا كان ثلث وسدس او من
اربعة اذا كان نصف وسدس او من خمسة اذا كان
ثلثان وسدس او كان نصف وسدسان او كان نصف
وثلاث والقسم الثالث ان يكون مع الاول من لا يرد
عليه اعني ان يكون في المسألة جنس واحد ممن يرد
عليه ويكون معه من لا يرد عليه اعطى فرض من لا
يرد عليه من اقل مخارجه فان استقام الباقي على عدد
رؤس من يرد عليه فيها كزوج وثلاث بنات وان لم
يستقم وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه ان
وافق كزوج وست بنات والا فاضرب كل عدد رؤسهم
في مخرج فرض من لا يرد عليه فالحاصل تصحيح المسألة وكزوج
وخمس بنات والقسم الرابع ان يكون مع الثاني من لا
يرد عليه فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه
على مسألة من يرد عليه وهذا في صورة واحدة وهي ان
يكون للزوجات الربع كزوجة واربع جدات وست
اخوات لام وان لم يستقم فاضرب جميع مسألة من يرد
عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالحاصل مخرج

فروض الفريقين كاربعة زوجات وتسع بنات وست
جدات ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من
يرد عليه ومن يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا
يرد عليه وان انكسر صحح المسألة

﴿قاعدة﴾ بنو الاعيان وبنو العلات لا يرثون
مع الجدة كما لا يرثون مع الاب (كذا في السراجية)
وهذا قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى المفتى به
وان اردت الوقوف على تفاصيل المقاسمة على قول
الصاحبين فارجع الى السراجية

مطلب
بنو الاعيان والعلات
لا يرثون مع الجدة

﴿فائدة﴾ ذو الرحم كل قريب ليس بذية سهم
ولا عصة وهم اصناف اربعة (الصنف الاول) ينتمي
الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن
(والثاني) ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون
كابي ام الميت وابي ابي امه (والثالث) ينتمي الى ابوي
الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة
لام وان سفلوا (والرابع) ينتمي الى جدي الميت او
جدتيه وهم العمات والاعمام لام والاخوال والخالات .
روى ابو يوسف ومحمد والحسن عن ابي حنيفة رحمهم

مطلب
في ذوي الارحام

الله تعالى ان اقرب الاصناف واقدمهم في الميراث
الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع وعليه
الفتوى (كذا في السراجية وشرحها بتصرف) وان
اردت تفاصيل ذلك فارجع الى المحل المذكور

﴿ فائدة ﴾ للخنثى المشكل اقل النصيبين هذا ما عليه
الفتوى فلو ترك الميت ابناً وبنثاً وخنثى فللخنثى نصيب
بنت ثم المراد باقل النصيبين اسوء الحالين كما اذا
تركت زوجاً واختاً لاب وام وخنثى لاب فانما لو جعلناه
انثى كان له سهم من سبعة ولو جعلناه ذكراً لم يكن له شيء
فانما نجعله ذكراً في هذه الصورة حتى لا يكون له شيء
(كذا في السراجية وشرحها)

﴿ فائدة ﴾ يوقف للحمل نصيب ولد ذكر على ما عليه
الفتوى (كذا في السراجية والحنانية)

﴿ فائدة ﴾ المفقود حي في مال نفسه فلا يرث منه
احد وميت في مال غيره فلا يرث من احد فيوقف
ماله ولا تتزوج امرأته حتى يصح خبر موته او يحكم بموته
اذا لم يبق احد من اقاربه في بلده ولا تحمد تلك المدة
بشيء من السنين كما هو ظاهر الرواية (كذا في السراجية)

مطلب
في الخنثى المشكل

مطلب
في نصيب الحمل

مطلب
في احكام المفقود

وشرحها والدرا المختار

﴿ فائدة ﴾ المرتد اذا مات على ردة او لحق بدار الحرب وحكم الحاكم بلحاظه فيما اكتسبه في حال اسلامه فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردة يوضع في بيت المال عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندها لورثته المسلمين كما تقدم ذلك في الردة عن الخانية

مطلب
في احكام المرتد

﴿ فائدة ﴾ اذا مات جماعة يهدم او غرق او غير ذلك وبينهم قرابة ولا يدري ايتهم مات اولاً جعلوا كأنهم ماتوا معاً فمال كل واحد منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض هذا هو المختار عندنا وعند مالك رحمه الله تعالى نص على ذلك في الموطأ وكذا عند الشافعي رحمه الله تعالى (كذا في شرح السراجية)

مطلب
في احكام الغرقى

﴿ فائدة ﴾ سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسائر الانبياء عليهم السلام لا يرثون ولا يورثون (كذا ذكره آخر يتيمة الفتاوى) والحمد لله اولاً وآخراً وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴿ فائدة ﴾ قد افق رسول الله صلى الله تعالى عليه

مطلب
الانبياء عليهم السلام
لا يرثون ولا يورثون

وسلم من القواعد مستدلاً بالعموم فيما أخرجه البخاري
من باب الخيل لثلاثة من كتاب الجهاد * قال * وسئل
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحمر فقال
ما أنزل عليّ فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن
يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً
يره . انتهى * فاستدل صلى الله تعالى عليه وسلم بعموم
من لما لم يذكر له حكم لان السائل سأل عن صدقة
الحمر وليس لها حكم خاص فعلمنا صلى الله تعالى
عليه وسلم استنباط الحكم من العموم فيما ليس له حكم
نصاً

قال مولانا المؤلف حفظه الله تعالى قد فرغت من
تسويد هذه القواعد مع الفوائد في أوائل شهر جمادي
الاولى من شهر سنة خمس وتسعين ومائتين ولف وانا
الفقير المعترف بالعجز والتقصير محمود بن محمد نسيب
الحمزايي المفتي في دمشق الشام غفر الله تعالى لي
ولو الذي والمسلمين الذنوب والآثام انه محيب
الدعوات مفيض الخيرات آمين

بيان ما في هذا الكتاب من الخطا والصواب

صحيفة سطر خطا صواب نقصان تقدم وتأخر

٦	١٨	ومن فروع خرج	.	.
٢٩	١٧	.	غير	.
٥٧	١٦	.	الا	.
٦٦	١٠	.	تقديم وتأخير	.
٦٩	١٥	.	همز	.
٨٢	١٥	عند	عنه	.
١٦٧	١٨	كلها	كلها	.
٢١٨	٣	عنها	عنها	.
٢٢٦	١٧	او	و	.
٢٣٦	١٥	لى	الى	.
٢٧٢	١٧	.	والثمن	.







3 1761 06766876 4